اتحاد الناشرين

منذ زمان ، والناشرون فى مصر يعملون على انشاء اتحاد لهم ، يجمع شتاتهم ويخدم مهنتهم ويوحد الوسائل والغايات التى تخدم صناعة الكتاب فى بلادنا •

وبصدور القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٥ ، تحقق الأمل المنشود وتكون اتحاد الناشرين ، وانعقد اول اجتماع له فى العشرين من يوليو سنة ١٩٦٧ ، من عناصر نشيطة ذات خبرة وثقافة وماض طويل حافل فى مجال النشر •

وقد جاءت فى صدر قانون الاتحاد ، ثلاث مواد هامة تجمل الغرض من تكوينه وهى :

مادة ٢ ـ وضع تنظيم يلتزم به الناشرون فى عملهم لتحديد حقوقهم وواجباتهم • ووسائل التعاون بينهم لترقية مستوى الكتاب العربى وتوسيع الانتفاع به وتيسير وصوله الى طالبه فى الداخل والخارج ، والحيلولة دون ما يسىء الى شرف المهنة ورسالتها •

مادة ٤ ـ وضع القواعد المنظمة لعملية النشر بما يحقق أهداف الاتحاد •

مادة ٦ ـ العمل على توطيد العلاقات وتنميتها بين الاتحاد والهيئات الادبية والعلمية والفنية فى داخل الجمهورية العربية المتحدة وخارجها • وتعنى هذه المواد الثلاث ، قيام حركة النشر فى بلادنا على ثالوث أخلاقى قوامه :

(ا) دستور اخلاقى يحكم علاقة المؤلف بالناشر بالموزع بالقارىء •

(ب) تقنين دقيق لشكل الكتاب طباعيا وببليوجرافيا

(حـ) تعاون علمى متين يجمع بين المعنيين بالانتاج الفكرى من أجل تحقيق خدمات اعم واجدى •

ولا جدال فى أن هذه الأغراض السامية هى هدف الاتحاد ، ولا جدال كذلك فى انه سوف يعمل على تحقيقها ما استطاع • ولكنى أخاف على الاتحاد ، لما أعرفه من اخبار نشاطه فى الشهور الستة الماضية ، ان يتوه فى حل المشاكل الصغيرة وان تستنفد هذه المشاكل الحيوية والحماسة اللذين يلازمان مولده •

وربما أخذني الى هذا الخوف مالاحظته من أن القانون لم يهتم صراحة ـ في الباب الثالث ـ الا بتكوين لجنتين اثنتين هما : لجنة القيد والتأديب، ولجنة التظلمات ؛ وفي اعتقادي ان التأديب والتظلمات لا يكفيان لقيام اتحاد ولا لتحديد مساره .

لكن الأمل لا يزال معقودا على المادة ٣٣ التي تنص على انه لمجلس الاتحاد أن يؤلف من بين أعضائه أو من غيرهم من أعضاء الاتحاد ، ما يراه من لجان تنهض بتحقيق أغراضه . وفي تصوري انه لا بد أن يكون الاتحاد قد ناقش أو فكر في تكوين لجان أمثال :

١ ـ لجنة التسويق ، لبحث مشاكل التسويق داخليا وخارجيا . اننا بحاجة الى أن يصل الكتاب الى كل قرية والى كل بيت ، كما نحن بحاجة الى أن نوصله الى كل قارة والى كل دولة في الخارج.

٢ ـ لجنة النشرات الاعلامية ، لبحث اصدار القوائم الببليوجرافية الخاصة بكل ناشر أو بالناشرين متحدين أو بموضوعات بذاتها في اسلوب علمي سليم ، وتوزيع هذه النشرات على أوسع نطاق وبطريقة مدروسة .

٣ ـ لجنة المعارض ، لدراسة فكرة المعارض الدوارة والمعارض النوعية والمعارض الموسمية وتصميم وسائل العرض وأدواته ، الى جانب العناية بغلاف الكتاب وعقد مسابقات له .

٤ ـ لجنة احتياجات الطباعة ، لدراسة حالة المطابع والعاملين بها وكفاءة ماكينات الطبع والتجليد وكفاية الورق والحبر والالوان والعمل على توفير كل ذلك ، ليوضع الكتاب الذي يولد على مطابعنا مع أرقى الكتب العالمية .

٥ ـ لجنة الاحصاء والتخطيط ، لدراسة حركة التأليف واتجاهاتها وبحث احتياجات القراء ومستوى التوزيع ومداه واثر الاعلان وكفايته .. الخ ... لتكون هذه الدراسة نورا يكشف الطريق أمام الكتاب العربي .

٦ ـ لجنة الشئون الداخلية ، أو التنفيذية ، وهذه تقوم بالقيد والشطب والتأديب وبحث التظلمات واية اجراءات داخلية أخرى .

واذا كان من المقرر ، حسب المادة ١٥ من قانون الاتحاد ، أن تنعقد الجمعية العمومية في شهر فبراير القادم ، للنظر فيما وصلت اليه لجان الاتحاد من دراسات ، فاننا نرجو أن تكون هذه الدراسات جادة وشاملة ومثمرة ،وان تتعادل مع الأهداف الكبرى التي من أجلها تكون الاتحاد .

رئيس ـير

بحوث

كتب قانونية

حول القطاع العام

دكتور ثروت أنيس الأسيوطى

أوضحنافىمقالسابق أثر الاشتراكيةعلى نظرية القانون ، واستعرضنا المؤلفات الجديدة التى تعالج تطوير القانون فى ضوء مفهوم الميثاق ، وانتهينا الى ضرورة الغاء التفرقة التقليدية بين القانون العام والقانون الخاص ، وايجاد مفهوم موحد لفروع القانون ، يلبى حاجات المجتمع الجديد .

ونتناول اليوم الجانب القانونى للقطاع العام ، تلك الثمرة الكبرى للتحول الاشتراكى ، فنبرز جهود الفقهاء المصريين فى هذا المضمار ، تاركين كالمعتاد كل فقيه يتحدث فى حرية ، ليتعرف القارىء على ما يحتاج اليه من مراجع .

وقد صدر بتاريخ ١٥ اغسطس القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ ، باصدار قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام . غير أن الفقهاء المصريين عالجوا مشاكل القطاع العام قبلصدور هذا القانون بسنوات طويلة ، منذ نشأت المؤسسة الاقتصادية سنة ١٩٥٧ ، وما زالت مؤلفاتهم الرائدة تحتفظ بكامل قيمتها الفقهية ، بالرغم من كونها سابقة لصدور القانون الجديد .

شركات المساهمة أداة الامبريالية :

كشف الفقه عن خطورة شركات المساهمة على الاقتصاد القومى ، باعتبارها أداة بيد القلة لاستغلال الكثرة ، ووسيلة الراسمالية فى الاحتكارات الامبريالية .

يقول **الدكتور أكثم أمين الخولى** : الأستاذ بجامعة القاهرة ، فى مؤلفه عن « **الشركات التجارية والقطاع العام** ، القاهرة ١٩٦٤ » ، مطبعة نهضة مصر ، عند ص ١٨٩ ، ان شركات المساهمة لم تؤد فى الحقيقة الى ديموقراطية الادارة لمصلحة أغلبية المساهمين بل الى دكتاتورية الأقلية من رجال المال والفنيين .. من المعروف أن الجمعيات العمومية لم تف بالآمال التى كانت معقودة عليها ولم تشارك أية مشاركة جدية فى الادارة اذ غلبت على المساهمين عقلية المقرضين لا عقلية الشركاء ، وأصبح لا يعنيهم من أمر الشركة الا مايحصلون عليه من ربح فى نهاية السنة المالية حتى لقد قيل أنهم يتراوحون تبعا لتحقق الخسارة أو الربح بين أن يكونوا نمورا مفترسة أو حملانا وديعة وقد ترتب على ذلك ان انحصرت فى يد مجلس الادارة الذى يتكون من فريق قليل من رجال الاعمال ويشكل فىالحقيقة بالاختيار الذاتى من قبل اعضائه . ويعمل دون رقيب وانقلبت شركة المساهمة كلها الى مجرد وسيلة لتمويل هذا النفر من رجال الاعمال .

« ثم ان الأمر انتهى من الناحية العملية الى ان اصبح هذا النفر لا يملك ـ رغم هيمنته على الشركة الا نصيبا قليلا من رأس المال بينما لا يتمتع سواد المساهمين الذين يملكون الجانب الأكبر من رأس المال بأية سلطة فى الادارة ».

ويقول **الدكتور محمد حسنى عباس** : الأستاذ بجامعة القاهرة ، فى مؤلفه « **المؤسسات العامة والشركات فى التشريع المصرى** » ، القاهرة ١٩٦٧ ، دار النهضة العربية ، عند ص ٢٠٢ ـ ٢٠٣ ، ان من « الحقائق الثابتة ان غالبية المساهمين يتغيبون عن حضور الجمعية العمومية واصبح اهمال المساهمين حضور الجمعيات العمومية للشركات فعليا اساسيا فى كيان هذه الشركة . وترتب على ذلك ان سادت فئة راسمالية الجمعية العمومية وسيطرت على الشركة والمشروع الاقتصادى . وجرت تلك الفئة بما لها من سيطرة على الجمعية العمومية على انتخاب نفسها لمجلس الادارة . »

« وهكذا احتفظت شركة المساهمة بمظهر ديمقراطى يوحى بأن السلطة العليا فى الشركة للجمعية العمومية للمساهمين وأن للجمعية سلطة سؤال واستجواب وعزل مجلس الادارة ، وان مجلس الادارة يقدم للجمعية العمومية مشروع الميزانية وحساب الأرباح والخسائر وتقريرا عن حالة الشركة » .

« الا ان المظهر القانونى الديمقراطى يتلاشى تماما امام الحقائق ، ولا يعدو أن يكون ستارا خلابا يخفى وراءه سيادة طبقة رأسمالية اوليجاركية تستغل المشروع الاقتصادى لمصلحتها الخاصة ».

« ان تاريخ شركات المساهمة صورة صارخة لمأساة الديمقراطية فى الدول الرأسمالية . فقد ترتب على سيطرة الرأسمالية على شركات المساهمة أن استولت هذه الفئات الرأسمالية عن طريق سلطان المال على سلطان الدولة ، وترتبت على السيطرة الاقتصادية سيطرة سياسية .

وقد عرض **الدكتور ثروت أنيس الأسيوطى** الأستاذ (م) بجامعة القاهرة وكاتب هذا المقال ، فى مؤلف « **الصراع الطبقى وقانون التجار** » ، القاهرة ١٩٦٥ ، دار النهضة العربية ، ص ١٠٦ وما بعدها ، لتاريخ شركات المساهمة وفلسفتها ، باعتبارها تجسم مرحلتين متتابعتين من استغلال الرأسمالية . الاولى عصر الاستعمار الذى تلا الكشوف الجغرافية . وذلك فى القرن السابع عشر . والثانية عصر الاحتكارات الكبرى بعد الحرب الأهلية الامريكية فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر اذ لما دخلت الرأسمالية فى طورها الاستعمارى لم تكف كل الجهود الفردية السابقة لسد حاجة الاستعمار ، بعد ان غدت التجارة عالمية وتحتم تجميع رؤوس الاموال الضخمة لتجهيز الاساطيل عبر المحيطات ، وبناء القلاع الحربية والمخازن المحصنة على طول السواحل الافريقية الى الهند ، وانشاء قوة بحرية للوقاية من غارات القراصنة . هذه المشروعات الجبارة احتاجت الى تركيز مبالغ هائلة وتخصيصها كلها لعملية واحدة ، فظهرت شركة المساهمة ، وسيلة طيعة للسياسة الاستعمارية.

وتكونت شركة الهند الشرقية عام ١٦٠٠ لاستعمار الهند ، والشركة الافريقية الملكية لتجارة الرقيق ، وشركات فرنسية مختلفة لاستعمار امريكا الوسطى واقليم كندا وجزيرة مدغشقر .

ثم تطورت شركة المساهمة بعد عصرها الاستعمارى حتى أمست أداة بيد حفنة من الرأسماليين لاستغلال جماهير صغار المدخرين الذين يشترون الأسهم ، نظرا لكون قرارات الجمعية العمومية تصدر بأغلبية الحاضرين ، وصغار المدخرين لا يحضرون . غير أن الخطر أبلغ من مجرد السيطرة على شركة واحدة . ان الرأسمالى يمكنه ان يبدأ مشروعاته الاستغلالية بمليون جنيه مثلا ، فينشىء شركة مساهمة راسمالها اربعة ملايين جنيه ، ويكتفى بالاكتتاب فى ربع اسهمها حتى يضمن أغلبية الحاضرين فى الجمعية العمومية . ثم عن طريق هيمنته على هذه الشركة يوظف أموالها فى شراء أسهم شركات أخرى ، فينشىء أربع شركات جديدة رأسمال كل منها أربعة ملايين جنيه ، ويكتتب بأموال الشركة الأولى فى ٢٥٪ من أسهم كل شركة من الشركات الأربع الجديدة فيسيطر عليها كلها ، ويصبح بالتالى مهيمنا على ١٦ مليون جنيه بالرغم من أن رأسماله هو مليون واحد . فاذا لعب نفس اللعبة مرة أخرى ، بأموال الشركات الأربع الجديدة ، وساهم فى انشاء ١٦ شركة رأسمال كل منها أربعة ملايين جنيه ، واشترك هو بالربع فى كل شركة من هذه الشركات ، فانه يتمكن من السيطرة على ٦٤ مليون جنيه . واذا أعاد الكرة سيطر على ٢٥٦ مليون جنيه ، ثم على ١٠٢٤ مليون جنيه . وهكذا يظل الراسمالى عن طريق شركة المساهمة، يمد أذرعه كالاخطبوط

ليمتص دماء الناس ، كل جنيه واحد يدفعه يتحكم به فى ١٠٠٠ جنيه من أموال الشعب .

لذا كان من الطبيعى وفقا لسنة التطور ، أن ينصب التأميم باديء ذى بدء على شركة المساهمة أداة الامبريالية .

جهود الفقه فى المرحلة الانتقالية :

ومن الأبحاث الهامة فى مرحلة ما قبل الميثاق فى ظل المؤسسة الاقتصادية العامة التى أنشئت سنة ١٩٥٧ ، والى قوانين يوليو الاشتراكية ١٩٦١ ، أبحاث **الدكتور أكثم أمين الخولى** ، الأستاذ بجامعة القاهرة ، نذكر منها : «الاتجاهات الكبرى فى قانون المشروع العام» **مجلة ادارة قضايا الحكومة السنة الثالثة ١٩٥٩ العدد الثانى** ص ٥ ، و « أثر الصفة التجارية للمشروع العام على طبيعته العامة » **مجلة ادارة قضايا الحكومة السنة الثالثة ١٩٥٩ العدد الرابع** ص ٤٧ ، و « أثر الطبيعة العامة للمشروع العام على صفته التجارية » ، **مجلة ادارة قضايا الحكومة السنة الرابعة ١٩٦٠ العدد الثالث** ص ٥ . وقد أعاد الدكتور الخولى اصدار هذه الأبحاث فى مؤلف بعنوان « **دراسات فى قانون النشاط التجارى الحديث للدولة** » ، القاهرة ١٩٦١ ، دار القاهرة للطباعة ، عالج فيه المؤسسات العامة ذات النشاط التجارى وشركات المساهمة العامة وشركات الاقتصاد المختلط ، من حيث ادارتها والرقابة عليها وعقودها وأموالها ومستخدميها وروابطها بالغير من الوجهة القانونية . ويشغل هذه المؤلف مكانة خاصة بين المؤلفات القانونية عن القطاع العام ، من الناحيتين التاريخية والفقهية ، فهو المرجع الرئيسى عن مرحلة سالفة من تاريخ الثورة المصرية مهدت لقوانين يوليو الاشتراكية وميثاق العمل الوطنى ، ومن ثم لا غنى عنه لكل باحث ومؤرخ لنشأة القطاع العام فى مصر .

وينقسم المؤلف الى ثلاثة فصول : الفصل الأول عن الاتجاهات الكبرى فى قانون المشروع العام ، ما بين أصوله الاجتماعية وصياغته الفنية ، من حيث الشخصية القانونية وطريقة الادارة والجهاز الادارى ورقابة الدولة . والفصل الثانى عن أثر الصفة التجارية للمشروع العام على طبيعته العامة ، ويعالج نظرية المرفق العام ونظرية المؤسسة العامة ونظرية المرفق العام التجارى أو الصناعى ، ثم الأعمال القانونية من قرارات وعقود ، والنظام القانونى لأموال المشروع العام . والفصل الثالث عن أثر الطبيعة العامة للمشروع العام على صفته التجارية ، ويفحص صلة المشروع العام بنظرية العمل التجارى وصفة التاجر والالتزامات الحرفية للتجار ونظام العقود التجارية وملكية المتجر .

وقد عاود الدكتور الخولى الكتابة فى هذه المواضيع بعد قوانين يوليو الاشتراكية ، فى مقال بعنوان « حول تطور تشريعات القطاع العام منذ يوليو ١٩٦١ » ، نشر فى **مجلة ادارة قضايا الحكومة السنة السادسة ١٩٦٢ العدد الثالث** ، ص ١٠٨ ، عرض فيه للتطورات التشريعية . حتى مشارف سنة ١٩٦٣ .

ثم ظهرت فى ظل الميثاق كتب وأبحاث مختلفة ، بعضها عالج الصلة بين القطاعين العام والخاص ، مثل بحث **الأستاذ محمد السيد داود** المستشار بادارة قضايا الحكومة ، وموضوعه « دور القطاع العام والقطاع الخاص واجتماعهما » **مجلة قضايا الحكومة السنة السابعة ١٩٦٣ العدد الثالث** ، ص ٤٤٠ .

وأصدر **الدكتور غريب الجمال** ، الأستاذ بمعهد الدراسات الاسلامية ، مؤلفا عن « **القطاع العام** » القاهرة ١٩٦٥ ، مطبعة يوسف ، عرض فيه لخصائص القطاع العام ونشأته وادارته والرقابة عليه والتأميم والمنشآت الاقتصادية العامة ، ويقول فى صفحة ٤٨ ان « التأميم هو عمل يتم بدافع من المصالح العامة العليا لاقامة منشأة اقتصادية مملوكة للدولة ، أو لكى ينقل بموجبه ــ اتفاقا أو بحكم القانون ــ ملكية منشأة أو ملكية أسهمها أو ملكية النشاط الاقتصادى بأكمله من القطاع الخاص الى القطاع العام، وذلك فى مقابل تعويض أرباب المنشآت الخاصة عن قيمة الحقوق المنقول ملكيتها .

« ولايفترض التأميم حتما نقل ملكية للجماعة وانما يشمل أيضا الحالات التى تنشيء الدولة فيها منشأة تتولى نشاطا اقتصاديا معينا مرتبطا بملكية معينة ، لصالح الجماعة » .

ان كل نشاط اقتصادى أو منشأة اقتصادية تتملكها الدولة أو شخص عام ، تدخل فى نطاق التأميم سواء أنشأت الدولة أو الشخص العام، ذلك النشاط أو المنشأة ابتداء ام نقلت ملكيتها من نطاق الملكية الفردية الى الملكية الجماعية . ذلك أن الأحكام التى تخضع لها تلك المنشأة فى الحالتين واحدة ».

أثر التأميم على الشركات المؤممة :

درس **الدكتور أكثم أمين الخولى**، الاستاذ بجامعة القاهرة ، فى محاضرة بعنوان « **أثر التأميم على ديون المشروعات المؤممة** » ، معهد الدراسات المصرفية ، القاهرة ١٩٦٣ ، ص ٥ ، وفى مؤلفه سالف الذكر « **الشركات التجارية والقطاع العام** » ، القاهرة ١٩٦٤ ، درس أثر التأميم على الشخصية القانونية للمشروع المؤمم هل تستمر الشخصية الأولى أم تنشأ شخصية جديدة . ولهذا الموضوع أهمية كبرى فيما يخص ديون المشروع المؤمم التى كانت تثقل ذمته قبل التأميم . ويؤيد الدكتور الخولى الرأى القائل بأن شخصية المشروع المؤمم باقية لم تتغير « ص ٢٤٦ وما بعدها » ، « بحيث اذا كانهذا المشروع شركة مساهمة فان نفس الشركة التى كانت قائمة قبل التأميم تظل باقية بعد التأميم . أما انتقال المشروع من القطاع الخاص الى القطاع العام ، فانه قد تم باكتساب الدولة ملكية جميع أسهم الشركة . وبعبارة أخرى انصب التأميم على أسهم الشركة وحدها بحيث انتقلت هذه الأسهم بقوة القانون الى الدولة ، ومع ذلك لا تنقضى الشركة بل تظل قائمة بذات كيانها وذلك بحكم القانون أيضا ».

وتقضى القواعد العامة « بأن المساهم وهو هنا الدولة لا يسأل الا فى حدود قيمة أسهمه أى أن الدولة لا تسأل فى كل أموالها عن ديون الشركة المؤممة . وبالعكس تظل هذه الشركة بعد التأميم مسئولة عن كافة ديونها السابقة على التأميم ولو كانت خصومها تتجاوز أصولها وذلك كله طبقا للقواعد العامة ما دامت شخصية الشركة قائمة لم يمسها التأميم ».

على العكس من ذلك يرى **الدكتور على البارودى** ، الأستاذ بجامعة الاسكندرية ، فى فى مؤلف له بعنوان « فى سبيل نظام قانون موحد للمشروع التجارى العام » ، نشر تباعا فى **مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية** سنة ١٩٦٣ وما بعدها ، عند صفحة ٢٧٣ من صفحات المؤلف ، يرى أن المشروع التجارى العام، سواء نشأ ابتداء أم عن طريق التأميم ، هو « ذمة تخصيص تضاف اليها الشخصية المعنوية . وهو كذلكفىجميع الاحوال . ولا مناص من أن نرفض الاستمرار المزعوم للشخصية القديمة للشركة المؤممة أيا كانت نصوص قوانين التأميم . ليس فقط لان الأهداف قد تغيرت أو لأن شخص المالك قد تغير ، وانما أساسا لان التعدد الذى هو جوهر شكل الشركة قد انقضى . ومن ثم فان المشروع العام الذى ينشأ على أثر تأميم شركة المساهمة القديمة ينشأ بشكله الجديد وشخصيته المعنوية الجديدة ».

أما مسألة انتقال الحقوق والديون ، أو ارتباط المشروع التجارى العام الجديد بالعقود التى ابرمتها الشركة القديمة المؤممة ، فتلك مسألة أخرى يناط بقانون التأميم أن يجد لها الحلول المناسبة ».

وأيا ما كان وجه الخلاف بين الفقهاءالمصريين فلقد نصت قوانين التأميم على عدم مسئولية الدولة عن التزامات الشركات المؤممة ، واعتبار أموال « أصحاب الشركة » السابقين ضامنة للوفاء بالالتزامات الزائدة على أصول الشركة .

والواقع أن الربط بين مشكلة مال الديون وموضوع شخصية المشروع انما يكون فيما لو اتبع الباحث المنهج الاستنتاجى فى تطبيق القانون واستخدم القياس المنطقى للكشف عن القواعد القانونية ، فيصير القانون مثل الرياضيات يطبق تطبيقا آليا ، بصرف النظر عن مصالح البشر . بيد أن المشرع اتبع المنهج الاستقرائى القائم على استخلاص الحل المناسب ، تحقيقا للعدالة الاجتماعية دون الغرق فى متاهات منطقية .

القطاع العام والقانون العام :

واذا انتقلنا الى القواعد الموضوعية التى تحكم المعاملات القانونية للقطاع العام فيما بين

وحداته أو من الجمهور ، وجدنا الوضع لم يستقر بعد بين العلماء المصريين .

يريد بعض فقهاء القانون العام تطبيق القانون الادارى ، وقد عرضنا لآرائهم فى مقال سابق واستبعدنا هذا الاحتمال .

بينما يرى جانب آخر اجراء مزيج من قواعد القانون العام والقانون الخاص ، من هؤلاء **الأستاذ بدوى ابراهيم حمودة** ، رئيس مجلس الدولة ثم وزير العدل سابقا ، فى مقال بعنوان « تطور نظرية المؤسسات العامة فى ظل النظام الاشتراكى فى الجمهورية العربية » ، **مجلة مجلس الدولة السنة الحادية عشر « ١٩٦٢ »** ، ص ٥ وما بعدها . ويلخص الأستاذ حمودة رأيه فى ص ٣١ قائلا : « وحاصل ما تقدم أن النظام القانونى والقواعد القانونية التى تسرى على المؤسسات والشركات المؤممة هى مزيج من القانون العام والقانون الخاص يسرى كل منهما فى نطاقه ، لأن كثيرا من المنظمات المذكورة تمارس الى جانب نشاطها التجارى نشاطا عاما يتمثل فى اجراءات وتصرفات تتسم بطابع الاكراه والتوجيه الملزم ، فيكون لكل منظمة مجالان لنشاطها : أحدهما عام والآخر خاص ، ويخضع أولهما لقواعد القانون العام ، بينما يخضع الثانى لقواعد القانون الخاص وتحد كل منهما من اطلاق القواعد الأخرى وتكون لكل منهما غلبة على الآخر بحسب روح التشريع وطبيعة النشاط الذى يمارسه المشروع مؤسسة كان أو شركة عامة » .

لكن يقول **الدكتور على البارودى** ، الاستاذ بجامعة الاسكندرية فى مؤلفه السابق «فى سبيل نظام قانونى موحد للمشروع التجارى العام » ، **مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية سنة ١٩٦٣ (العددان الثالث والرابع)** ، يقول عند صفحة ١٨٦ من المجلة ، أن هناك « حقيقة واحدة ذات شقين : الشق الأول هو أن كل فرع من فروع القانون — وليس القانون الادارى وحده — يساهم فى تحقيق المصلحة العامة الأساسية للمجتمع بتحقيق نوع معين من المصالح العامة .

والشق الثانى هو أن القانون الادارى بالذات لا يتضمن فى داخله شيئا من القواعد اللازمة لتحقيق المصالح الاقتصادية « صناعية وتجارية » التى تهدف الى تحقيقها فى نطاق الخطة الاشتراكية سائر المشروعات فى القطاعين العام أو الخاص على السواء » .

ويضيف الدكتور البارودى فى صفحة ٢٠٥ من المجلة انه يتعين « هدم حدود القوالب المصبوبة عند البحث عن القواعد المناسبة للمشروع التجارى العام ، واعتبار النزاع القائم بين فقهاء القانون العام وبين فقهاء القانون الخاص على المشروع العام نزاعا غير ذى موضوع .. المعركة الجدلية القائمة فى المحافل والندوات والمؤلفات القانونية ، بين من ينادى بغزو القانون العام للخاص أو العكس ، معركة غير ذات هدف . فالباحث فى قواعد المشروع العام يجب أن ينطلق فى هذا البحث دون أن يتقيد الا بالأساس النظرى العام الذى تبنى فوقه سائر فروع القانون فى المجتمع الذى يعيش فيه » .

ثم انه « لا توجد أية ضرورة ، حتى بعد العثور على كل القواعد الصالحة لتنظيم المشروعات العامة ، لمحاولة تأصيلها بردها الى نظام القانون العام او الى القانون الخاص . بل انه لا توجد أهمية لمحاولة حصر الأحكام الجزئية التى يمكن أن يستمدها الباحث من هذا القسم أو ذاك لكى يقول بعد ذلك انه أميل الى القانون العام أو القانون الخاص » .

القطاع العام والقانون التجارى :

بقى أن نعرف مدى امكان تطبيق قواعد القانون التجارى على معاملات القطاع العام .

يقول **الدكتور ثروت أنيس الأسيوطى** ، كاتب هذا المقال ، فى المؤلف سالف الذكر **« الصراع الطبقى وقانون التجار »** ، القاهرة ١٩٦٥ ، دار النهضة العربية ، ص ٦٥ وما بعدها ، وفى بحث بعنوان « فلسفة القانون التجارى » فى **مجلة مصر المعاصرة العدد ٣٢٦ سنة ١٩٦٦** ، ص ٢٠٣ وما بعدها ، يقول ان القانون

التجارى نشأ وليد الصراع بين التجار والاقطاع فى القرون الوسطى ، نتيجة لضعف السلطة المركزية وتغول المصالح الطبقية . كانت ايطاليا فى القرون الوسطى مركز التجارة فى العالم الغربى ، ومقر الحياة القانونية . ونشرت ايطاليا كلا من تجارتها وقانونها فى أوربا بأسرها . لقد عرف الرومان من قبل عهدا انتعشت فيه التجارة « أيام أن بلغت الامبراطورية أوج عظمتها ، وغدا سلطان الامبراطور مطلقا ، يوفر الأمن والاستقرار فى البلاد . كان يمكن للتجارة أن تنشط دون حاجة الى حماية خاصة ، لذلك خضع المواطنون جميعا لشريعة واحدة ، بلا تفرقة بين تجار وغير تجار . كانت الحكومة المركزية قوية تحرم على اعضاء مجلس الشيوخ انفسهم الاتجار ، فلم تحن الفرصة أمام التجار ليستقلوا كطبقة تفرض مصالحها على المجتمع . أما فى ظل الفوضى الأوربية التى أعقبت انهيار الامبراطورية الرومانية ، فقد اختفت السلطة المركزية أوكادت وجثم الاقطاع على انفاس الشعب ، وسادت عدالة السيف . كما تطاحن نبلاء الاقطاع وتفشت الحروب الداخلية وغدت التجارة فى غير مأمن ، فيسعى الى الاستيلاء على الحكم فى المدن الايطالية وتبلور مع الزمن قانون للتجار ، تطبقه محاكم الزملاء ، ويعتمد أساسا على العرف التجارى .

ولان قانون التجار وليد الصراع الطبقى فهو قانون طبقى وما زال يحمل ذلك الطابع الى اليوم. لقدنشأ تحت سيطرة كبار الرأسماليين مثل أصحاب المصانع وشركات الملاحة وتجار الجملة وملوك المال . ان قواعد قانون التجار وضعها كبار الرأسماليين لحماية مصالحهم على حساب المستهلكين . ان الكثرة من المستهلكين ترغم على الخضوع لقواعد تحمى القلة من الرأسماليين.

والشواهد على ذلك كثيرة ، منها عدم منح مهلة قضائية للمدين فى الوفاء بالأوراق التجارية مثل الكمبيالات ، وتقاضى فائدة مرتفعة فى المواد التجارية عنها فى المواد المدنية ، وسهولة اثبات حق الرأسمالى تجاه عملائه وهم تجار التجزئة ، وتقرير مدد قصيرة يسقط بعدها الدين الذى على الرأسمالى أو يتقادم ، واعطاء الرأسمالى الحق فى الحجز التحفظى على أموال مدينه فى الأوراق التجارية ، وتكليف المحاكم سابقا بالنظر على وجه السرعة فى حقوق الرأسمالى فى الأوراق التجارية وتخويل الرأسمالى فى كثير من الأحوال مكنة الحصول على حقه بيده ، دون حاجة الى الالتجاء الى القضاء ، وجواز الاتفاق على اعتبار موطن الرأسمالى المكان الذى يحدد اختصاص المحكمة ، وافتراض تضامن المدينين بالدين الواحد اذا تعددوا ، ونفاذ الأحكام الصادرة فى المواد التجارية نفاذا معجلا ، وعلى الأخص العرف الجارى بشروط الاعفاء من المسئولية ، بحيث يصبح الرأسمالى غير مسئول تجاه الذين يتعاملون معه .

لذا طالب كاتب هذا المقال منذ عدة سنوات بالغاء القانون التجارى والاكتفاء بقواعد القانون المدنى ، اسوة بما حدث فى كويبك وسويسرا وهولندا وايطاليا ، بل ان كلامن الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة لا يعرف فكرة القانون التجارى .

من هذا الراى أيضا **الاستاذ عبد الحليم الجندى** ، رئيس ادارة قضايا الحكومة ، فى بحث بعنوان « تطوير التشريعات فى الجمهورية العربية المتحدة وفقا للميثاق والدستور » ، **مجلة مصر المعاصرة العدد ٣٢٥ سنة ١٩٦٦** ، ص ٦٧ ، عند ٨١ .

كذلك : **الأستاذ محمد فؤاد جابر** ، رئيس محكمة النقض سابقا ، فى بحث بعنوان « الاتجاهات القانونية والقضائية الحديثة فى ظل نظامنا الاشتراكى » ، **مجلة مصر المعاصرة العدد ٣٢١ سنة ١٩٦٥ ص ٤٧ عند ص ٥٧** .

مفهوم الربح فى القطاع العام :

مازال البعض يضفى على وحدات القطاع العام صفة التاجر ، بدعوى أنها تتخصص فى القيام بنشاط تجارى وتتوخى تحقيق الربح وتدار على اسس تجارية . ويضيف هؤلاء البعض ان هدف الخدمة العامة لا يتنافى مع تحقيق أرباح تخصص للتمويل الذاتى والتوسع فى الاستثمارات ، ويقولون انه يستوى فى نظر القانون أن يكون الربح مخصصا للتوزيع على المساهمين أو للانفاق فى اغراض التمويل الذاتى والنفع العام .

غير أن هؤلاء البعض يخلطون بين المظهر والجوهر ، فجوهر التجارة فى المجتمعات الرأسمالية هو المضاربة بقصد الربح ، وجوهر القطاع العام فى المجتمعات الاشتراكية هو انجاز خطة التنمية ، ومن ثم خدمة الجماهير الكادحة وهذه الغاية تؤثر على الوسيلة . ويقول **السيد/على صبرى نائب رئيس الجمهورية ،** فى مؤلفه **« التطبيق الاشتراكى فى مصر »** الدار القومية للطباعة والنشر ، سلسلة كتب قومية **العدد** ٢٨٤ سنة ١٩٦٤ ، يقول عند ص ٩٤ ــ ٩٦ « انالربح فى النظام الرأسمالى هو مقياس نجاح اى مشروع بغض النظر عن السبيل الى تحقيق هذا الربح ، سواء كان هذا السبيل عادلا أو مستغلا ، ولقد تتصور بعض المشروعات العامة فى ظل الاشتراكية ان نجاحها يقاس بمقدار ماتحقق من أرباح دون اعتبار لطريقة تحقيق هذه الأرباح لتندفع بهذا التصور فى سبيل رفع ارقام ربحها سواء عن طريق اتباع أساليب المحاسبة الشكلية أو عن طريق التحايل على المزايا التى يتحتم اشتراكيا أن تمنحها للعاملين فيها أو عن طريق رفع أسعار منتجاتها بغير حق أو عن طريق الهبوط بنوعية الانتاج دون تخفيض أسعاره ، انها لو فعلت ذلك تكون قد خرجت عن طريق الاشتراكية وانحرفت عن مبادىء الكفاية والعدل » .

« ان نظرية اشتراكيتنا للربح مبنية على نقط ثلاث : الأولى أن الربح هو « فائض » يخصص للاستثمار الذى يعود بالخير على جموع الشعب . والثانية ان هذا الفائض لابد من أن يتحدد طبقا لما تمليه الخطة تبعا للأسس العامة التى تمليها سياستنا الاشتراكية خاصة فى معاملة العامل والمستهلك . والثالثة أنه من الواجب المحتم أن تكون الطريقة المتبعة فى تحقيق هذا الفائض طريقة عادلة » .

« وارتكازا على هذه القواعد الثلاث فاننا نعطى للطريقة التى يتحقق بها الفائض الأهمية الأولى والسبيل الى ذلك هو العمل على رفع الانتاج ورفع الكفاية الانتاجية للعامل حتى يتحقق تزايد الفائض فى ظل نظام يرتفع فيه أجر العامل وينخفض فيه سعر السلعة للمستهلك ، وبهذا نجعل الفائض اداة فعالة فى التقدم ، ووسيلة لرفاهية مجموع الشعب » .

« ومع ذلك فاننا نعطى الأهمية كذلك لتحقيق الفائض اذ انه يمثل مصدرا رئيسيا من مصادر تمويل خطة التنمية وبدونه لايمكن تحقيق استثماراتها الضخمة .. » .

ويضيف **الدكتور اسماعيل صبرى عبد الله ،** فى بحث بعنوان « الاطار النظرى للمشكلة التنظيمية فى القطاع العام » ، **مجلة مصر المعاصرة العدد ٣٣٠ (١٩٦٧)** ، ص ٥ ، عند ص ٢٧ ــ ٢٨ ، توضيحا لما أثير أخيرا عن « ادخال الربح فى الاقتصاد الاشتراكى » ، ان « ماتسوقه الصحافة الغربية فى هذا الصدد حديث ينطوى على خلط متعمد بين الربح الاستغلالى الذى يحققه الرأسمالى وبين العائد الذى يحققه مشروع اشتراكى » .

« فليس المقصود هو ان تنطلق وحدات الانتاج الاشتراكية فى سعى مجرم لتحقيق اكبر ربح ممكن ، وان تخضع بالتالى لتلقائية السوق العمياء تدفع بعضها الى نمو غير صحى وتقود البعض الآخر الى الافلاس » .

« لأنه مادام هناك تخطيط مركزى فدلالة الربح محدودة اذ أن المشروعات ليست مطلقة الحرية فى البيع بأى سعر تريد ولا فى شراء المواد الأولية والآلات بأى سعر تريد ، فهذه وتلك لها حدود ترسمها الخطة. ولذلك فان الهدف الحقيقى للتجارب الجديدة فى هذا الشأن هو ان التخطيط يراعى حصول كل مشروع على مستلزمات الانتاج بقيمتها الحقيقية وبيعه لمنتجاته بصفة عامة على حساب قيمتها الفعلية ، بحيث يكون لكل مشروع حسابات اقتصادية سليمة وليس مجرد محاسبة مالية سليمة .. لأنه عندئذ يصبح من الممكن أن نحدد على وجه الدقة أى المشروعات يحقق عائدا وما مقدار هذا العائد . وهذا التحديد يفتح المجال أمام أمرين : الكشف عن المشروعات التى تعمل فى ظروف غير اقتصادية ومحاولة معالجة وضعها الا اذا كانت السياسة العليا تقضى ببيع منتجاتها للمواطنين بأقل من التكلفة ، وزيادة الحافز المادى لدى عمال كل مشروع حيث انهم يحصلون على نسبة من العائد فاذا نجحوا فى زيادته استفادوا من هذه الزيادة .. » .

القانون الجديد للمؤسسات العامة :

ومنذ نشأ القطاع العام فى مصر وشعر

المشتغلون بالقانون ــ كما يقول **الأستاذ عبدالحليم الجندى**، رئيس ادارة قضايا الحكومة ، فى كتابه « **توحيد الأمة العربية بتطوير شرائعها وفقا للميثاق**»، الدار القومية للطباعة والنشر، سلسلة «كتب قومية» العدد ٣٨٢ ، القاهرة ١٩٦٤، عند ص ٢١٨ ــ بالحاجة لا الى مجرد تجميع القوانين والتنسيق بينها وتطويرها فى ضوء حاجاتها التى ظهرت ، وتكملتها والتوفيق بين طرائقها ، بل الى اعداد قانون أساسى لها قائم على الأصول الاشتراكية العامة ، يجعل منها وحدة متكاملة فى نظامها القانونى وفى القواعد التى تحكم علاقات الفروع المختلفة للمشروع العام ، بالدولة وبمصالحها وبالمؤسسات العامة ، وبموظفيه وعماله ، وبالأفراد والشركات المختلفة التى تتعامل معه .

وقد صدر القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ ينظم المؤسسات العامة وشركات القطاع العام، وتوالت مؤلفات الكتاب لشرح أحكام هذا القانون .

أصدر **الدكتور جمال العطيفى** أول انتاج فى هذا الصدد ، بعنوان «**شرح القانون الجديد للمؤسسات العامة** » ، ملحق الأهرام الاقتصادى فى أول اكتوبر ١٩٦٦ . وقد اتبع فيه منهج الشرح على المتون كما يحدث عادة حينما تظهر قوانين هامة جديدة . فأورد نصوص القانون مادة بعد اخرى وعلق عليها شارحا محتوياتها ومقارنا بينها وبين القوانين السابقة الملغاة. ومن ثم وضع تحت يد القراء موجزا وافيا يفيد من يرغب فى الاطلاع على نصوص القانون مع ايضاح مضمونها.

ثم توالت مؤلفات الفقهاء تعالج القطاع العام من الناحية الفقهية ، بالاضافة الى شرح أحكام القانون الجديد ، ونذكر من هؤلاء الفقهاء **الدكتور محسن شفيق** ، الأستاذ بجامعة القاهرة « **الموجز فى القانون التجارى** » ، جـ ١ القاهرة ١٩٦٧ ، دار النهضة العربية (٥٥٢ ص) ، **والدكتور محمد حسنى عباس** ، الأستاذ بجامعة القاهرة ، « **المؤسسات العامة والشركات فى التشريع المصرى**» ، القاهرة ١٩٦٧ ، دار النهضة العربية (٣٢٤ ص) ، **والدكتور على حسن يونس** الأستاذ بجامعة عين شمس « **النظام القانونى للقطاع الخاص والقطاع العام فى الشركات والمؤسسات**» ، القاهرة ١٩٦٧ ، دار الفكر العربى (٧٤٠ ص) .

وتخصص هذه المؤلفات حوالى نصف حيزها لدراسة مشاكل القطاع العام ، فتعالج النظرية العامة للنشاط التجارى ، والنظام القانونى للمشروع العام ، والتطبيق الاشتراكى فى مصر ، والمؤسسات العامة وشركات القطاع العام ، من حيث التأسيس والادارة والمالية والانقضاء والجرائم واخيرا نظام التحكيم .

القطاع العام فى المجال الدولى :

ولم يفت الفقه المصرى أن يعالج وضع القطاع العام فى المجال الدولى ، بعد أن اضطلع القطاع العام بعمليات التصدير والاستيراد . ودخل فى معاملات دولية كثيرة . فكتب «**الدكتور فؤاد عبد المنعم رياض** الأستاذ بجامعة القاهرة ، بحثا بعنوان «**مركز المشروعات العامة فى القانون الدولى الخاص**»، مجلة مصر المعاصرة العدد ٣٢٣ (١٩٦٦) (ص ١٦٩) عرض فيه لمشاكل المشروع العام فى المجال الدولى ، مثل الشخصية القانونية للمشروع العام ، وعلاقاته التعاقدية، ومسئوليته عن تنفيذ التزاماته. ويقول ان الاجابة على الأسئلة السالفة تقتضى الفصل أولا فى مسألة أساسية هى تحديد مدى ارتباط المشروع العام فى المجال الدولى بالدولة التى انشأته .. هل يتعين اعتبار المشروع العام شخصا قانونيا منفصلا عن الدولة التى انشأته نظرا لما يتمتع به من شخصية مستقلة بمقتضى قوانين هذه الدولة ؟ أم هل

يتعين ادماج شخصية المشروع العام فى شخصية الدولة التى انشـــأته والتى يخضع لرقابتهـا وتوجيهاتها ؟

ويرى الدكتــــور رياض أن الحل يختلف من حالة لأخرى . فاذا ارتقى المشروع العـــام الى مرتبة اجهزة الدولة يتعـــين معاملته فى المجال الدولى كجـــزء لايتجزأ من الدولة . ولا يكون لتمتعه بشخصية قانونيـــة مستقلة فى المجال الداخلى اى انعكاس على مركزه فى المجال الدولى اما اذا لم يرق المشروع العـــام الى مرتبة اجهزة الدولة فليس هناك مايحول حينئذ دون انعكاس شخصيته القانونية المستقلة فى المجال الداخلى على مركزه فى المجال الدولى ومن ثم يتعين النظر اليـــه كشخص قانونى منفصل عن الدولة التى انشأته .

كذلك أجرى **الأســــتاذ احمد عبد الفتـــاح الشلقانى** ، مدير ادارة العقود والاتفاقات الدولية بالهيئـــة العـــامة للتصنيع ، دراسة موضوعها «التحكيم فى عقود التجارة الدولية» ، **مجلةادارة قضايا الحكومة ــ السنة العاشرة ١٩٦٦ العـــدد الرابع** ، ص ٥ ، عالج فيهـا التحكيم فى عقـــود التجارة الدولية بصفة عامة ، والاحكام الأساسية للتحكيم التجارى الدولى ، ثم الدولة والتحكيم فى عقود التجارة الدولية . ويقول فى ص ٧٦ من بحثه ان الدولة تظهر فى بعض هذه العقود كشخص من أشخاص القانون الخاص ، فيسرى عليهـــا مايسرى على الأفراد العاديين من جواز الاتفـــاق على تسوية المنازعات الناشئة عن العقد عن طريق التحكيم ، بينما تظهر فى عقود أخرى كشـــخص من أشخاص القانون العام ، فتســـوى المنازعات فى هذه الحالة بالوسائل التى ينص عليها القانون الدولى العام .

الخلاصة :

يتبين من العرض السابق مدى الجهود التى يبذلها الفقهاء فى مصر لتطوير القانون بعد التحول الاشتراكى .

والراى الذى بدأ يغلب الآن هو ان القطـــاع العام وليد جديد فى حاجة الى قانون جـــديد ، لا هو بالقانون الادارى النــــابليونى ولا القانون التجارى الرأسمالى ولا القانون المدنى التقليدى . فالقانون الادارى يمـكن من تغول البيروقراطيين وبفوت مصالح الجماهير ، والقانون التجــــارى يعمل بعقلية الرأسمالى الذى يسعى الى المضاربة فى الأســــعار ، والقانون المدنى مشبع بسلطان الارادة ومتأثر بالمذهب الفردى ، ولا يعاون كل ذلك القطاع العام على تحقيق غايته من انجـــاز الخطة وخدمة الشعب .

ان سيادة القانون ، كما يقول الميثاق، تتطلب منا الآن تطويرا واعيا لمواده ونصوصه بحيث تعبر عن القيم الجديدة فى مجتمعنا . ان كثـيرا من المواد التى مازالت تحكم علاقاتنا الاجتماعية قد جرت صياغتها فى جو اجتماعى مختلف ، وان اول مايعزز سلطان القانون هو أن يستمد حدوده من أوضاع المجتمع المتطور . ان القانون ايضا ، وهو فى حد ذاته صورة من صور الحرية ، لابد ان يسايرها فى اندفاعها الى التقدم ولا يجب أن تكون مواده قيودا تصد القيم فى حياتنا .

بحوث

خواطر ونظرات

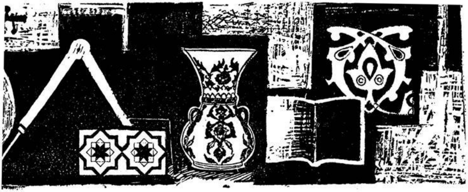
فى تعريب الكتاب العلمى

العصر الأموى

دكتور أحمد كابش

كان ظهور الاسلام والتفاف العرب حول محمد
صلى الله عليه وسلم) صاحب هذه الدعـوة ،
تفهمهم القرآن الكريم ثم خضوعهم بعده لزعامة
لخلفاء وولاتهم وأعوانهم ، وفتوحهم تحت ألويتهم
مالك الفرس والروم وهجرة القبـائل البدوية
اليها واستيطانهم بها ومخالطتهم أهلها بالجوار
المطاهرة وتقرب هـؤلاء الاعاجـم اليهم بتعلم
غتهم ودخـول كثير من أفـراد الامم المختلفة
ينهم ، كان كل ذلك دافعـا هيأهم لأن يجتمعوا
تحت لـواء واحـد ويتفاهمـوا بلسـان
احد . وما أن استقر الملك لبنى أمية فى
مشق سنة ٦٦١ ميلادية ـ بعد فتح سوريا ٦٣٨
يلادية وما تبعها من فتح ما بين النهرين والعراق
ى سـنة واحدة ، وفتح بلاد فارس بعد أربع
سنوات ـ حتى كانت حدود الدولة العربية قد
تسعت من الصـين شرقا الى المحيـط الأطلسى
غربا . وتبع هذا بطبيعة الحـال أن اشـتغل
لمسلمون ـ خلال هذه المرحلة ـ عن طلب العلوم
ما احتاجوا اليه من أسباب انشاء الدولة وتثبيت
قواعدها ونشر الدعوة الاسلامية وفى ذلك يقول
ابن خلـدون * « وأما العرب الذين أدركوا هذه
الحضارة وسـوقها وخرجوا اليها عن البداوة ،
فشغلتهم الرياسة فى الدولة العباسية وما دفعوا
اليه من القيام بالملك عن القيام بالعلم والنظر فيه ،
فانهم كانوا أهل الدولة وحاميتها وأولى سياستها
مع ما يلحقهم من الأنفة عن انتحال العلم حينئـذ
بما صار من جملة الصنائع . والرؤسـاء أبدا
يستنكفون عن الصنائع والمهن وما يجر اليها ،
ودفعوا ذلك الى من قام به من العجم والمولدين » .
ويجدر بنا هنا أن نؤكد أن الفتح العربى لم يحدث
من أثر يصد أو يوقف الحركة العلمية الجـارية
حينئذ ، فبنو أمية لم يفكروا يوما فى التعرض
لشئون المدارس الفلسفية ، وكان الطـلاب من
السريان متمتعين بأقصى حد من الحرية تحت حكم
العرب . كما أن الفتح العربى لم يؤثر فى حياة
الجماعات المسيحية حيث كانت طوائفهم تعيش

★ ابن خلدون ، المقدمة ص ٤٩٨ المطبعة الادبية بيروت ١٨٧٩ .



نحت الحكم العربي متمتعة بكل ضروب الحرية السياسية والدينية ، ولم يتعرض حكامهم العرب لشئونهم الذاتية وكل ماكان يطلب منهم للحكومة انما هو الخضوع لقوانينها الزمنية ودفع الجزية • أما ما يرويه بعض المتعصبين من المؤرخين فى مطاردة العرب لرؤساء الدين المسيحى فكله افتراء لا أساس له من الصحة • فقد كان بعض رؤساء المسيحية يلجأون الى الخليفة العربى المسلم ويضجون له بالشكوى من اخوانهم فى الدين ، وكان ذلك السبب الأكبر فى التعرض لشئون النصارى ، وهو ما يسميه بعض المؤرخين تعقبا للنصرانية ومطاردة لها • *

وقد أدى الانتقال من البداوة الى الحضارة ، وانبساط رقعة الدولة ووفرة ثروتها ، ورواج تجارتها ونمو حضارتها نموا يستدعى علما بكثير من شئون الحياة ، أدى ذلك كله الى تغيير فى الحياة الاجتماعية والسياسية والثقافية • ولقد نشأ عن ذلك خلق نهضة ثقافية لم يشهدها الشرق من قبل ، حتى لقد بدأ أن الناس جميعا من الخليفة الى أقل أفراد العامة شأنا غدوا فجأة طلابا للعلم أو على الأقل أنصارا للأدب •

وتقسم العلوم التى اشتغل بها العرب فى هذه المرحلة الى قسمين يتضحان فيما قام به كتاب المسلمين من تمييز بين العلوم التى تتصل بالقرآن الكريم وبين غيرها من العلوم • ويطلق على الأولى العلوم النقلية او الشرعية وعلى الثانية العلوم العقلية أو الحكمة •

وتشمل العلوم النقلية : علم التفسير وعلم القراءات ، وعلم الحديث ، والفقة وعلم الكلام ، والنحو واللغة والبيان ، والأدب •

وتشمل العلوم العقلية : الفلسفة . الهندسة ، وعلم النجوم والموسيقى والطب والكمياء والتاريخ والجغرافيا •

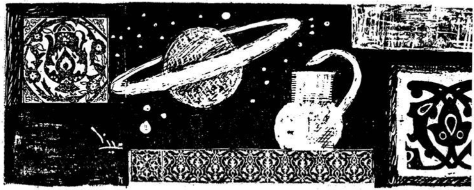
وفى هذا العصر ظهر نوعان من العلماء : الأول هم الذين يغلب على ثقافتهم النقل والاستيعاب ويسمون أهل علم ،والثانى هم الذين يغلب على ثقافتهم الابداع والاستنباط ويسمون أهل عقل • وقد ذكر ابن خلكان ** « أن الخليل ابن احمد اجتمع بابن المقفع وتحدثا فى شتى المسائل فلما افترقا قيل للخيل : كيف وجدت ابن المقفع ؟ فقال : رأيت رجلا علمه أكثر من عقله ، وقيل لابن المقفع : كيف رأيت الخليل ؟ قال : رأيت رجلا عقله أكثر من علمه » •

وليس من شك فى أن ابن المقفع قد غلب على ثقافته النقل والترجمة والتأثر باراء غيره من العلماء ، على حين قد غلب على ثقافة الخليل الابتكار الذى يتجلى من هذه الحقيقة ، وهى أنه أول من فرع قواعد النحو ، وأول من صنف المعاجم ، وأول من تكلم فى علم العروض ، فالاول اذا ذو علم ، والثانى ذو عقل •

ومن ثنايا هذا العرض التاريخى نجد أن العلم فى العصر الأموى كانت نواته القرآن

★ اسماعيل مظهر تاريخ الفكر العربى ، دار الكتاب العربى ، بيروت ص ٢٨ — ٣٠

★★ ابن خلكان ، وفيات الاعيان جـ ١ ص ١٦٣ •



والحديث، وأصبح العربلا عناية لهم الا بالقرآن وأحكامه وما ترتب عليه من العلوم فى الفقه واللغه وسير الفتح وتاريخ المسلمين وأعمالهم وتراجم رجالهم وتاريخ الأمم الأخرى ولا يعنى هذا أن العلم فى هذه المرحلة قد انحصر فى العلوم النقلية بل يعنى بوجه الدقة أن أغلبه كان يدور فى هذا الاطار · بينما العلوم العقلية تمثل قلة مشتتة بدأ العرب فيها مع العهد الأموى يأخذون تدريجيا ما عند الأمم الاخرى شفاها بصورة مجملة فى أول الامر ، ثم بالترجمة المنظمة فيما بعد · ولذلك نجد أنه لم يكن لترجمة الكتب الى العربية حظ كبير فى عهد بنى أمية ·

ولقد بدأت حركة التعريب العلمية حوالى سنة ٦٨٧ م · ومما يذكر فى هذا الصدد أن الأمير خالد بن يزيد الأموى (المتوفى سنة ٨٥ هـ ، ٧٠٤ م) ويسمونه حكيم آل مروان كان طامعا فى الخلافة بعد وفاة أخيه معاوية الثانى ، فغلبه على ذلك مروان بن الحكم وانتقلت به الخلافة من بيت أبى سفيان الى بيت مروان ، فلما يئس من الخلافة وهو ذو مطامع وذكاء ــ انصرف ذهنه الى اكتساب العلى بالعلم فأصبح أول أمير عربى عنى بالعلم ليكون عالما ، وكان أهم ما يعنى به علم الصنعة أو الكيمياء الذى كان مزدهرا حينئذ فى الاسكندرية · فاستقدم جماعة من فلاسفة اليونان ممن كان ينزل مدينة الاسكندرية وقد تفصح بالعربية ومنهم راهب اسمه مريانوس طلب اليه أن يعلمه صناعة الكيمياء ، ومن ثم خجل خالد بن يزيد أن يتصل بأصدقائه الكتب فى لسان أعجمى ، وهو كفرد من أسرة امتازت بمناصرة العلم والأخذ بيد العلماء ، وجد لزاما عليه أن يكلف العلماء بترجمة أمهات الكتب من اللسان اليونانى والقبطى الى اللغة العربيةوبذلك يستطيع الحديث فى لغته مع ضيوفه العلماء · وهكذا أمر بنقل كتب الطب والكيمياء الى العربية* ويقال أن الذى نقل له هو «اصطفان» وهو من الاسكندرية ويلقبه ابن القفطى « اصطفن الاسكندرانى» ويعتبر هذا أول نقل فى الاسلام من لغة الى لغة · ويقال أنه قيل له : « لقد فعلت أكثر شغلك فى طلب الصنعة فقال خالد : ما أطلب بذاك الا أن أغني أصحابى واخوانى : وانى طمعت فى الخلافة فاختزلت دونى فلم أجد منها عوضا الا أن أبلغ آخر هذه الصناعة ، فلا أحرج أحدا عرفنى يوما أو عرفته الى أن يقف بباب سلطان رغبة أو رهبة » · ولقد كان خالد راغبا فى علم النجوم أيضا وأنفق الأموال فى طلبه واستحضار آلاته ، ويؤيد ذلك ماذكره ** من أن بعض الذين اطلعوا على مكتبة القاهرة فى أواسط القرن الرابع للهجرة شاهدوا فيها كرة من نحاس من عمل بطليموس وعليها مكتوب : « حملت هذه الكرة من الأمير خالد بن يزيد بن معاوية » ·

---

* ابن خلكان جـ ١ ، ص ٢١١ ابن النديم الفهرست ص ٢٤٢ – ٢٤٤

** جرجى زيدان ، تاريخ التمدن الاسلامى جـ ٣ ص ١٥٤ ·

وقد يستغرب القارىء اذا علم أن **أول كتاب في الفلك والنجوم ترجم عن اليونانية كان في زمن الأمويين قبل انقراض دولتهم في دمشق بسبع سنين . ويرجح الباحثون أن الكتاب هو ترجمه « لكتاب عرض مفتاح النجوم » المنسوب الى « هرمس الحكيم » .**

والكتاب المذكور : موضوع على تحاويل سني العالم وما فيها من الأحكام النجومية * يحكى أن سرجويه البصري — أو ماسرجيس — من معاصري مروان بن الحكم كان عالما في الطب وكان أيامه كتاب في الطب هو كناش (حاوى) من أفضل الكنانيش ألفه ألقس أهرون بن أعين في اللغة السريانية فنقله ماسرجويه الى العربية. فلما تولى عمر بن عبد العزيز وجد هذا الكتاب في خزائن الكتب في الشام ، فحرضه بعضهم على اخراجه الى المسلمين للانتفاع به . فاستخار الله في ذلك أربعين يوما ثم أخرجه الى الناس وبثه في أيديهم (** . وهو ثلاثون مقالة زاد عليها ماسرجويه مقالتين . (***)

وفي مجال نظام الحكم روى الجهشياري في كتابه الوزراء والكتاب أنه لما قلد الحجاج العراق كان يكتب له صالح بن عبد الرحمن ، وكان يتقلد ديوان الفارسية اذ ذاك زادان فروخ ، فخلفه عليه صالح ، فخف على قلب الحجاج وخص به ، فقال لزادان اني قد خففت على قلب الحجاج ولست آمن أن أزيلك عن محلك لتقديمه اياي وأنت رئيسي فقال زادان : لا تفعل فانه أحوج الى مني اليه .

قال : فكيف ذلك ؟

قال : لا يجد من يكفيه الحساب .

قال صالح : اني لو شئت حولته بالعربية.

قال زادان : فحول منه سطرا .

فحول صالح منه شيئا كثيرا .

فقال زادان لأصحابه التمسوا مسكنا غير هذا .

وأمر الحجاج صالحا بنقل الدواوين الى العربية وهكذا بدأت حركة تعريب « الادارة » لكي يتحرر العرب من السيطرة الفارسية في هذا الميدان. ويعطي هذا المثال صورة واضحة للاتجاه العام الذي أخذ يسود وخاصه في أواخر القرن الهجري الأول نتيجة للقرار الذي اتخذه الأمويون بجعل اللغة العربية اجبارية في الوثائق الرسمية، وكان ذلك في عصر الخليفة عبد الملك بن مروان (٦٥ — ٨٦ هـ) وابنه الوليد ، فقد عمم اللغة العربية في دواوين الممالك الاسلامية وكانت لا تزال أيامه تكتب بلغات أهلها ويتولاها أناس من الوطنيين : فالديوان المصري يكتب بالقبطية والشامي يكتب باليونانية ، والعراقي يكتب بالفارسيه ، فأمر عبد الملك أن تكون كلها بالعربية . وفي هذا يذكر ابن خلدون « وأما ديوان الخراج والجبايات فبقي بعد الاسلام على ما كان عليه من قبل ، ديوان العراق بالفارسية ديوان الخراج والجبايات فبقي بعد الاسلام على العهد من الفريقين . ولما جاء عبد الملك بن مروان واستحال الأمر ملكا وانتقل القوم من غضاضة البداوة الى رونق الحضارة ومن سذاجة الأمية الى حذق الكتابة وظهر في العرب ومواليهم مهرة في الكتاب والحسبان فأمر عبد الملك ، سليمان بن سعد والي الأردن لعهده أن ينقل ديوان الشام الى العربية فأكمله لسنة من يوم ابتدائه ووقف عليه سرحون كاتب عبد الملك فقال لكتاب الروم اطلبوا العيش في غير هذه الصناعة فقد قطعها الله عنكم .

ولم يكن المجتمع العربي في عهد الأمويين وحده الذي يعترف بالعربية على أنها القدوة الرفيعة والمثل الأعلى ، بل كانت الدوائر الاسلاميه غير العربية طموحة الى محاكاة الطبقة السائدة فيما تفعل وتحاربها في الناحية اللغوية، بل وظهر في أواخر القرن الأول وأوائل القرن الثاني رجال من غير العرب تمكنوا من ناحية العربية تمكنا تاما . وهكذا أصبح الناس بتوالي الاجيال وقد نسوا جنسياتهم وصاروا جميعا عربا .

* قدري حافظ طوقان تراث العرب العلمي في الرياضيات والفلك دار القلم الطبعة الثالثة القاهرة ١٩٦٣ ص ١١٠ .

** تاريخ الحكماء (خط)

*** طبقات الاطباء ج ١ ص ١٠٩

بحوث

من روائع التراث

الموسيقى الكبير

دكتور محمود أحمد الحفنى

تأليف الفيلسوف الكبير أبى نصر الفارابى
تحقيق وشرح غطاس عبد الملك خشبة
مراجعة وتصدير د . محمود أحمد الحفنى

يعد هذا الكتاب من شوامخ الكتب العربية فى الموسيقى ، لم يسبقه اليه أحد قبله ، ولم يزد عليه من تأخر من العرب القدماء . فقدشمل هذا المصنف جميع انحاء الصناعة النظرية والعملية فى فنون الموسيقى وعلومها . وهو مخطوط ضخم له شهرة عالمية فى الأوساطالتى تعنى بدراسة الموسيقى العربية نظرا لغزارةمادته وقوة أسلوبه وتفرد مؤلفه فى أسلوب تصنيفه.

وقد ظل هذا المخطوط فى عداد المخطوطات القديمة الى وقتنا هذا بسبب ضخامته وعمق معانيه وتعذر قراءته وعدم توافر النسخ الكاملة منه فى المكتبات العامة . وكذلك بسبب أن القيام بتحقيقه على الأصول فحسب قد يكون مجهودا كبيرا قليل الفائدة ، مالم يشرح غوامض القول فيه . وهو أمر يستلزم خبرة خاصة بمثل هذه البحوث مع دراية بالصناعة العملية والنظرية . ومن أجل ذلك اقتصر المهتمون بهذا المصنفالى الرجوع اليه عند الحاجة أو الى اقتباس بعض مقتطفات منهفى المواضيع المناسبة لهم، أومجرد الاشارة الى هذه المواضيع .

غير أن عناية وزارة الثقافة فى نشر واحياء التراث العربى فىسائر العلوم والفنون كان ذا أثر واضح فى تشجيع المتخصصين واقبالهم على دراسة مختلف المخطوطات العربية وتحقيقها وشرح غوامضها والتعليق عليها وتم اخراج هذا المخطوط الضخم « كتاب الموسيقى الكبير » فى هذا العام بعد أناستغرقت عملية طباعته وحدها اكثر من سبع سنوات .



لمحة من حياة الفارابى ..

ومؤلف الكتاب أبو نصر الفارابى « ٢٦٠ــ ٣٣٠ هـ » ، واسمه أبونصر محمد بن محمد بن طرخان الفارابى نسبة الى مدينة « فاراب » من أعمال خراسان ، حيث ولد بها . وكان أبوه تركيا من قواد الجيش .

فلما شب عن الطـوق وهفت نفسه الى التزيد في علوم الحكمة والمعرفة ، هاجر من مسقط رأسه ورحل الى بغـداد التى كانت زهرة مدن الدنيا وكعبة طلاب العالم فى كل علم وفن . وقد أجاد النطق بعدة لغات حتى لم يكن يعرف بأيها أبين . وقد انقطع الى قراءة كتب الفلسفة حتى قيل أن كتاب « النفس » لأرسطو وجد مكتوبا عليه بخط الفارابى « انى قرأت هذا الكتاب مائة مرة » .

وكان له من معرفته باللغة اليونانية خير معين على استيعاب علوم الحكمة والفلاسـفة والمنطق . كما كان اتقانه للغة الفارسية مما جعله اماما فى الموسيقى وعلومها ونظرياتها . وذلك كله الى جانب تبحره فى معرفة اللغـة العربية لغة الأدب والدين . فكان فيلسـوفا عالما حكيما جديرا بأن يلقب بأكبر فلاسـفة المسلمين .

وللفارابى وفرة من المصنفات فى مختلف فروع الفلسفة والعلوم الطبيعية ، غير أن أكثر الكتب التى ألفها لاتزال فى الخزائن والمكتبات والمعروف منها الى الآن قليل اذا قيس بمجموع ماكتبه فى شتى العلوم والفنون .

ولم يبق من كتب الفارابى فى صـناعة الموسيقى سوى كتاب واحد ، هو موضوع هذا المقال ، وهو كتاب « الموسيقى الكبير » الذى يعد بحق أعظم مؤلف فى علم الموسيقى وضعه العرب منذ فجر الاسلام الى وقتنا هذا .

لذلك فانه على الرغم من شهرة الفـارابى فى الفلسفة والمنطق والعلوم فان هذه الشهرة تقترن دائما بصناعة الموسيقى والعلم بها . وما من شك فى أن تلك الشهرة التى تميز بها هذا الفيلسوف فى الموسيقى ــ وعلى الأخص فى الأوساط التى تعنى بهذه الصناعة ــ ترجـع الى هذا المصنف « كتاب الموسيقى الكبير » .

فقد حكى الناس عنه أساطير .. فقالوا انه أول من اخترع العود . وأنه اخترع آلة كان اذاحرك أوتارها بطرائق معلومة عنده أحدثت نغما يبعث على النوم تارة ، وعلى البكاء تارة أخرى ، أو نغما لايتمالك الانسان نفسه عند سـماعه من الضحك ..

ولعل مبعث هذه الطرائف ماتضمنه كتابه هذا عن آلة قديمة وصفها « الفارابى » بأنهـا مستطيلة الشكل توضع عليها مسطرة مقسمة لقياس الأبعاد الصوتية فى أجناسها المختلفة ، وهى آلة قديمة عرفت باسم آلة « المونوكورد » أى ذات الوتر الواحد . لهذا لم نجد ما يدعونا الى تصـديق مثل هذه الاسـاطير التى يقترن اسمه بها من الناحية الموسيقية .

غير أن الذى لاشك فيـه أن الفارابى كان يزاول هذه الصناعة بالفعل . فكان ذلك أمكن



له فى تعريف مبادىء هذا العلم والاحاطة بجميع نواحيه ، فهو يتنقل فى موضوعات مصنفة انتقال خبير عالم بالصناعة العملية فجاء هذا الكتاب فى علم الموسيقى شاملا كاملا .

وذكر ابن جلجل فى تاريخ الأطباء أن أبا نصر الفارابى كان فى شبيبته يضرب بالعود ويغنى ، فلما التحى وجهه قال : « كل غناء يخرج من بين شارب ولحية لا يستظرف » . فنزع عن ذلك واقبل على دراسة كتب الطب والفلسفة .

وقال ابن أبى أصيبعة المتوفى عام ٦٦٨ هـ :

« نقلت من خط بعض المشايخ ان ابا نصر الفارابى صنع آلة غريبة يسمع منها الحانا بديعة يحرك بها الانفعالات . ويذكر أن سبب قراءته الحكمة ان رجلا أودع عنده جملة من كتب ارسطو ، فاتفق ان نظر فيها فوافقت منه قبولا وتحرك الى قراءتها . ولم يزل الى ان اتقن فهمها وصار فيلسوفا بالحقيقة . وقال ان ابا نصر سافر الى مصر سنة ٣٣٨ هـ ورجع الى دمشق وتوفى بها فى رجب سنة ٣٣٩ هـ عند سيف الدولة على بن حمدان فى خلافة الراضى .. ويذكر انه لم يكن يتناول من سيف الدولة من جملة ماينعم به عليه سوى اربعة دراهم فضة فى اليوم يخرجها فيما يحتاجه من ضرورى عيشه . ويذكر انه كان فى أول أمره قاضيا فلما شعر بالمعارف نبذ ذلك واقبل بكليته على تعلمها . ولم يسكن الى نحو من أمر الدنيا ألبتة . ويذكر انه كان يخرج الى الحراس بالليل من منزله يستضىء بمصابيحهم فيما يعراه .. وكان فى علم صناعة الموسيقى وعملها قد وصل الى غاياتها واتقنها اتقانا لامزيد عليه » .

واذ قد تطرقنا فى حياة هذا الفيلسوف الى الجانب الذى اشتهر به أكثر الأمر فى صناعة الموسيقى ، والى ذكر كتابه فى هذه الصناعة هذا الكتاب الذى أحدث له هذه الشهرة البالغة رغم تفوقه فى العلوم والفلسفة ، فنتناول فى حديث موجز الكلام عن هذا الكتاب : « كتاب الموسيقى الكبير ، للفارابى » :

قواعد تقسيم الكتاب

هذا الكتاب كان ملحقا به كتاب آخر ، وهذا واضح من قول المؤلف فى افتتاحيته « .. رأينا ان نجعل مانؤلفه فى كتابين ، أولهما افتتحناه بالأمور النافعة فى الوقوف على مبادىء هذا العلم وأردفناه بالأشياء التابعة لأوائل هذه الصناعة ، واستوفينا فيه أجزاءها على التمام ، وسلكنا فيه المسلك الذى يخصنا نحن من غير أن نخلط به مذهبا آخر سواه . والكتاب الثانى أثبتنا فيه ما تأدى الينا من آراء المشهورين من الناظرين فى هذه الصناعة ، وشرحنا ماغمض من أقاويلهم ، وفحصنا فيه رأى واحد واحد ممن عرفنا له رأيا أثبته فى كتاب ، وبينا مقدار مابلغه كل واحد من أولئك فى تحصيل ما فى هذا العلم ، وأصلحنا الخلل على من وقع فى رأيه منهم .. »

غير أن من المؤسف حقا أن هذا الكتاب الثانى الذى أشار اليه الفارابى فى مقدمة الكتاب الأول

لم يعثر عليه ، والأرجح انه مفقود . وربمايكون عند بعض الناس فى المكتبات الخاصة .

أما الكتاب الأول – وهو الذىنحن بصدده – فيشتمل على جزءين :

جزء فى المدخل الى صناعة الموسيقى . والثانى فى الصناعة نفسها .

والجزء الذى فى المدخل الى الصناعة مقالتان . أما الجزء الذى فى الصناعة نفسها فقد قسمه المؤلف ثلاثة فنون ، كل منهما فى مقالتين .

أما المقالة الأولى من الجزء الأول فى المدخل فهى بحث فى أصل صناعة الموسيقى ، تناول فيه اولا هيئات الصناعة فى الانسان ، فجعلها صنفين احداهما الهيئة النظرية والثانية الهيئة العملية ، وهذه قد قسمها الى قسمين ، هيئة الأداء وهيئة الصيغة . ثم قارن بينهما أيهما رئيسة الأخرى . وقد انتهى به القول على ان هيئة الصيغة رئيسة هيئة الأداء .

ثم تناول أصناف الألحان وغاياتها .وهذه جعلها ثلاثة أصناف :

١ – الألحان الملذة ، وهى التى تكسب النفس لذة وانق مسموع ، دون أن يكون لها صنع آخر فى النفس .

٢ – الألحان المخيلة، وهى التى تفيد النفس مع ذلك تخيلات وتوقع فيها تصورات أشياء وحالها فى ذلك حال التزاويق والتماثيل المحسوسة بالبصر .

٣ – الألحان الانفعالية ، وهى التى تحدث عن الانفعالات ، فهى اما مزيدة لها أو منقصة منها .

ثم تطرق الفارابى الى نشأة الألحان الغنائية فى الانسان ، فقال انها غريزة طبيعية فى طلب اللذة أو التخيل او الانفعال . وهذه غايات الألحان .

ثم تكلم عن نشأة الآلات الموسيقية ، فقال ان الانسان صنعها لتكون الألحان بالأقاويل ذات المعانى أبهى وألذ مسموعا .

وفى نهاية هذه المقالة عرف هيئة العالم بالموسيقى النظرية ، وهى أنه لا يطلب دائما أن يكون صاحب العلم النظرى على دراية بالموسيقى العملية ، فقد قال أرسطو فى هذا المعنى ان كثيرا ممن يتعاطى النظر فى الكليات لايحس بالجزئيات ، لأن ذلك انما يحتاج فيه الى قوة أخرى غير قوة العلم بالكليات .

أما المقالة الثانية من المدخل ، فهى بحث واف لمبادىء العلم بالصناعة فتكلم أولا عن الألحان التى يمكن أن تعد طبيعية للانسان ، ويعنى بها الألحان التى عند الأمم التى مساكنها وعيشها على المجرى الطبيعى للانسان . وقد جعل الألحان التى تعد غير طبيعية هى التى عند الأمم التى كانت مساكنها وعيشها فيما يلى خط عرض ٤٥° جنوبا ، وفيما يلى خط عرض ١٥° شمالا ، فهؤلاء ليست ألحانهم طبيعية بوجه ما للانسان .

وقال عن مناسبات النغم فى الألحان ، ان الالحان تلتئم عن صنفين من النغم : احدهما بمنزلة السدى واللحمة فى الثياب ، والآخر بمنزلة التزاويق والاستظهارات . فالتى هى بمنزلة السدى واللحمة فى الثياب هى التى بمثابة الأصول والمبادىء فى الألحان . والتى هى بمنزلة التزاويق والاستظهارات هى النغم التى فى تزييدات الالحان لتكون كمالات للحس .

وقال : « واذا تأملنا الألحان تأملا كثيرا وجدنا فيها اقترانات للنغم وترتيبات لها . . وأعنى بالاقترانات اجتماع اثنين منها أو أكثر. والترتيبات أن يقدم هذا فى السمع و يؤخر هذا . وفى الاقترانات ماهى كمالات وطبيعية للأسماع ومنها ماليس كذلك . وفى ترتيباتها ماهى كمالات ايضا وطبيعية ومنها ماليس كذلك .

وكمالات الاقتران والترتيب تتصور بطريق المناسبة . فان كمال المقترنات فى الاقتران هو مثل ما يعرض للونى الخمر والزجاج اذا اقترنا ، وكلون الياقوت والذهب اذا اقترنا ، واللازوردى والحمرة اذا اقترنا . فلنسم كمال الاقتران اتفاق النغم وتآخيها ، وخلافه تنافر النغم وتباينها . وكمال الترتيب يتبين ايضافى الوان التزاويق وفى الطعوم الواردة على الحس أولا فأولا ، وخلافه كذلك . ولنسم ذلك ملاءمة الترتيب وخلافه منافرة الترتيب . . »

ثم ذكر الفارابى مراتب النغم الطبيعية ، ووصف آلة قديمة ، تسمى « الشاهرود » . . وكانت بعيدة المذهب الى قوة الرابعة من النغمة الاثقل فيها . وهذا معناه بتعبيرنا الحديث ان منطقة اصواتها تشتمل على أربع طبقات ، ثم تكلم عن التجانسات من النغم ومناسباتها

العددية ونظائرهـا التي توجد لهـا بالوجه غير الطبيعي وهو المذهب النظرى المجمل فى تعريف

واختتم الجـزء الأول فى المدخل بذكر الملاءمات العشرة فى الصناعة العملية ، وهى :

١ ــ المـلاءمة فى تزييـدات الألحـان وتشبيعاتها .

٢ ــ الملاءمة التى فى أزمنة مابين النغم ذى الايقـاع .

٣ ــ الملاءمة التى فى المتجانسات ، وهى نغم الجماعة المعدة لان يؤخذ منها اللحن .

٤ ــ الملاءمة التى فى التناوع ، وهوالانتقال من نوع الى الأقرب ثم الأقرب .

٥ ــ الملاءمة التى فى ترتيبات النغم ،وهو التقديم والتأخير بينهما عند اجتماعاتها لتكميل اللحن .

٦ ــ الملاءمة التى فى اقترانات النغم ،وهى التى تعرف بالاتفاقات .

٧ ــ الملاءمة التى فى تهيئة نغم الجمـاعة توطئة لما يستمد منها أولا فأولا .

٨ ــ الملاءمـة التى فى ترتيب أبعـاد المتجانسات التى بالأربع نغم ، وهى المسماة بالأجناس .

٩ ــ الملاءمـة التى فى المطابقات ، وهى الانتقال بالصوت فى طبقات ملائمة .

١٠ ــ الملاءمة التى فى النغم ذواتهـا من حيث هى طبيعية فى الحدة والثقل .

ثم ذكر كيف تركب الأبعاد بعضها الى بعض وكيف يفصل بعضها عن بعض ، وكيف تناسب بأعدادها البسيطة الدالة على نغمها .

أما الجزء الثانى من هذا الكتاب ، فقد قسمه الفارابى الى ثلاثة فنون ، كل منها فى مقـالتين :

الفن الأول : الأصول فى صناعة الموسيقى ويسميه كتاب « الاسطقسات » .

الفن الثانى : فى الآلات المشهورة والنغم المحسوسة منها وطرائق تسوية أوتارها .

الفن الثالث : فى تأليف الألحان الجزئية .

أما المقالة الأولى من الفن الأول :

فقد بدأها بذكر كيفية حدوث الصـوت والنغم فى الأجسام ، وأسباب الحدة والثقل. ثم عرف مقادير الأبعاد الحادثة بقسمة الوتر ، والجمع بين الأبعاد وتفصيلها وقسمتها .وتعرض للقول فى أى حدى النسبة مقابلا النغمة الأثقل وأيهما مقابلا للنغمة الأحد . ثم خرج بقـوله انه يرى أن الصناعة ليس يدخلها نقص ولا يلحق السامع كبير مضرة من أن يستعمل الانسـان فى التعليم أعظم العددين فى البعد لأيهما شاء من نغمتيه ، غير انه استعمل فى كتابه هـذا الأعداد العظمى مقابلة للنغمة الأثقل ، من قبل أن التعاليم بهذا الوجه أسهل وأفضل .

وختم هذه المقالة بكلام مفصل فى أصناف الأجناس التى متوالياتها بالأربع نغم ، فجعلها رتبتين : اجناس قوية واخرى لينة . فالقـوية ما كان فيها أعظم الأبعاد الثلاثة أصغر نسبة من مجموع البعدين الأصغرين . واللينة ماكان فيها أعظم الأبعاد الثلاثة أكبر نسبة من مجمـوع البعدين الآخرين . ثم رتب أنواع الجنس الى منتظم متتالى ، ومنتظم غير متتالى ، وغـير منتظم . ثم بين كيف تؤخذ الأبعاد فى كل من هذه الأجناس ورتبها فى جدول .

أما المقالة الثانية من الفن الأول :

فقد تكلم فيها أولا عن تعريف الجمـاعات التى تتألف من أكثر من جنس واحد ، وكيفية ترتيب أطراف الأجناس بين حـدى الجمع . وقسم الجموع صنفين منفصل ومتصل .وهذه منهاجماعات تامة ،وجماعات ناقصة ،وجماعات متغيرة أو غير متغيرة .

ثم بين أسماء النغم الملاحقـة فى ترتيب الجموع . وذكر الأسماء اليونانية القديمة التى كانت تقابلها . ثم عرف التشابه فى الأبعـاد ويعنى بالأبعاد المتشابهة الأبعاد التى نسـبها متساوية وأطرافها على نسب مؤتلفة ، حتى اذا سمعت متوالية كانت ملائمة . ثم ذكر أصناف التمزيج والخلط بين النغم والأبعاد والأجناس والجماعات واستوفاها جميعا. وانتقل بعدذلك الى تعريف أصناف الانتقالات الجزئية ،وهذه منهـا :

١ ــ انتقالات على استقامة ، وهى نقـلة مستقيمة على التوالى .

٢ ــ انتقالات بعطف الى المبدأ وهى نقله مستقيمة ثم عـود الى المبدأ بتوسـط نغم انتقل عليها أو لم ينتقل .

٣ ــ انتقالات على استدارة ، وهى العود

الى المبدأ ، ثم المسير منه الى النـــوع النظير من الجانب الآخر .

٤ ــ انتقالات بانعراج ، وهى العود الى غير المبدأ ، من النغم التى انتقل عليهـــا او لم ينتقل .

ثم ختم المقالة الثانية بقول مجمل فى الايقاع وذكر وصف آلة قديمة مستطيلة الشكل قريبـة الشبه من « السنطير » ، عليها مسطرة مقسمة متحركة يمكن بواسطتها استخراج جميع النغم التى يمكن ان تحدث من جميع الأجناس المختلفة الأبعاد « وهذه الآلة قديمة عرفتها اليونان باسم «المونوكورد» ومعناها ذات الوتر الواحد ، وهى بمثابة جهاز لقياس نسب الأصوات من حيث أطوال الوتر ».

أما الفن الثانى ، فهو كتـــاب فى الآلات المشهورة .

فالمقالة الأولى منه ، بدأ فيها أولا بذكر آلة العود .

وذكر الجمع المستعمل فى هـذه الآلة ، والدساتين التى كانت تحدد مواضع النغم فيهـا والتسوية المشهورة لأوتارها ، وتسويات أخرى لم تجر بها العادة .

ثم تكلم عن الأعراض التى تلحق اتفاقات النغم فى الأجسام والآلات ، ومنها مايعرف فى علم الصوت بالتردد الاضطرارى . وبين كيف ان بعض النغم التى هى فى ذواتها متفقة قد تسمع فى بعض الآلات غير متفقة ، أو بالعكس . وكيف أن حاسة السمع قد يختلط عليها أمر الاتفاقات متى فاجأته نغمة حادة ثم تليها أخرى تبلغ من الثقل اقصاه ، فلا يحس بهـا . أو اذا فاجأته نغمة ثقيلة ثم تليها أخرى تبلغ من الحدة أقصاها ولما يتمكن بعد من الأولى فلا يحس بها .

ثم ذكر كيف يبلغ فى آلة العود تمام الجمع فزاد فيه وترا خامسا كان يسميه « الحاد » « وهذا الوتر هو الذى ادخله زرياب عمليا فيما بعد » . فاذا سويت هذه الآلة تسوية طبيعية بأن يكون بين كل وترين بعد أربع نغمات تحده النسبة ٣ الى ٤ فان النغمة التى تسـمع من دستان بنصر العود هى تمام الجمع الـكامل ببعدين بالكل ، احداها من مطلق الوتر الأثقل صوتا الى سبابة الوتر الثالث ، والثـانى من سبابة الوتر الثالث الى بنصر الوتر الخامس .



والمقالة الثانية من هذا الفن :

قد جعلها في القول عن آلة الطنبور واصناف المزامير وآلة الرباب والمعازف التي تسمع منها الأوتار مطلقة .

بدا في هذه المقالة بذكر صنفين من الطنبور احدهما الطنبور البغدادي ، والآخر يعرف بالطنبور الخراساني ، وهذا أعظم هيئة واكثر كمالا من الأول . وذكر أن الأول من هذين كانت تستعمل فيه الدساتين التي كانت تسمع في القديم منذ الجاهلية ، وهي كانت ترتب فيها الأبعاد ترتيبا متساوى المسافات . وصحح مواقع الدساتين ، وذكر استعمال المحدثين لهذه الآلة في ذاك الوقت .

ثم تلا هذا بالطنبور الخراساني . فذكر النغم المستعملة فيه ، الراتبة منها والمتبدلة . وبين كيفية استخراجها في هذه الآلة ، وعدد تسوياتها المشهورة وغير المشهورة ، والنغم الموجود في كل تسوية ، مع مايقابلها من النغم الموجود في آلة العود .

وانتقل بعد ذلك الى القول عن أصناف المزامير ، وكيفية حدوث النغم فيها ، ومناسباتها مع اطوال المزامير واقطارها وثقوبها .

وقد تبين من قوله ، أن المزمار البلدي أو التركي المعروف في وقتنا الحاضر يشبه المزمار الذي كان يسمى قديما « السرناي » ، أو هو على وجه التحديد .

ثم تكلم عن آلة الرباب ، وبين أماكن النغم فيها ، ونسبها ، وتسويات هذه الآلة ، ومناسبات النغم فيها مع نظائرها في آلة العود .

واختتم هذه المقالة بذكر المعازف ، وهي الآلات التي تستعمل فيها الأوتار مطلقة بجبال كل نغمة ، وبين كيف أن المزاولين لهذه الآلات اكثر احساسا بالنغم من اولئك الذين يستعملون الآلات التي تؤخذ فيها النغم بقسمة اوتارها كالطنبور والعود . وبين الطريق الذي يجب أن يسلك فيه لتسوية نغم الأوتار المطلقة ، والطريق الذي يوجد فيه بعض التسامح وهو ما يسمعه المزاولون عادة لهذه الآلات . وذكر أن الجنس المسمى « ذا المدتين » يمكن أن يرتب نغمة أسهل في هذه الآلات عن الاجناس الاخرى التي تتفاضل فيها أبعادها الثلاثة ، حيث تكون هذه اكثر حاجة الى التأمل من تلك التي يتساوى فيها بعدان .

ثم ختم هذه المقالة بقول مجمل في الآلات التي يمكن ان يتم بها الأمر العملي أو العلمي ، أو الأمرين جميعا .

أما الفن الثالث ، فهو في تأليف الألحان الجزئية .

والمقالة الأولى من هذا الفن :

في صناعة الألحان الحادثة عن النغم باطلاق . فأوضح أولا جداول تشتمل على الأعداد الدالة على ترتيب النغم في الأجناس جميعا متى رتب كل منها في جمع تام منفصل

ثم عدد الانتقالات ، ونغم المبادىء في الألحان . وجعل للانتقالات جدولا أوضح فيه أمثلة لجميع أصنافها .

ثم تكلم عن ازمنة الايقاع من المبدأ ، وكيفية استخراج أصناف الأزمنة الأقل عن هذا المبدأ الأعظم . وانا نلمح في قوله هذا أن مايستعمله المحدثون في وقتنا الحاضر انماهو بعينه ماذكره « الفارابي » في قوله عن الازمنة الأقل وانصافها وأضعافها وأمثالها .

وختم المقالة الأولى من هذا الفن بما يجب أن يتبع في تأليف الألحان التي تدخل في هذا الصنف ، وهو الألحان الحادثة عن النغم باطلاق .

والمقالة الثانية من هذا الفن :

قد جعلها عن الصنف الثاني من الألحان ، وهو مايحدث بالتصويتات الانسانية .

تكلم اولا عن الأعراض التي تلحق النغم الانسانية وفصولها . وماهو خاص بها دون سائر الحيوان والأجسام التي تعطى النغم وجعلها قسمين : فصول الأصوات بالكمية .. وفصولها بالكيفية .

فالتي هي بالكمية تختص بالحدة والثقل . وفيما عدا هذه فهي فصول بالكيفية . وبعض هذه تختص بالنغم الانسانية وحدها ، وبعضها يعم جميع الأجسام ذوات النغم .

ثم أوضح عملية الحنجرة في الانسان ، بسلوك الهواء في الحلوق والقوة الدافعة لها . وذكر التسميات التي تلحق كيفيات النغم الانسانية ، وبعض الانفعالات التي تضيف على الأصوات كيفيات تختص بها .

ثم ذكر فصول الأصوات من الحروف العربية . وبين المصوتات منها وغير المصوت .. وبين امتزاج المصوتات الممتدة الطويلة المرفوع منها والمخفوض والمتوسط بين هذين . وعدد أصناف الأقاويل الموزونة ، وأجزاءها وبسيط الوزن منها والمركب الوزن ، وتام

الأجزاء منها وغير التام ، وأول مراتب التمام فى كل .

ثم تكلم عن كيفية عمل اللحن عن نغم مؤتلفة وكيف تقرن حروف الأقاويل بالنغم ، وكيف توزع أجزاء الأقاويل . وأوضح ماهى الألحان المملوة النغم والألحان الفارغة النغم ، وكيف صنعة كل منهما ، وكيف صنعة لحن مخلوط منهما .

وقسم الألحان الى قسمين شبيها بأقسام الأقاويل ، فمنها ما هى مفصلة ومنها ما هى غير مفصلة . وغير المفصلة هى التى أسماها الألحان المسرودة ، ويعنى بها الألحان التى تجرى على جنس ايقاع موزون ، وانما يمكن أن تؤخذ على ايقاع موصل كيفما اتفق .

ثم بين أصناف الالحان المفصلة وفصولها العظمى والوسطى والصغرى ، واصطحاب الايقاعات بهذه الفصول وما يلحقها .

ثم تكلم عن مبادىء الألحان واستهلالاتها ونهاياتها ، كما كان العرب يستعملونها . ثم انتهى بعد ذلك الى الأمور التى بها تكمل الألحان فتصير اكثر بهاء وأنقا فى المسموع .

وختم هذه المقالة الاخيرة بالموضوعات التى تخص هذه الصناعة من الأقاويل الشعبية وأصنافها ، وكيف تستعمل من قبل أن صناعة الشعر هى رئيسة الهيئة الموسيقية ، وماجدوى هذه الصناعة ومدخلها فى الانسانية .

اهمية الكتاب فى الماضى والحاضر :

الفن كالسياسة زمامه بيد بعض القادة ، والجموع من خلفهم .. والزعماء فيه دائما لايولدون بكثرة العامة ، بل هم قلة فى كل زمان ومكان ، وكل جيل يتناول قيادته الفنية والعقلية من الأجيال التى سبقته ، لهذا فان معظم نسيج المستقبل لابد أن يقوم على خيوط أعدها الحاضر .. وبالتالى فان الماضى لا يموت ابدا فهو حى فى حياة الأفراد والأمم ، ولا يصيبه غالبا الا بعض التحوير والتبديل مسايرة لفلسفات الحياة .

ولقد صنف الفارابى مؤلفه « الموسيقى الكبير » ليستودعه خلاصة ماحوته عبقريته الباحثة الفاحصة الخلاقة ، ثم أخرجه لأهل هذا الفن كتابا على نحو ما أوضحناه سالفا ، وكان لم يغادر صغيرة ولا كبيرة فى الموسيقى الا احصاها وتعرض لها بالشرح والتحليل ..

وكأنى به قد وفق فى ذلك باخلاصه وتقواه ، فكشف الستور والقى الأضواء على كل ما خفى من أسرارها وأغوارها بصافى حكمته وجليل علمه . وكأنما حقق الله له دعاءه فى قوله « اللهم البسنى حلل البهاء وسعادة الأغنياء وعلوم الحكماء » واستعان فى ذلك بما تيسر له من علوم المنطق والحكمة والرياضة والاستاطيقا والهندسة والفلك والشعر والكيمياء .

وصاحب مثل هذه العقلية الفذة ، اذ تعرض لدراسة الموسيقى فانه لابد وسيضفى عليها من علمه وحكمته ما يجعل منها فنا حقيقيا ينبنى على أسس وقواعد ونظريات تتحقق بعلمه وتتأيد بمنطقه ، لينطبق عليها قول المحدثين بأن الفن اذا ارتقى صار علما ، والعلم اذا ارتقى صار فنا .

ولعل الناس بعد ذلك معذورون اذا أضفوا على حياة الفارابى شتى الأساطير ، ونسبوا اليه الخوارق فى تأليف الموسيقى وتأديتها .

وليس فى ذلك من عجب فلقد كانت حياته الخاصة تفوق الأساطير لما كان يحيط به نفسه من قناعة ورضى بحياة الكفاف ، فلم تسكن نفسه العظيمة الى شىء من متاع الدنيا التى اكتفى منها بأربعة دراهم من فضة كان يجريها عليه سيف الدولة الحمدانى فى دمشق .

والدارس الحديث من ابناء هذا الجيل سيرى فيما كتبه الفارابى نموذجا رائعا للبحث والاجادة فيه، وسيتعلم منه كيف يكون التسلسل والانتقال من المدخل الى المقدمة الى النظريات وتحقيقها، ثم شرحها بالأمثلة الواضحة والمقاييس الدقيقة الى جانب تخير اللفظ المعبر والمصطلح المنقول او المبتكر فى صورة تتجلى فيها الأستاذية الحقة مع الاخلاص المطلق فى التشريح **والتوضيح .**

سيرى هذا الدارس الى أى حد بلغت دقة الفارابى فى جمع شتات العلوم الموسيقية بفلسفاتها المتعددة التى استمد منها الفروع قواعد علم الموسيقى المقارن وعلم الآلات وقواعد الغناء ، ووضع الحساب الدقيق للدرجات الصوتية ، ومعارضته القدامى حينا وتأييدهم حينا آخر .

سير الدارس اذا كان قارئا واعيا فى فنه كيف التقت نظريات الفارابى مع مونتفردى وكاتشينى وجيوفانى باتستا فى أهمية الكلمة وسيطرتها على المعنى والأداء الموسيقى فى قوله « الألحان الفنائية فى الانسان غريزة طبعية فى

طلب اللذة أو التخييل أو الانفعال ، وهذه هى غايات الألحان ».

سيرى الدارس اذا كان عليما بأسرار هـذا الفن كيف سبق الفارابى فى وضع قواعد نظريات لعلم الهارمونى فى قوله « ان الألحان تلتئم عن صفين من النغم ، أحدهما بمنزلة السدى واللحمة فى الثياب والآخر بمنزلة التزاويق والاستظهارات .. فالتى هى بمنزلة السدى واللحمة هى التى بمثابة الأصول والمبادىء فى الألحان ، والتى هى بمنزلة التزاويق والاستظهارات هى النغم التى فى تزييدات الألحان لتكون كمالات للحس »

وما أجمل تشبيهاته فى الألحان الانسجامية بالانسجام بين لونى الخمر والزجاج ، واللازورد والحمرة ، والياقوت والذهب ثم يسمى ذلك بكمال الاقتران باتفاق النغم وتآخيها .

وبعد ذلك يمكننا أن نقرر فى غير شك أن علم الهارمونى الذى يعتبر حديث النشأة الى حد ما ، والذى لم تقف طرقه وأساليبه عند مدرسة واحدة ، لدرجة أن بيتهوفن عملاق الموسـيقى الغربية أتم دراسته على اثنى عشر استاذا وطريقة .. هذا العلم البديع الباهر يعتبر ـ كما أوضح الفارابى ـ عربى النشأة . ولا شك أيضا فى أن المدرسة العربية كانت أسبق وأدق فى كشف اسراره ونستدل على ذلك بما أورده الفارابى فى هذه الناحية ، ولكن المؤسف حقا انه لم تصل الينا نماذج صوتية أو تدوينية توضـح لنا نظريات الفارابى بالطريقة التى نفهمها .

ولعله مما يسترعى نظر الجيل الحديث من الموسيقيين أن يطرق الفارابى دراسة التنـويع المعروف باسم « فرياسيون أو فاريشن » فى الصناعة العملية للموسيقى فيتكلم عما يسميه الملاءمة فى تزييدات الألحان وتشبيعاتها . والملاءمة فى التناوع وهو الانتقال من نوع الى الأقرب ثم الأقرب الى غير ذلك من انواع الملاءمات التى اختتم بها الجزء الأول فى المدخل .

وهذه دراسة تستدعى من الدارس التأمل والبحث اذ أن أكثر أنواع التأليف الموسيقى الرفيع وبخاصة فى الانتاج الكلاسيكى لمما ينطوى تحت هذه الملاءمات . بل لعل المؤلفين الموسيقيين لم يستوفوا بعد النواحى التى طرقها الفارابى ببراعة وحذق ومهارة .

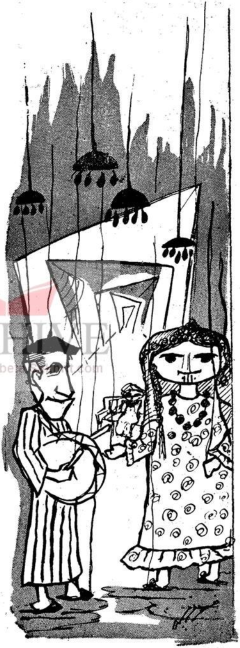
كما انه لم يفت الفارابى أن يتعرض للابحاث المهمة من الدراسات النظرية فى الموسيقى ، فقد تكلم فى مؤلفه هذا عن الأبعاد والفواصل بصورة لاتقل عن أحداث النظريات التى جاءت فى الكتب الحديثة . كما طرق دراسات موسيقية من الزاوية الاستاطيقية وطبيعة الأصوات والسلالم بطريقة تساير تماما ما يتبعه علماء الصوت فى عصرنا الحاضر .

كما لم يفته بعد ذلك ان يطرق دراسـة الأجناس وانواع الجمع بطريقة لازالت متبعة فى تحليل المقامات الشرقية والغربية على السواء .

ولاشك فى ان الدارس لهذا الكتاب اذا مـا اجتاز صعوبات التفسير اللغوى والتقنى واشغل الفكر بالبحث والدراسة وكان على علم بدراسة الآلات والصوت الانسانى وعلى درجة كافية من الصبر على الدراسـة والبحث والفحص لأمكنه حينئذ الوصول الى مفاهيم جديدة تستمد عناصرها من تراثنا القديم الزاهر .

ولعلنا نستلهم من كتاب الفارابى ما نرد به على زعم القائلين بأن الموسيقى العربية لا تقـوم على أسس علمية أو منطقيـة وزادوا على ذلك بوصف موسيقانا على أنها جمع من شتات فارسى وتركى .. ولو انهم تعمقوا فى الدراسات العربية وقرأوا أمثال هذا الكتاب وغيره من مصنفات ابن سينا وصفى الدين الأرموى لبرزت لهم حقـائق تراثنا جلية واضحة ، وعرفوا المكانة الصـحيحة لموسيقانا وجذورها الأصلية العميقة الراسخة مما يؤيد القول السابق بأن كل جيل يتناول حيـاته العقلية من الأجيال التى سبقته ، ولاشك فى أن معظم نسيج المستقبل من سدى الحاضر .

بحوث



حصاد الدراسات المسرحية لعام ١٩٦٧

جـلال العشـرى

المسرح فى مفترق الطرق : جون جاسنر ، ترجمة سامى خشبة ، القاهرة ، دار الكاتب العربى ، ١٩٦٧ ٠ ٥٩٢ ص ، ٢٤ سم ٠

مسرح الطليعة : ليونارد كابل برونكو ، ترجمة يوسف اسكندر ، القاهرة ، دار الكاتب العربى ، ١٩٦٧ ٠ ٣٦١ ص، ٢١ سم ٠

لن يسدل الستار : جلال العشرى ، القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٦٧ ٠ ٢٦٧ ص ، ٢٤ سم

المفهوم التراجيدى والدراما الحديثة : فوزى فهمى أحمد القاهرة ، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب ، ١٩٦٧ ٠ ١٩٠ ص ، ٢٤ سم ٠

خيال الظل ومسرح العرائس فى العالم : مختار السويفى، القـاهرة ، دار الكاتب العربى ، ١٩٦٧ ٠ ١٨٦ ص ، ٢٤ سم ٠

فى الشعر : أرسطو ، تحقيق د٠ شكرى محمد عياد ، القاهرة ، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب ، ١٩٦٧ ٠ ٢٩٤ ص ، ٢٠ سم ٠

الفرق بين الثورة والفورة هو ان الثورة لابد وان يسبقها تخطيط، أما الفورة فشىء بلا تخطيط والثورة الثقافية ـ أية ثورة ثقافية ـ لا بد وأن يكون لهـا برنامج ، ليس بالضرورة البرنامج الرسمى للدولة ، وانما هو البرنامج « المجانى » الذى يستشعره قطبا التجربة الثقافية كلاهما : أعنى المثقف المنتج والجمهـور المستهلك ، فثمة سببية متبادلة بين الطرفين بمقدار مايؤثر أحدهما فى الآخر بمقدار مايتأثر به ٠ فالواحد منهما سبب ونتيجة فى وقت واحد ، سبب من الأسباب التى تؤدى الى صياغة الواقع من حوله ، وهو فى نفس الوقت نتيجة من نتائج هذا الواقع ٠

بهذا المعنى ، وبهذا المعنى فقط يمكن للفعل الثقافى أن يكتسب مشروعيته وان يكون شـيئا له رصيد ، فهو مشروع بمقدار مايعبر عن أشواق الجمهور ، وهو ذو رصيد بمقدار مايرتفع بأذواق هذا الجمهور ومن هنا ـ لا من هناك ـ تصبح معطيات الثقافة وقودا فكريا فى معركة التحرير كما تصبح على الوجه الآخر غذاءا يوميا فى معركة التنوير ٠

اقول هذا كله فى معرض كلامى عن حصـاد العام المسرحى المـاضى ، ذلك لأن فى «المسرح» فضلا عن كونه منشطا من مناشط الثقافة ، فهو الفن الذى لا يتم بالتلقى عن طريق جهاز أو آلة كما فى السينما أو التليفزيون ، بل باللقاء الحى المباشر بين قطبى التجربة ، اذ تلغى فيـه ماديا ومعنويا المسافة القائمة بين الفنان المبـدع وبين الجمهور المتذوق عندما يلتقيان فى وقت واحـد فى مكان واحد .

ولقد شاهدنا منذ سنوات «فورة» ثقافيـة لانعاش الفكرة المسرحية فى واقعنا الجـديد ، وكان يمكن لها أن تصبح «ثورة» لو وضع لهـا تخطيط ، أما وقد تركت هكذا ممكنات بلا تخطيط فكان من الطبيعى أن تخفت وتجف وتسلب منها الحياة . ذلك لأننا اهتممنا أصلا بايجاد المسرح بدلا من أن نهتم بخلق جمهور المسرح ، وكان من نتيجة ذلك أن الجمهور بنفس السرعة التى اتجه بها الى المسرح ، بنفس السرعة التى انصرف بها عنه ، مادام الأمر لم يكن عمليـة تربية وتكوين بمقدار ماكان عملية اغراء واجتذاب لا علاقة لها فى أكثر الأحيان بالفن الدرامى أو المسرحى .

وعلى ذلك فالمشكلة الحقيقية التى يعانيهـا وجداننا المسرحى المعاصر ، هى مشكلة الغـذاء الذى يقدم لهذا الجمهور ، والذى هو فى المقام الأول تعاطى المسرحيات العالمية تعاطيا عميقـا يصل الى حد الادمان ثم تعاطى الدراسات المسرحية تعاطيا واعيا يصل الى حد التمييز بين الصحيح والزائف فى الفن ٠

على أن أحدا لاينكر الجهود الأولى التى ظهرت فى بواكير نهضتنا الحديثة ، والتى قام بها جيل الرواد ، سواء فى ترجمة روائع المسرح العالمى او فى نقل أمهات الدراسـات المسرحية ، وعلى ما صاحب ترجمة روائع المسرح العالمى من قصـور وتقصير ٠٠ ففيما عدا الترجمة المشهورة التى

قام بها الدكتور طه حسين لم تترجم الكثير من روائع المسرح الاغريقي ، وفيما عدا مسرحية او اثنتين لطاغور لم تترجم مسرحيات كثيرة من المسرح الهندى ، كما لم تترجم سوى مسرحية واحدة من المسرح اليابانى .. أما المسرح الصينى او المسرح الزنجي أو المسرح الاسترالى فلم تترجم منه اية مسرحية على الاطلاق .

أقول انه على الرغم مما فى ترجمة النصوص المسرحية من قصور وتقصير ، فانها فى عمومها أسعد حالا من الدراسات المسرحية التى لاقت الكثير من الاهمال والاغفال سواء على مستوى التأليف أو على مستوى الترجمة ، وصحيح ان ترجمة النصوص ينبغى أن تكون اكثر كما من ترجمة الدراسات ، اما أن تكون المسافة الكمية التى بينهما بكل هذا الطول فشىء يدعو الى الخوف وعدم الاطمئنان .

ولسنا هنا بطبيعة الحال بصدد التقييم الشامل لكافة منتجاتنا المسرحية حتى نقف عندها جميعا ، ولكن يكفينا حصاد العام الماضى لنقف منه على أمرين :

١ – هوة المسافة الكمية بين النصوص والدراسات المسرحية .

٢ – ماتلاقيه الدراسات المسرحية من صنوف الاهمال والاغفال .

وقبل ان نستطلع آفاق ١٩٦٨ نعود الى حسابات ١٩٦٧ لنقف على ماتم من منجزات فى هذا العام ، فنجدها كالآتى : (٣٠) نص مسرحي منها (١٧) مسرحية أجنبية مترجمة و(١٣) مسرحية عربية مؤلفة يقابلها على الوجه الآخر (٧) دراسات مسرحية فقط مابين مؤلف ومترجم ، وهى كما نرى نسبة غير محفوظة ، وتفاوت غير عادى .

ولما كانت النصوص المسرحية غير داخلة فى صميم مقالنا ، فلنتركها الآن ونتجه الى الدراسات المسرحية نتناول كلا منها على حدة ، ثم نتناولها كلها مرة واحدة .

● فى طليعة هذه الكتب اذا نحن تناولناها تناولا تاريخيا بادئين بالمترجم منها قبل المؤلف ، كتاب « **المسرح المصرى القديم** » الذى ألفه عالم الآثار المصرية أتيين دريوتون منذ حوالى ربع قرن (١٩٤٢) ، وترجمه الدكتور ثروت عكاشة فى مطلع هذا العام ، وعلى الرغم مما فى ترجمة الكتاب من دقة التعبير وعلمية اللفظ ، فقد آثر المترجم أن يقدم لترجمته بمقدمة وافية فصل فيها ما فى الأصل من اجمال ، وناقش قضية المسرح المصرى القديم وهل كان من صنع الاغريق أو أن عهده بالوجود يسبق عهدهم ، وأنه كان من صنع أسلافنا الاقدمين ؟ .

ولما كان دريوتون قد نشر كتابه هذا فى عام ١٩٤٢ قاصدا به أن يكون وثيقة تاريخية بين أيدى علماء الآثار ، فقد عاد فى عام ١٩٥٤ ونشر بحثا هاما بمجلة «تاريخ المسرح» كما القى فى عامى ١٩٥٨ و١٩٥٩ محاضرتين فى الكوليج دى فرانس عن المسرح المصرى القديم . ولقد قام الدكتور ثروت عكاشة بتلخيص هذه الآراء الجديدة وعرضها فى مقدمته حتى يستوعب الكتاب كل ماقاله دريوتون عن مسرحنا القديم – كما أنه ضمن كتابه قائمة بالمصطلحات الفنية الواردة فيه حتى يسهل على القارىء تتبعها فى صفحات الكتاب .

على ان القيمة الحقيقية لهذا الكتاب لا تقف عند مجرد كونه اضافة قيمة لمكتبتنا ، وانما قيمته فى انه يطرح قضيتين على جانب كبير من الأهمية ، الأولى هى البحث فى الجذور الأولى للمسرح المصرى وامكان العثور عليها عند الفراعنة بعد أن كان البحث فى هذه الجذور يقف اما عند العرب القدامى أو عند تراثنا الشعبى كما يتمثل فى السامر والأراجوز وخيال الظل ، أما القضية الثانية وهى استمرار للقضية الأولى ، فهى التفكير فى عرض هذه النصوص الدرامية فى نفس المعابد التى كانت تعرض فيها قديما حتى نتمكن ميدانيا وعلى الطبيعة من اكتشاف ما اذا كان مسرحنا الحديث امتدادا للمسرح المصرى القديم .

● ونترك كتاب « المسرح المصرى القديم » وما يطرق من قضايا فى الزمن القديم ، لنتناول كتاب « **المسرح فى مفترق الطرق** » ومما يثيره من مشكلات فى العصر الحديث . أما مؤلف هذا الكتاب فهو جون جاسنر الباحث الدرامى الشهير ، واما مترجمه فهو الناقد الشاب سامى خشبة ..

والواقع ان معظم المشكلات التى درست فى هذا الكتاب قد ظهرت بداياتها فى العقود الثلاثة الأخيرة من القرن التاسع عشر ، الا أن المؤلف كما يقول هو نفسه « كنت مهتما أساسا بالمسرح الذى كان يتشكل ثم يعاد تشكيله أو يفقد شكله فى العقود الأخيرة » . وعلى ذلك فالكتاب من الناحية الأساسية ، استعراض لمسرح منتصف القرن ومواقف منتصف القرن .

ومع هذا فان تكوين وجهة نظر متعلقة بمسرح منتصف القرن ، لا يمكن أن تكون مسألة



سهلة ، لأن المسرح كما يقول جون جاسنر كان يعيش مرحلة من أكثر المراحل توترا ، وقد تجلى هذا التوتر فى النزاع الذى استمر لفترة طويلة بين أسلوب الواقعية أو الطبيعية التصويرية من ناحية وبين مختلف الأساليب الدرامية البديلة كالسيريالية أو التعبيرية المتطرفة من ناحية أخرى . ومن هنا كان حديثنا عن مسرح الحاضر هو فى كثير من وجوهه حديث على مسرح الماضى ، كما أن حديثنا عن مسرح المستقبل لا يعنى أكثر من الحديث عن مسرحيات وعمليات اخراجية يرجع تاريخها الى خمسين أو ستين أو سبعين عاما .. وتلك هى الأزمة التى يعانيها مسرح النصف الثانى من القرن العشرين ، وهى الأزمة التى جعلت جون جاسنر يصف هذا المسرح بأنه مسرح « الأزمة الدائمة » أو المسرح الواقف فى مفترق الطرق .

فاذا أضفنا الى ذلك أن اكتشاف مقاييس الدراما الحديثة لم يعد أمرا سهلا نظرا لتغير مستويات القياس من حين لآخر ، فضلا عن انبساط طرق البحث المتشابكة والتى تمتد عليها الاكتشافات الجديدة ، ادركنا على الفور مدى تشابك الأزمة التى يمر بها مسرحنا العالمى المعاصر .

أما كيف يمكن الخروج من هذه الأزمة ، حتى يمكن للمسرح المعاصر أن يتعرف على طريقه الصحيح بدلا من وقوفه فى مفترق الطرق ؟ فهذا هو السؤال المحورى الذى تدور عليه فصول كتاب جون جاسنر ، والذى ينتهى بأن « احتياجنا لمسرح يعالج الواقع المعاصر ويتمتع بخاصية عالية وشعرية فى نفس الوقت » هو السبيل الى حل الأزمة ، والى رفع التناقض الكامن فى الفن الدرامى الحديث .

● ونترك هذا الكتاب هو الآخر بما يثيره من مشكلات فى العصر الحديث ، لنتناول الكتاب الثالث والأخير « **مسرح الطليعة** » بما يلقيه من تساؤلات حول المسرح التجريبى فى فرنسا بوجه خاص وفى العالم الغربى بوجه عام ، وقد قام بتأليف هذا الكتاب « ليونارد كابل برونكو » استاذ الدراما بجامعة كاليفورنيا ، وترجمه الى العربية الأستاذ يوسف اسكندر كما سبق أن ترجمته الى الفرنسية « مارى جان لوفافر » وطبعته دار النشر دى نويل .

وربما كان هذا الكتاب هو أول كتاب يتصدى للكلام عن الموجة الجديدة فى المسرح المعاصر ، اذا استثنينا كتاب « مارتن اسلن » والذى عنوانه « **مسرح العبث** » واذا كان كتاب مارتن اسلن يتميز بالطابع التسجيلى لظاهرة المسرح الجديد ، فيرسم مساراتها القائمة ويتنبأ باتجاهاتها المستقبلة . ويؤرخ لأكبر كم ممكن من رواد هذا المسرح ، فان كتاب ليونارد برونكو يهتم بالوراء الفلسفى الذى صدر عنه هذا الاتجاه ، ما هى أسبابه البعيدة وما هى نتائجه الأكثر بعدا ؟ الى أى حد يعتبر ثورة على المسرح التقليدى ، وبأى معنى يعتبر تعبيرا عن انسان العصر الحاضر ؟

لهذا كان من الطبيعى بالنسبة لمؤلف هذا الكتاب ان يبدأ كتابه بالبحث فى ماضى « مسرح الطليعة » ليتعرف على الارهاصات الأولى التى ادت الى ظهور هذه الموجة الثائرة فى التأليف المسرحى . وعند برونكو أن عام ١٨٩٦ هو البداية الحقيقية للمسرح الطليعى ، لأنه العام الذى ظهرت فيه مسرحية « أوبو الملك » لألفريد جارى ، وسمع الجمهور الباريسى لأول مرة الفاظا جارحة وحوارا مكشوفا ، ومؤلفا ثائرا على أخلاقيات المجتمع البورجوازى وعلى القيم المسرحية السائدة فى ذلك الحين .

واذا كانت مسرحية « أوبو الملك » هى الشرارة الأولى التى أطلقت مسرح الطليعة الجديد ، فقد تبعتها مسرحية « ثديا ترزياس » لجيوم أبولينير التى عكست التطرف الثورى ضد المجتمع البورجوازى ، والتحدى الكامل لأشكال الدراما التقليدية ، الى أن جاء عام ١٩٥٠ الذى ظهرت فيه مسرحية « المطربة الصلعاء » ليوجين يونسكو ، فكانت هذه المسرحية هى البلورة الكاملة لحركة المسرح الجديد ، وكان عام ١٩٥٠ هو العام الفاصل بين عهدين من عهود الدراما .

ومن هنا ذهب برونكو الى تقسيم تاريخ مسرح الطليعة الى حقبتين ، تبدأ الأولى من عام ١٨٨٦ الى عام ١٩٥٠ ، وتبدأ الثانية من

عام ١٩٥٠ وتستمر حتى الوقت الحاضر .

وفرق ما بين الحقبتين هو أن الأولى يغلب عليها طابع الثورة على القديم أكثر مما يغلب عليها الرغبة فى اقامة البناء الجديد . فهى حقبة ثائرة على كل تقاليد المجتمع البورجوازى ، ثائرة على كل اشكال الدراما التقليدية ، ثائرة على انسحاق الفرد تحت عجلات الحضارة الصناعية ، ثائرة على سوء استغلال الآلة لانسان العصر الحديث . أما الحقبة الثانية فهى ذات طابع أكثر ايجابية ، وذات رؤية أكثر وضوحا سواء بالنسبة الى الفن أو بالنسبة الى الحياة . فرواد « الطليعة » الثانية يطالبون بتغيير الأسس التى يقوم عليها النقد ويقوم عليها التقديم سواء فى الفن أو فى الحياة ، لأنه لا فرق عندهم بين الفن والحياة ، ولانه فى العصور التى كان الفن فيها شيئا آخر غير الحياة لم تظهر سوى نماذج هزيلة من الانتاج الفنى . وعلى ذلك فهم لا يكتفون بمجرد المطالبة ، ولكنهم يناقشون بأنفسهم المفاهيم الجامدة التى استقرت عليها القيم ما دامت حركتهم حركة بناءة تعنى أساسا بالتحديد الشامل لكل شىء .

وعلى ذلك فموقف الجمهور نفسه من المسرح لابد وأن يتغير نتيجة لما أصاب المسرح نفسه من تغيير ، فجمهور الطليعة ينبغى عليه من الآن أن ينظر الى العمل المسرحى لا على أنه محاكاة لحياته ولكن على أنه انكسار لهذه الحياة . وبعد أن كان جمهور المسرح الواقعى أو الطبيعى يردد بعد انتهاء العرض أن المسرحية جيدة أو رديئة . أصبح جمهور المسرح الطليعى يدرك أنه انما كان يشاهد مسرحا حقيقيا هدفه الرئيسى ، هو ان يجعل من عملية المشاهدة عملية خلق ايجابى وليس عملية استمتاع سلبى . ولعل هذا هو ما جعل الكاتب الطليعى يوجين يونسكو يقول فى مقال له بعنوان « مسرح اللامسرح » .. « اننى أقدم نقيض المسرح فى مواجهة هذا المسرح التقليدى الذى نشاهده ونعتبره مسرحا » ومنذ ذلك الحين وعبارة يونسكو « مسرح اللامسرح » هى الاصطلاح الذى أطلقه النقاد والصحفيون على هذا المسرح الجديد .

وبانتهاء تناولنا لهذا الكتاب ينتهى كلامنا عن أهم ما صدر من ترجمات فى مجال الدراسات المسرحية ، ليبدأ كلامنا عن أهم ما صدر من مؤلفات فى نفس هذا المجال . وربما أمكن استقطاب هذه المؤلفات فى ثلاثة كتب رئيسية هى على الترتيب : **« لن يسدل الستار »** ألفه جلال العشرى ، **« المفهوم التراجيدى والدراما الحديثة »** الذى قام بتأليفه فوزى فهمى أحمد ، ثم كتاب **« خيال الظل ومسرح العرائس فى العالم »** وهو من تأليف مختار السويفى .

● فأما كتاب « لن يسدل الستار » فهو فى حقيقته مجموعة من الفصول او المقالات عن « اتجاهات المسرح المعاصر » . واذا كان الكاتب قد مثل لكل اتجاه من هذه الاتجاهات بكاتب من كتاب المسرح ، واذا كان عدد هؤلاء الكتاب قد بلغ العشرين ، فلم يكن ما يمنع من أن يصبحوا أكثر من هذا العدد أو أقل ، على اعتبار أنه لا يلزم بالضرورة ان يكون هؤلاء الكتاب العشرون هم كل الكتاب الذين يرسمون خريطة المسرح المعاصر . ولكنهم عشرون لأن بينهم من التكامل والتجاوب - كما يقول المؤلف - ما يجعل لهم مجتمعين اثرا ثوريا عنيدا فى دراما القرن العشرين .

فهنا فى هذا الكتاب « لن يسدل الستار » يجتمع عشرون من كتاب المسرح العالمى كل منهم يتجسد فيه هذا المعنى مع تفاوت فى النسب واختلاف فى المقادير ، منهم من غلبت عليه الثورة الفكرية مثل برتولد بريخت ، ومنهم من غلب عليه الفكر الثورى مثل جان بول سارتر . منهم من وقفت ثورته عند حدود المضمون دون أن تتعداه الى الشكل مثل جون أوزبورن وجون شتاينبك ، ومنهم من اشتملت ثورته على الشكل والمضمون معا مثل صمويل بيكيت ويوجين يونسكو ، منهم من تمثلت ثورته فى احياء الدراما الاغريقية حيث الشعر والموسيقى والرقص والغناء يجمعها نسق فنى متكامل كما فعل فاجنر فى دراماته الموسيقية ، ومنهم من تعاطى الدراما القديمة بمنظور عصرى كما لو كان يطل على بلاد اليونان من فوق طائرة كما فعل كوكتو فى مسرحياته التعصيرية ، منهم من ارتد الى واقع عصره يحاول اصلاحه بمسرح قومى يخترق به فى نفس الوقت الحجاب العالمى الحاجز كما فعل بيراندللو فى ايطاليا ولوركافى اسبانيا واونيل فى الولايات المتحدة ، ومنهم من اتجه فورا الى الانسان فى أى بقعة من العالم يخاطب اما واقعه الاجتماعى كما فعل ميللر ، أو واقعه الفلسفى كما فعل كامى ، أو واقعه الروحى كما فعل اليوت . منهم من اتخذ الأسطورة اطارا والرمز لغة كما فعل أنوى وبيتر فايس ، ومنهم من اتخذ السيريالية محورا واللاطبيعية مدارا كما فعل سالكرو ودورينمات ، ومنهم من لا يزال



يتحسس خطاه ويتقـدم بمحاولاته التجريبية الواعدة كما فى حالتى ادوارد البى وشيلا ديلانى .

ولكن ما الهدف الذى جعل المؤلف يجمع فى كتابه بين هؤلاء الكتاب العشرين ؟

يقول المؤلف فى مقدمته انه جمعهم ليسجلوا لنا عدة أهداف ، فى طليعة هذه الأهداف ان يعرفونا بكلمة « الدراما » التى اصبحت كلمـة عالقة من كلمات العصر ، أى واحـدة من تلك الكلمات السامية التى تلوكها كل الالسن دون ان تعيها بالضرورة كل العقول . وهدف آخر هو ان يرسموا لنا خريطة واضحة بقدر الامكان لمراكز القوى فى مسرح هذا القرن ، والهدف الأخير هو البرهنة على أصالة الحضارة الغربية من حيث أنها فى حقيقتها حضـارة منهج أو حضارة تقوم أصلا على المنهج . ومن هنا كان لزاما على المؤلف ان يصدر لكتابه بمقدمة طويلة بعض الشىء يتكلم فيها عن موقف مسرحنا المصرى المعاصر من اتجاهات المسرح العالمى حتى يمكن لهذه النهضة المسرحية التى نعيشها الآن أن تقوم على أساس منهجى سليم .

● ونترك هذا الكتاب بما يثيره من قضايا وما يقدمه من اتجـاهات لنتناول الكتاب الآخر **« المفهوم التراجيدى والدراما الحديثة » لنرى ما الذى يريد مؤلفه « فوزى فهمى احمد » أن** يقوله ؟

يقول مؤلف هذا الكتاب ان « التراجيديا » بمفهومها القديم قد ماتت لتحل محلها « الدراما » بمعناها الحديث . وعلى ذلك جاء كتابه بمثابة ترجمة لحياة التراجيديا يسجل ميلادها ويتتبع تطور حياتها الى أن يشهد موتها وحلول الدراما الحديثة مكانها . اما كيف مات المفهوم التراجيدى أو ما هى الأسباب التى ادت الى موته ، فهذا هو ما يرجعه المؤلف الى عدة أسباب هى فى حقيقتها العناصر الأساسية التى كون منها أرسطو تعريفه للتراجيديا ، وبانهيار هذه العناصر واحدا بعد الآخر ينهار المفهوم التراجيدى القديم ليحل محله مفهوم الدراما الحديثة .

ولقد عرف أرسطو التراجيديا بقوله : « انها محاكاة فعل تام نبيل ، لها طول معلوم ، بلغة مزودة بألوان من التزين تختلف وفقا لاختلاف الأجزاء ، وهذه المحاكاة تتم على يد أشخاص يفعلون ، لا عن طريق الحكاية والقصص ، وتثير الرحمة والخوف فتؤدى الى التطهير من هـذه الإنفعالات ، واقصد باللغـة المزودة بألوان من التزين تلك التى فيها ايقاع ولحن ونشـيد ، وأقصد بقولى تختلف وفقا لاختلاف الأجزاء أن بعض الأجزاء تؤلف بمجرد استخدام الوزن ، وبعضها الآخر باستخدام النشيد » .

والذى يعنينا من **تعريف أرسـطو بوصفه العارض** الأمين للفكرة الاغريقية هو أن التراجيديا عند الاغريق لم تكن مجرد شكل من أشكال التعبير المسرحى بمقدار ما كانت تعبيرا عن حضـارة بأكملها ، حضارة تتخذ من الأسطورة شكلا ومن الصراع جوهرا ، وتفسر العالم كله على انه صراع بين قوى ثلاث هى : الانسان والطبيعة والآلهة ، وفوقها قوة أعلى هى « **الانانكية** » **أو القضاء والقدر الذى يخضع له الكل** ، لا فرق فى ذلك بين آلهة وبشر وظواهر طبيعية . لهذا كان من الطبيعى بالنسبة لمفهوم التراجيديا عند الاغريق ان يتغير بتغير العصر ، وأن يحل محله مفهوم جديد هو « التراجيديا الكلاسيكية » التى جاءت مع مجىء القرن السابع عشر .

واذا كانت الأسطورة هى قلب التراجيديا الاغريقية ، فقد جاءت التراجيديا الكلاسيكية لتجعل منها شكلا بلا فحوى أو اطارا بلا مضمون، فرموز الأسطورة استبدلت بها وقائع التاريخ ، والدلالة الدينية حلت محلها مبادىء الأخلاق .

والبطل لم يعد يصارع قـوى فى الخارج ، قد تكون الآلهة وقد يكون القضاء والقدر ، وانمـا أصبح يصارع قوى فى داخله ، قد تكون العقل وقد تكون العاطفة . وهكذا لم يعـد للمفهـوم التراجيدى . بعد أن فقد مضمونه الأسطورى سوى شكله الأرسطى ، ذلك الشكل الذى جاء شكسبير فأطاح به ولم يبق على شىء من قواعد

ارسطو حتى اطلق النقاد على مسرحياته اسم «الدراما الشكسبيرية » . كل ما بقى من أوجه شبه بين الشكل الأرسطى والشكل الشكسبيرى هو مفهوم البطل الذى لم يتخل عنه شكسبير ، غير انه بسقوط البطل من عالم الأباطرة والملوك والنبلاء الى عالم الانسان العارى بقضاياه ومشكلاته الاجتماعية بدأت « الدراما الحديثة » التى تخلت تماما عن كل مواصفات التراجيديا الاغريقية .

على أن ظهور الدراما الحديثة لم يكن بالأمر الهين ، وانما استدعى ظهورها قيام ثورة فى مجال الدراما لا تقل فى عنفها وخطر نتائجها على تلك الثورات الكبرى التى قام بها أينشتين فى مجال الفيزيقا ، وماركس فى مجال الاقتصاد، وفرويد فى مجال علم النفس ، ومن هنا كان كل من هنريك أبسن وانطون تشيكوف وبرناردشو هم الثلاثة الكبار الذين حملوا لواء هذه الثورة .

● **بعد هذين الكتابين** أحدهما عن المسرح الحديث والآخر عن المسرح المعاصر ، يبقى الكتاب الثالث من بين الكتب المؤلفة فى ميدان الدراسات المسرحية ، وهو كتاب « **خيال الظل ومسرح العرائس فى العالم** » لمؤلفه الأستاذ مختار السويفى، وصحيح أن هذا الكتاب من نوعية مغايرة للكتابين الأولين ، ولكن الصحيح أيضا أن « العرائس » أصبحت فنا من فنون المسرح لها طابعها الخاص وأسلوبها المميز اللذان لا يمكننا معهما أن نخرجها من دائرة الدراسات المسرحية .

وعلى الرغم من أن فن العرائس شكل من اشكال الفنون الشعبية التى لا نعدم لها جذورا فى تراثنا الشعبى ، فقد عرفته الحضارة المصرية القديمة فى شكله البدائى الاول، كما عرفه الشعب المصرى على امتداد عصور التاريخ ، وكان فى هذا كله لسانا معبرا عن حال الجمهور . يفصح عن أذواقه الجمالية ، ويعبر عن اتجاهاته الفكرية ، ويتناول الطبقة الحاكمة بالنقد والتجريح ، أقول انه على الرغم من معرفتنا بفن العرائس قديما ووسيطا ، فقد انحسرت موجة الاهتمام به فى عصرنا الحديث ، وظل مغمورا حتى النصف الثانى من قرننا العشرين حين بدأت الدولة تهتم به اهتماما خاصا فأقامت له مسرحا ضخما فى القاهرة ، وتولت الاشراف عليه فنيا واداريا ، وكان من ثمار ذلك أن بدأ الجمهور يحس هذا الفن ويعايشه ويتجاوب معا فكريا وجماليا وعلى نحو عام .

ولكن الذى حدث عندنا ، ونحن بصدد احياء الفن العرائسى ، هو أن الممارسة العملية سبقت الثقافة النظرية مما ترتب عليه وجود أزمة حقيقية فيما يتعلق بالنص الصالح لمسرح العرائس ؛ صحيح اننا نعتمد على اعداد بعض النصوص الدرامية المكتوبةأصلا للمسرح الآدمى ، وصحيح أيضا أننا نعتمد على بعض دول أوربا الشرقية التى اشتهرت فرقها العرائسية فى معظم أنحاء العالم ، وهى تشيكوسلوفاكيا ورومانيا والمجر والاتحاد السوفييتى ، ولكن الصحيح بعد هذا كله أن فن العرائس عندنا لن يحتل مكانته الحقيقية فى وجدان الجمهور ما لم يوجد النص العرائسى الأصيل النابع من اعماقنا المعبر عن اشواقنا المكتوب أصلا لهذا الفن الجميل .

من هنا كان كتاب الأستاذ مختار السويفى جهدا نظريا على جانب كبير من الأهمية لنشر الثقافة العرائسية بين الجمهور ، ولتدعيم جماليات هذا الفن بين المتمرسين به ، ثم هو بعد هذا كله رحلة ممتعة لمتابعة النشاط العرائسى فى الدول التى اشتهرت فى العالم بأنها استطاعت أن تصل بمسرح العرائس الى مستوى فنى رفيع .

ولا يفوتنا فى نهاية هذا الكلام عن الكتب التى صدرت فى مجال الدراسات المسرحية ترجمة وتأليفا ، أن ننسى فى ميدان التحقيق كتاب أرسطوطاليس « **فى الشعر** » الذى قام بتحقيقه الدكتور شكرى محمد عياد مع ترجمة حديثة ودراسة لتأثير هذا الكتاب فى البلاغة العربية ، وعندما نقول كتاب الشعر لأرسطو نجد انفسنا فورا أمام أشد المؤلفات الأرسطية صلة بحياتنا الثقافية المعاصرة ، فليس هو الكتاب الذى تنحصر قيمته فى موقعه من التاريخ بحيث يدرس كما تدرس التحفة الأثرية ، وانما هو كتاب حى لأن القضايا التى يثيرها فيما يتعلق بموضوع التراجيديا والكوميديا وشعر الملاحم ما تزال بالنسبة لنهضتنا المسرحية قضايا مثارة تدب فيها الحياة .

تقارير ووثائق

مشروع إنشاء مكتبة للدراسات العليا والبحوث بجامعة عين شمس

تكونت فى العام الماضى لجنة برياسة الدكتور محمد مرسى احمد مدير جامعة عين شمس وقتذاك ، وعضوية السادة وكلاء جامعات القاهرة وعين شمس والاسكندرية وأسيوط ووكيل وزارة التعليم العالى وامين المجلس الأعلى للجامعات ومراقب عام مكتبات جامعة القاهرة ومدير مكتبة عين شمس ومدير عام البعثات ، من اجل وضع مشروع لانشاء مكتبة عالية المستوى تخدم المشتغلين بالأبحاث العلمية فى انحاء الجمهورية • ورات اللجنة أن حجر الأساس فى بناء هذه المكتبة هو العمل على تجميع الرسائل العلمية للماجستير والدكتوراه فى مكان واحد • وفيما يلى نص المشروع المقترح :

اولا ـ اختيار مكان المكتبة :

تقترح اللجنة أن تخصص جامعة عين شمس مكانا لهذه المكتبة وذلك بالدور الأول من المبنى الذى تشغله حاليا المكتبة العامة لجامعة عين شمس ـ وذلك بعد اجراء التعديلات اللازمة ـ والمقدر لها حوالى ٢٠٠٠ ج ـ ويمكن انجازها فى بحر ثلاثة شهور •

ثانيا ـ تنظيم الحصول على رسائل الماجستير والدكتوراه التى تصدر عن أبناء الجمهورية العربية المتحدة بالجامعات الأجنبية :

(أ) يقدم أعضاء البعثات والاجازات الدراسية وطلبة الاشراف الى مكاتب البعثات ملخصين من الرسالة التى تقدم للحصول على درجة الماجستير أو الدكتوراه بحيث يكون كل ملخص من ألف كلمة ـ أحدهما باللغة العربية والآخر باحدى اللغات الأجنبية مع تدوين البيانات الأساسية الخاصة بالرسالة وصاحبها ـ بمعرفة العضو نفسه ـ على النموذج المعد لهذا الغرض •

(ب) تتولى مكاتب البعثات ارسال ما يتجمع لديها من رسائل وبطاقات وملخصات الى مكتبة الدراسات العليا والبحوث ـ مرة كل ثلاثة أشهر ـ بالبريد •

ثالثا ـ تنظيم الحصول على رسائل الماجستير والدكتوراه التى تصدر بجامعات الجمهورية :

(أ) بمجرد تقرير صلاحية الرسالة للمناقشة ـ تتولى كليات الجامعات اخطار مكتبة الدراسات العليا والبحوث بالبيانات الأساسية الخاصة بالرسالة وصاحبها من واقع بيانات النموذج المعد لذلك ـ والذى يتولى تحريره الطالب نفسه •

(ب) تقوم الجهة المختصة فى دائرة كل جامعة باخطار المكتبة بقرارات مجلس الجامعة بمنح الدرجات العلمية الماجستير والدكتوراه تفصيلا •

(ج) تتولى كليات الجامعات ارسال نسخة من كل رسالة الى المكتبة ومعها ملخصان لها من ألف كلمة أحدهما باللغة العربية والآخر باحدى اللغات الأجنبية الى مكتبة الدراسات العليا والبحوث عقب اعتماد مجلس الجامعة للدرجة العلمية •

وتقوم المكتبة بمتابعة وصول جميع الرسائل والملخصات اليها فى ضوء ما تلقته عنها من اخطارات سابقة •

رابعا ـ المجلات والكتب التى يحصل عليها المبعوثون بالخارج نتيجة لنشاطهم الفردى أو الجماعى :

توصى اللجنة فيما يتعلق بما يرد الى المكتبة من هدايا للتبادل أو مما يرسله أعضاء البعثات وغيرهم بالخارج ـ أن تستبقى منها المكتبة لمجموعاتها ما يتناسب ومستوى الدراسات العليا والبحوث الجامعية ـ لتكون بمثابة مراجع علمية رفيعة المستوى مماثلة للمراجع التى ترى اللجنة مدراكتها ـ لتضم الى مجموعات تلك المكتبة مثل :

١ ـ المعاجم ودوائر المعارف المتخصصة فى العلوم والفنون •

٢ ـ أدلة الهيئات العلمية وتقاويمها •

٣ ـ الكتب الخاصة بأنظمة الفهرسة والتصنيف •

٤ ـ الكتب المتعلقة بالتوثيق العلمى •

٥ ـ فهارس المخطوطات والمطبوعات المنشورة •

٦ – المراجع البيلوجرافية التى تترجم للاعلام .

.... الخ .

وقد قدرت اللجنة تكاليف اقتناء مثل هذه المراجع بمبلغ ٤٥٠٠ جنيه فى بحر ثلاث سنوات يخص السنة الأولى منها ٥٠٠ ج . وكل من السنتين التاليتين ٢٠٠٠ جنيه .

خامسا – فيما يتعلق بالرسائل التى سبق أن قدمت قبل انشاء هذه المكتبة :

(أ) تقوم مكتبة الدراسات العليا والبحوث بتجميع بطاقات ببليوجرافية لرسائل الماجستير والدكتوراه الموجودة حاليا بمكتبات الجامعات والهيئات والمراكز العلمية المختلفة .

(ب) تدخل هذه البطاقات ضمن الفهرس العام لمكتبة الدراسات العليا والبحوث مع تحديد مكان الرسالة .

(جـ) تحاول المكتبة الحصول على نسخة من الرسائل التى سبق أن قدمت الى الجامعات المختلفة من أبناء الجمهورية العربية المتحدة قبل انشاء هذه المكتبة .

سادسا – الخدمات المكتبية الأخرى التى يمكن أن تؤديها هذه المكتبة :

ترى اللجنة أنه بجانب قيام هذه المكتبة بالخدمة المكتبية العادية المتعلقة بالرسائل التى تتجمع لديها فانها تقوم بما يأتى ..

١ – تصدر المكتبة فهرسا شاملا لمجموعات الرسائل التى تحصل عليها فى البداية .

٢ – تتابع المكتبة اصدار فهرس سنوى للرسائل التى ترد اليها خلال العام .

٣ – نظرا لطبيعة الخدمات العلمية التى سوف تؤديها هذه المكتبة – فمن المستحسن كذلك أن يعهد اليها بعمل هام يخدم الباحثين وهو انشاء فهرس موحد لجميع المجلات العلمية التى تضمها المعاهد العلمية بالجمهورية – وان تنظم طريقة انجاز هذا المشروع فيما بينها وبين الهيئات المتعددة .

سابعا – الميزانية الانشائية لمكتبة الدراسات العليا والبحوث :

ترى اللجنة – أن تبدأ تلك المكتبة أعمالها فورا وذلك عن طريق ندب بعض العاملين فى مجال المكتبات خلال السنة المالية الحالية – وعلى أن تدبر باقى التكاليف المطلوبة لتلك السنة وفق ما توضح بالجدول أدناه .

هذا وقد عمدت اللجنة الى تحديد المدة الانشائية لهذه المكتبة بثلاث سنوات مع الرغبة فى الاقتصاد .

وفيما يلى بيان اعتمادات المطلوب تدبيرها خلال الفترة الانشائية المشار اليها .

نوع المصروف	٦٧/٦٦	٦٨/٦٧	٦٩/٦٨
	جنيه	جنيه	جنيه
ميزانية وظائف	—	٢٠٠٠	٢٠٠٠
مكافآت ندب	٥٠٠	—	—
تعديلات المبنى	٢٠٠٠	—	—
مصروفات الثابت والتجهيز	٣٠٠٠	٢٥٠٠	١٠٠٠
مراجع علمية	٥٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠
آلات طباعة وميكروفيلم	—	٥٠٠٠	٧٠٠٠
أدوات ورشة التجليد	—	—	٢٠٠٠
	٦٠٠٠	١١٥٠٠	١٦٠٠٠

قانون

رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤

حماية حق المؤلف

الباب الأول

فى المصنفات التى يحمى مؤلفوها

مادة ١ – يتمتع بحماية هذا القانون مؤلفو المصنفات المبتكرة فى الآداب والفنون والعلوم أيا كان نوع هذه المصنفات أو طريقة التعبير عنها أو أهميتها أو الغرض من تصنيفها . ويعتبر مؤلفا الشخص الذى نشر المصنف منسوبا اليه سواء كان ذلك بذكر اسمه على المصنف أو بأى طريقة أخرى الا اذ قام الدليل على عكس ذلك .

ويسرى هذا الحكم على الاسم المستعار بشرط ألا يقوم أدنى شك فى حقيقة شخصية المؤلف .

مادة ٢ – تشمل هذه الحماية بصفة خاصة مؤلفى:

المصنفات المكتوبة .

المصنفات الداخلة في فنون الرسم والتصوير بالخطوط أو الألوان أو الحفر أو النحت أو العمارة .

المصنفات التى تلقى شفويا كالمحاضرات والخطب والمواعظ وما يماثلها .

المصنفات المسرحية والمسرحيات الموسيقية .

المصنفات الموسيقية سواء اقترنت بالالفاظ أو لم تقترن بها .

المصنفات الفوتوغرافية والسينمائية .

الخرائط الجغرافية والمخطوطات (الرسوم الكروكية) .

المصنفات المجسمة المتعلقة بالجغرافيا أو الطبوغرافيا أو العلوم .

المصنفات التى تؤدى بحركات أو خطوات وتكون معدة ماديا للاخراج .

المصنفات المتعلقة بالفنون التطبيقية .

المصنفات التى تعد خصيصا أو تذاع بواسطة الاذاعة اللاسلكية أو التليفزيون .

وتشمل الحماية بوجه عام مؤلفي المصنفات التى يكون مظهر التعبير عنها الكتابة أو الصوت أو الرسم أو التصوير أو الحركة .

وتشمل الحماية كذلك عنوان المصنف اذا كان متميزا بطابع ابتكارى ولم يكن لفظا جاريا للدلالة على موضوع المصنف .

مادة ٣ ـ يتمتع بالحماية من قام بترجمة المصنف الى لغة أخرى أو بتحويله من لون من ألوان الآداب أو الفنون أو العلوم الى لون آخر أو من قام بتلخيصه أو بتحويره أو بتعديله أو بشرحه أو بالتعليق عليه بأى صورة تظهره في شكل جديد وذلك كله مع عدم الاخلال بحقوق مؤلف المصنف الأصلى .

على أن حقوق مؤلف المصنف الفوتوغرافي لا يترتب عليها منع الغير من التقاط صور جديدة للشيء المصور ولو أخذت هذه الصور الجديدة من ذات المكان وبصفة عامة في ذات الظروف التى أخذت فيها الصورة الأولى.

مادة ٤ ـ مع عدم الاخلال بحكم المادة ١٩ لا تشمل الحماية :

أولا : المجموعات التى تنتظم مصنفات عدة كمختارات الشعر والنثر والموسيقى وغيرها من المجموعات وذلك مع عدم المساس بحقوق مؤلف كل مصنف .

ثانيا : مجموعات المصنفات التى آلت الى الملك العام .

ثالثا : مجموعات الوثائق الرسمية كنصوص القوانين والمراسيم واللوائح والاتفاقات الدولية والأحكام القضائية وسائر الوثائق الرسمية .

ومع ذلك تتمتع المجموعات سالفة الذكر بالحماية اذا كانت متميزة بسبب يرجع الى الابتكار أو الترتيب أو أى مجهود شخصي آخر يستحق الحماية .

الباب الثانى

فى حقوق المؤلف

الفصل الأول ـ أحكام عامة

مادة ٥ ـ للمؤلف وحده الحق في تقرير نشر مصنفه وفى تعيين طريقة هذا النشر . وله وحده الحق فى استغلال مصنفه ماليا بأية طريقة من طرق الاستغلال ولا يجوز لغيره مباشرة هذا الحق دون اذن كتابى سابق منه أو ممن يخلفه .

مادة ٦ ـ يتضمن حق المؤلف في الاستغلال :

أولا : نقل المصنف الى الجمهور مباشرة بأية صورة وخاصة باحدى الصور الآتية : التلاوة العلنية أو التوقيع الموسيقى أو التمثيل المسرحى أو العرض العلنى أو الاذاعة اللاسلكية للكلم أو الصوت أو للصور أو العرض بواسطة الفانوس السحرى أو للسينما أو نقل الاذاعة اللاسلكية بواسطة مكبر الصوت أو بواسطة لوحة التليفزيون بعد وضعها فى مكان عام .

ثانيا : نقل المصنف الى الجمهور بطريقة غير مباشرة بنسخ صور منه تكون في متناول الجمهور ويتم هذا بصفة خاصة عن طريق الطباعة أو الرسم أو الحفر أو التصوير الفوتوغرافي أو الصب في قوالب أو بأية طريقة أخرى من طريق الفنون التخطيطية أو المجسمة أو عن طريق النشر الفوتوغرافي أو السينمائى .

مادة ٧ ـ للمؤلف وحده ادخال ما يرى من التعديل أو التحوير على مصنفه .

وله وحده الحق فى ترجمته الى لغة أخرى .

ولا يجوز لغيره أن يباشر شيئا من ذلك أو أن يباشر صورة أخرى من الصور المنصوص عليها في المادة الثالثة الا باذن كتابى منه أو ممن يخلفه .

مادة ٨ ـ تنتهى حماية حق المؤلف وحق من ترجم مصنفه وفى أن يدفع أى اعتداء على هذا الحق وله كذلك اللغة العربية اذا لم يباشر المؤلف أو المترجم هذا الحق بنفسه أو بواسطة غيره فى مدى خمس سنوات من تاريخ أول نشر للمصنف الأصلى أو المترجم .

مادة ٩ ـ للمؤلف وحده الحق في أن ينسب اليه مصنفه وفى أن يدفع أى اعتداء على هذا الحق وله كذلك أن يمنع أى حذف أو تغيير في مصنفه . على انه اذا حصل الحذف أو التغيير في ترجمة المصنف مع ذكر ذلك فلا يكون للمؤلف الحق فى منعه الا اذا أغفل المترجم الاشارة الى مواطن الحذف أو التغيير أو ترتب على الترجمة مساس بسمعة المؤلف ومكانته الفنية .

مادة ١٠ ـ لا يجوز الحجز على حق المؤلف وربما يجوز الحجز على نسخ المصنف الذى تم نشره ولا يجوز الحجز على المصنفات التى يموت صاحبها قبل نشرها ما لم يثبت بصفة قاطعة أنه استهدف نشرها قبل وفاته .

مادة ١١ ـ ليس للمؤلف بعد نشر مصنفه ان يمنع ايقاعه أو تمثيله أو القاءه فى اجتماع عائلى أو فى جمعية أو منتدى خاص أو مدرسة مادام لا يحصل فى نظير ذلك رسم أو مقابل مالى .

ولموسيقى القوات العسكرية وغيرها من الفرق التابعة للدولة أو الأشخاص العامة الأخرى الحق فى ايقاع المصنفات من غير أن تلزم بدفع أى مقابل عن حق المؤلف مادام لا يحصل في نظير ذلك رسم أو مقابل مالى .

مادة ١٢ – اذا قام شخص بعمل نسخة واحدة من مصنف ثم نشره وذلك لاستعماله الشخصي المحض فلا يجوز للمؤلف أن يمنعه من ذلك .

مادة ١٣ – لا يجوز للمؤلف بعد نشر المصنف حظر التحليلات والاقتباسات القصيرة اذا قصد بها النقد أو المناقشة أو الاخبار مادامت تشير الى المصنف واسم المؤلف اذا كان معروفا .

مادة ١٤ – لا يجوز للصحف أو النشرات الدورية أن تنقل المقالات العلمية أو الادبية أو الفنية أو الروايات المسلسلة والقصص الصغيرة التى تنشر فى الصحف والنشرات الدورية الأخرى دون موافقة مؤلفيها . ولكن يجوز للصحف أو النشرات الدورية أن تنشر مقتبسا أو مختصرا أو بيانا موجزا من المصنفات أو الكتب أو الروايات أو القصص بغير اذن من مؤلفيها وبغير انقضاء المدة المنصوص عليها بالمادة الثامنة من هذا القانون . ويجوز للصحف أو النشرات الدورية أن تنقل المقالات الخاصة بالمناقشات السياسية أو الاقتصادية أو العلمية أو الدينية التى تشغل الرأى العام في وقت معين مادام لم يرد فى الصحيفة ما يحظر النقل صراحة . ولا تشمل الحماية المقررة في هذا القانون الأخبار اليومية والحوادث المختلفة التى لها طبيعة الأخبار العادية . ويجب دائما فى حالة النقل أو نشر اقتباس أو غيره مما ذكر بالفقرات السابقة ذكر المصدر بصفة واضحة واسم المؤلف ان كان قد وقع مؤلفه .

مادة ١٥ – يجوز دون اذن المؤلف أن ينشر ويذاع على سبيل الأخبار الخطب والمحاضرات والأحاديث التى تلقى في الجلسات العلنية للهيئات التشريعية والادارية والاجتماعات العلمية والأدبية والفنية والسياسية والاجتماعية والدينية مادامت هذه الخطب والمحاضرات والأحاديث موجهة الى العامة . ويجوز أيضا دون اذن منه نشر ما يلقى من مرافعات قضائية علنية فى حدود القانون .

مادة ١٦ – فى الأحوال المنصوص عليها فى المادتين السابقتين يكون للمؤلف وحده الحق في نشر مجموعات خطبه أو مقالاته .

مادة ١٧ – فى الكتب الدراسية وفي كتب الأدب والتاريخ والعلوم والفنون يباح :

(أ) نقل مقتطفات قصيرة من المصنفات التى سبق نشرها .

(ب) نقل المصنفات التى سبق نشرها في الفنون التخطيطية أو المجسمة أو الفوتوغرافية بشرط أن يقصر النقل على ما يلزم لتوضيح المكتوب .

ويجب في جميع الأحوال أن يذكر بوضوح المصادر المنقول عنها وأسماء المؤلفين .

مادة ١٨ – بعد وفاة المؤلف يكون لورثته وحدهم الحق فى مباشرة حقوق الاستغلال المالى المنصوص عليها فى المواد ٥ و ٦ و ٧ . فاذا كان المصنف عملا مشتركا وفقا لأحكام هذا القانون ومات أحد المؤلفين بلا وارث فان نصيبه يؤول الى المؤلفين المشتركين وخلفهم ما لم يوجد اتفاق يخالف ذلك . ومع ذلك يجوز للمؤلف أن يعين أشخاصا بالذات من الورثة أو غيرهم ليكون لهم حق الاستغلال المالى المشار اليه في الفقرة السابقة ولو جاوز المؤلف في ذلك القدر الذى يجوز فيه الوصية .

مادة ١٩ – اذا مات المؤلف قبل أن يقرر نشر مصنفه انتقل حق تقرير النشر الى من يخلفونه وفقا لأحكام المادة السابقة . ولهؤلاء وحدهم مباشرة حقوق المؤلف الاخرى المنصوص عليها فى الفقرة الاولى من المادة ٧ والمادة ٩ . على أنه اذا كان المؤلف قد أوصي بمنع النشر أو بتعيين موعد له أو بأى أحد آخر وجب تنفيذ ما أوصي به .

مادة ٢٠ – مع عدم الاخلال بحكم المادة الثامنة تنقضى حقوق الاستغلال المالى المنصوص عليها فى المواد ٥و٦و٧ بمضي خمسين سنة على وفاة المؤلف . على أنه بالنسبة للمصنفات الفوتوغرافية والسينمائية التى لاتكون مصطبغة بطابع انشائى واقتصر فيها على مجرد نقل المناظر نقلا آليا فتنقضي هذه الحقوق بمضي خمسة عشر عاما تبدأ من تاريخ أول نشر للمصنف . وتحسب المدة في المصنفات المشتركة من تاريخ وفاة آخر من بقى حيا من المشتركين . وتحسب هذه المدة من تاريخ النشر اذا كان صاحب الحق شخصا معنويا عاما أو خاصا .

مادة ٢١ – تبدأ مدة الحماية المبينة في الفقرة الأولى من المادة السابقة بالنسبة للمصنفات التى تنشر غفلا من اسم الموظف أو باسم مستعار من تاريخ نشرها ما لم يكشف المؤلف عن شخصيته خلالها فتبدأ مدة الحماية من تاريخ الوفاة .

مادة ٢٢ – تحسب مدة الحماية بالنسبة الى المصنفات التى تنشر لأول مرة بعد وفاة المؤلف من تاريخ وفاته وذلك مع عدم الاخلال بحكم الفقرة الثانية من المادة العشرين من هذا القانون .

مادة ٢٣ – اذا لم يباشر الورثة أو من يخلف المؤلف الحقوق المنصوص عليها في المادتين ١٨ و ١٩ ورأى وزير المعارف العمومية أن الصالح العام يقتضي نشر المصنف فله أن يطلب الى خلف المؤلف نشره بكتاب موصي عليه مصحوب بعلم الوصول . فاذا انقضت ستة أشهر من تاريخ الطلب ولم يباشروا النشر فللوزير مباشرة الحقوق المذكورة بعد استصدار أمر بذلك من رئيس محكمة القاهرة الابتدائية ويعوض خلف المؤلف في هذه الحالة تعويضا عادلا .

مادة ٢٤ – في الأحوال التى تبدأ فيها مدة الحماية محسوبة من تاريخ نشر المصنف وفقا لأحكام هذا القانون

يتخذ أول نشر للمصنف مبدأ لحساب المدة بغض النظر عن اعادة النشر الا اذا أدخل المؤلف على مصنفه عند الاعادة تعديلات جوهرية بحيث يمكن اعتباره مصنفا جديدا . فاذا كان المصنف يتكون من عدة أجزاء أو مجلدات نشرت منفصلة وعلى فترات فيعتبر كل جزء أو مجلد مصنفا مستقلا على حساب المدد .

الفصل الثانى ـ أحكام خاصة ببعض المصنفات

مادة ٢٥ ـ اذا اشترك عدة أشخاص فى تأليف مصنف حيث لا يمكن فصل نصيب كل منهم في العمل المشترك عتبر الجميع أصحاب المصنف بالتساوى فيما بينهم الا اذا أتفق على غير ذلك وفى هذه الحالة لا يجوز لأحدهم باشرة الحقوق المترتبة على حق المؤلف الا باتفاق جميع لمؤلفين المشتركين فاذا وقع خلاف بينهم يكون الفصل يه من اختصاص المحكمة الابتدائية وذلك مع عدم الاخلال احكام المواد ٢٧ و ٢٩ و ٣٠ و ٣٢ و ٣٣ و ٣٤ من هذا لقانون . ولكل من المشتركين في التأليف الحق في رفع لدعاوى عند وقوع أى اعتداء على حق المؤلف .

مادة ٢٦ ـ اذا كان اشتراك كل من المؤلفين يندرج حت نوع مختلف من الفن فلكل منهم الحق فى استغلال لجزء الذى ساهم به على حدة بشرط ألا يضر ذلك استغلال المصنف المشترك ما لم يتفق على غير ذلك .

مادة ٢٧ ـ المصنف الجماعى هو المصنف الذى شترك فى وضعه جماعة بتوجيه شخص طبيعى أو معنوى تكفل بنشره تحت ادارته وباسمه ويندمج عمل المشتركين به في الهدف العام الذى قصد اليه هذا الشخص الطبيعى . المعنوى بحيث لا يمكن فصل عمل كل من المشتركين تمييزه على حدة . ويعتبر الشخص الطبيعى أو المعنوى لدى وجه ابتكار هذا المصنف ونظمه مؤلفا ويكون له حده الحق فى مباشرة حقوق المؤلف .

مادة ٢٨ ـ في المصنفات التى تحمل اسما مستعارا , التى لا تحمل أسم المؤلف يعتبر أن الناشر لها قند رض من المؤلف في مباشرة الحقوق المقررة في هذا القانون لم ينصب المؤلف وكيلا آخر أو يعلن شخصيته ويثبت مقته .

مادة ٢٩ ـ في حالة الاشتراك في تأليف مصنفات لوسيقى الغنائية يكون لمؤلف الشطر الموسيقى وحده حق في الترخيص بالأداء العلنى للمصنف كله أو بتنفيذه . بنشره أو بعمل نسخ منه مع عدم الاخلال بحق مؤلف شطر الأدبى . ويكون لمؤلف الشطر الأدبى الحق فى نشر شطر الخاص به وحده على أنه لا يجوز له التصرف في ذا الشطر ليكون أساسا لمصنف موسيقى آخر ما لم يتفق ى غير ذلك .

مادة ٣٠ ـ فى المصنفات التى تنفذ بحركات مصحوبة لموسيقى وفى الاستعرضات المصحوبة بموسيقى وفى جميع صنفات المشابهة يكون لمؤلف الشطر غير الموسيقى الحق في الترخيص بالأداء العلنى للمصنف المشترك كله أو بتنفيذه أو بعمل نسخ منه ويكون لمؤلف الشطر الموسيقى حق التصرف فى الموسيقى وحدها بشرط الا نستعمل فى مصنف مشابه للمصنف المشترك مالم يتفق على غير ذلك.

مادة ٣١ ـ يعتبر شريكا فى تأليف المصنف السينمائى أو المصنف المعد للاذاعة اللاسلكية أو التليفزيون :

اولا : مؤلف السيناريو أو صاحب الفكرة المكتوبة للبرنامج الاذاعى أو للتليفزيون .

ثانيا : من قام بتحرير المصنف الادبى الموجود بشكل يجعله ملائما للفن السينمائى .

ثالثا : مؤلف الحوار .

رابعا : واضع الموسيقى اذا قام بوضعها خصيصا للمصنف السينمائى .

خامسا : المخرج اذا بسط رقابة فعلية وقام بعمل ايجابى من الناحية الفكرية لتحقيق المصنف السينمائى . واذا كان المصنف السينمائى أو المصنف المعد للاذاعة اللاسلكية أو التليفزيون مبسطا أو مستخرجا من مصنف آخر سابق عليه يعتبر مؤلف هذا المصنف السابق مشتركا فى المصنف الجديد .

مادة ٣٢ ـ لمؤلف السيناريو ولمن قام بتحرير المصنف الادبى ولمؤلف الحوار وللمخرج مجتمعين الحق فى عرض المصنف السينمائى أو المعد للاذاعة اللاسلكية أو التليفزيون رغم معارضة واضع المصنف الادبى الأصلى أو واضع الموسيقى وذلك مع عدم الاخلال بحقوق المعارض المدنية على الاشتراك في التأليف . ولمؤلف الشطر الأدبى أو الشطر الموسيقى الحق في نشر مصنفه بطريقة أخرى غير السينما أو الاذاعة اللاسلكية أو التليفزيون ما لم يتفق على غير ذلك .

مادة ٣٣ ـ اذا امتنع أحد المشتركين في تأليف مصنف سينمائى أو مصنف معد للازاعة أو التليفزيون عن القيام باتمام ما يخصه من العمل فلا يترتب على ذلك منع باقى المشتركين من استعمال الجزء الذى أنجزه وذلك مع عدم الاخلال بما للممتنع من حقوق مترتبة على اشتراكه فى التأليف .

مادة ٣٤ ـ يعتبر منتجا للمصنف السينمائى أو الاذاعى أو التليفزيونى الشخص الذى يتولى تحقيق الشريط أو يتحمل مسئولية هذا التحقيق ويضع في متناول مؤلفى المصنف السينمائى أو الاذاعى أو التليفزيونى الوسائل المادية والمالية الكفيلة بانتاج المصنف وتحقيق اخراجه . ويعتبر المنتج دائما ناشر المصنف السينمائى وتكون له كافة حقوق الناشر على الشريط وعلى نسخه . ويكون المنتج طوال مدة استغلال الشريط المتفق عليها نائبا عن مؤلفى المصنف السيخمائى وعن خلفهم في الاتفاق على عرض الشريط واستغلاله دون الاخلال بحقوق مؤلفى

المصنفات الأدبية أو الموسيقية المقتبسة كل ذلك ما لم يتفق على خلافه .

مادة ٣٥ — للهيئات الرسمية المنوط بها الاذاعة اللاسلكية الحق في اذاعة المصنفات التى تعرض أو توقع في المسارح أو في أى مكان آخر وعلى مديرى هذه الأمكنة تمكن هذه الهيئات من ترتيب الوسائل الفنية اللازمة لهذه الاذاعة . وعلى هذه الهيئات اذاعة اسم المؤلف وعنوان المصنف ودفع تعويض عادل للمؤلف أو لخلفه ولمستغل المكان الذى يذاع منه المصنف اذا كان لذلك مقتضى .

مادة ٣٦ — لا يحق لمن قام بعمل صورة أن يعرض أو ينشر أو يوزع أصل الصورة أو نسخا منها دون اذن الأشخاص الذين قام بتصويرهم ما لم يتفق على غير ذلك ولا يسرى هذا الحكم اذا كان نشر الصورة قد تم بمناسبة حوادث وقعت علنا أو كانت تتعلق برجال رسميين أو أشخاص يتمتعون بشهرة عالية أو سمحت بها السلطات العامة خدمة للصالح العام ومع ذلك لا يجوز فى الحالة السابقة عرض صورة أو تداولها اذا ترتب على ذلك مساس بشرف الشخص الذى تمثله أو بسمعته أو بوقاره .

وللشخص الذى تمثله الصورة أن يأذن بنشرها فى الصحف والمجلات وغيرها من النشرات المماثلة حتى ولو لم يسمح بذلك المصور ما لم يقض الاتفاق بغير ذلك وتسرى الأحكام على الصور أيا كانت الطريقة التى عملت بها من رسم أو حفر أو وسيلة أخرى .

الفصل الثالث — نقل حقوق المؤلفين

مادة ٣٧ — للمؤلف أن ينقل الى الغير الحق فى مباشرة حقوق الاستغلال المنصوص عليها في المواد ٥ (٢ فقرة ١) و ٦ و ٧ (فقرة ١) من هذا القانون على أن نقل احد الحقوق لا يترتب عليه مباشرة حق آخر . ويشترط لتمام التصرف أن يكون مكتوبا وأن يحدد فيه صراحة وبالتفصيل كل حق على حدة يكون محل التصرف مع بيان مداه والغرض منه ومدة الاستغلال ومكانه . وعلى المؤلف أن يمتنع عن أى عمل من شأنه تعطيل استعمال الحق المتصرف فيه .

مادة ٣٨ — يقع باطلا كل تصرف في الحقوق المنصوص عليها في المواد ٥ (فقرة أولى) و ٧ (فقرة أولى) و ٦ من هذا القانون .

مادة ٣٩ — تصرف المؤلف فى حقوقه على المصنف سواء كان كاملا أو جزئيا يجوز أن يكون على أساس مشاركة نسبية في الايراد الناتج منه الاستغلال أو بطريقة جزافية .

مادة ٤٠ — يعتبر باطلا تصرف المؤلف في مجموع انتاجه الفكرى المستقبل .

مادة ٤١ — لا يترتب على التصرف فى النسخة الأصلية من المؤلف أيا كان نوعه نقل حق المؤلف ولكن لا يجو[ز] الزام من انتقلت اليه ملكية هذه النسخة بأن يمك[ن] المؤلف من نسخها أو نقلها أو عرضها وذلك كله ما لم يتف[ق] على غير ذلك .

مادة ٤٢ — للمؤلف وحده اذا طرأت أسباب خطير[ة] أن يطلب من المحكمة الابتدائية الحكم بسحب مصنفه م[ن] التداول أو بادخال تعديلات جوهرية عليه برغم تصرفه ف[ى] حقوق الاستغلال المالى ويلزم المؤلف في هذه الحالة أ[ن] يعوض مقدما من آلت حقوق الاستغلال المالى اليه تعويض[ا] عادلا يدفع فى غضون أجل تحدده المحكمة والا زال كل أ[ثر] للحكم .

الباب الثالث

الفصل الأول — في الاجراءات

مادة ٤٣ — لرئيس المحكمة الابتدائية بناء على طل[ب] المؤلف أو من يخلفه وبمقتضى أمر يصدر على عريضة أ[ن] يأمر بالاجراءات التالية بالنسبة لكل مصنف نشر أو عر[ض] بدون اذن كتابى من المؤلف أو ممن يخلفه بالمخالفة لاحكا[م] المواد ٦ و ٧ (فقرة أولى) من القانون :

أولا : اجراء وصف تفصيلى للمصنف .

ثانيا : وقف نشر المصنف أو عرضه أو صناعته .

ثالثا — توقيع الحجز على المصنف الأصلى أو نسخ[ه] (كتبا كانت أو صورا أو رسومات أو فوتوغرافيات أ[و] اسطوانات أو ألواحا او تماثيل او غير ذلك) وكذلك عل[ى] المواد التى تستعمل في اعادة نشر هذا المصنف أو استخرا[ج] نسخ منه بشرط أن تكون تلك المواد غير صالحة الا لاعاد[ة] نشر المصنف .

رابعا : اثبات الأداء العلنى بالنسبة لايقاع أو تمثي[ل] أو القاء مصنف بين الجمهور ومنع استمرار العرض القائ[م] أو حظره مستقبلا .

خامسا : حصر الايراد الناتج من النشر أو العرض بمعرفة خبير يندب لذلك ان اقتضي الحال وتوقيع الحج[ز] على هذا الايراد فى جميع الأحوال .

ولرئيس المحكمة في جميع الأحوال أن يأمر بندب خبي[ر] لمعاونة المحضر المكلف بالتنفيذ وأن يفرض على الطالب ايداع كفالة مناسبة . ويجب أن يرفع الطالب أصل النزاع الى المحكمة المختصة في خلال الخمسة عشر يوم[ا] التالية لصدور الامر فاذا لم يرفع فى هذا الميعاد زال ك[ل] أثر له .

مادة ٤٤ — يجوز لمن صدر ضده الأمر أن يتظلم من[ه] أمام رئيس المحكمة الامر وفى هذه الحالة لرئيس المحكم[ة] بعد سماع أقوال طرفي النزاع أن يقضي بتأييد الأمر أ[و] الغائه كليا أو جزئيا أو بتعيين حارس تكون مهمته اعاد[ة]

نشر أو عرض صناعة أو استخراج نسخ للمصنف محل النزاع على أن يودع الايراد الناتج في خزانة المحكمة الى أن يفصل في أصل النزاع من المحكمة المختصة .

مادة ٤٥ ـ يجوز للمحكمة المطروح أمامها أصل النزاع بناء على طلب المؤلف أو من يقوم مقامه أن تأمر باتلاف نسخ أو صور المصنف الذى نشر بوجه غير مشروع والمواد التى استعملت في نشره بشرط ألا تكون صالحة لعمل آخر . ولها أن تأمر بتغيير معالم النسخ والصور والمواد أو جعلها غير صالحة للعمل وذلك كله على نفقة الطرف المسئول على أنه يجوز للمحكمة اذا كان حق المؤلف بعد فترة تقل عن سنتين ابتداء من تاريخ صدور الحكم وبشرط عدم الاخلال بحقوق المؤلف المنصوص عليها في المواد ٥ (ف) و ٧ (ف أ) و ٩ (ف أ) أن تستبدل الحكم بتثبيت الحجز التحفظى على هذه الأشياء وفاء لما تقضي به للمؤلف من تعويضات بالحكم باتلاف أو تغيير المعالم .

وكذلك لا يجوز الحكم بالاتلاف أو تغيير المعالم اذا كان النزاع المطروح خاصا بترجمة مصنف الى اللغة العربية بالمخالفة لحكم المادة الثامنة ويقتصر الحكم على تثبيت الحجز التحفظى على المصنف المترجم وفاء لما تقضي به المحكمة للمؤلف من تعويضات . وفى كل الأحوال يكون للمؤلف بالنسبة لدينه الناشىء عن حقه فى التعويض امتياز على صافى ثمن الأشياء وعلى النقود المحجوز عليها ولا يتقدم على هذا الامتياز غير امتياز المصروفات القضائية والتى تنفق لحفظ وصيانة تلك الاشياء ولتحصيل تلك المبالغ .

مادة ٤٦ ـ لا يجوز بأى حال ان تكون المبانى محل حجز تطبيقا للمادة العاشرة من هذا القانون ولا أن يقضي باتلافها أو مصادرتها بقصد المحافظة على حقوق المؤلف المعمارى الذى تكون تصميماته ورسومه قد استعملت بوجه غير مشروع .

الفصل الثانى ـ في الجزاءات

مادة ٤٧ ـ يعتبر مكونا لجريمة التقليد ويعاقب عليه بغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تزيد على مائة جنيه كل من ارتكب أحد الافعال الآتية :

أولا : من اعتدى على حقوق المؤلف المنصوص عليها فى المواد ٥ و ٦ و ٧ فقرة أولى وثالثة من القانون .

ثانيا : من باع مصنفا مقلدا أو من أدخل فى القطر المصرى دون اذن المؤلف أو من يقوم مقامه مصنفات منشورة في الخارج وتشملها الحماية التى يفرضها هذا القانون.

ثالثا : من قلد في مصر مصنفات منشورة بالخارج وكذا من باع هذه المصنفات أو صدرها أو تولى شحنها الى الخاج .

وفي حالة العود يحكم على الجانى بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة شهور وبغرامة لا تزيد على ثلاثماية جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين . كما يجوز للمحكمة في حالة العود الحكم بغلق المؤسسة التى استغلها المقلدون أو شركاؤهم فى ارتكاب فعلهم لمدة معينة أو نهائيا .

ويجوز للمحكمة أن تقضي بمصادرة جميع الأدوات المخصصة للنشر غير المشروع الذى وقع بالمخالفة لأحكام المواد ٥ و ٦ و ٧ فقرة أولى وثالثة التى لا تصلح الا لهذا النشر وكذلك مصادر جميع النسخ المقلدة . كما يجوز لها أن تأمر بنشر الحكم فى جريدة واحدة أو أكثر على نفقة المحكوم عليه .

الباب الرابع

أحكام ختامية

مادة ٤٨ ـ يجب على ناشرى المصنفات التى تعد للنشر عن طريق عمل نسخ منها أن يودعوا خلال شهر من تاريخ النشر خمس نسخ من المصنف في دار الكتب المصرية وفقا للنظام الذى يصدر به قرار من وزير المعارف العمومية . ويعاقب على عدم الايداع بغرامة لا تزيد على خمسة وعشرين جنيها دون اخلال بوجوب ايداع النسخ. ولا يترتب على عدم الايداع الاخلال بحقوق المؤلف التى يقررها هذا القانون . ولا تسرى هذه الأحكام على المصنفات المنشورة فى الصحف والمجلات الدورية الا اذا نشرت هذه المصنفات على انفراد .

مادة ٤٩ ـ تسرى أحكام هذا القانون على مصنفات المؤلفين المصريين والأجانب التى تنشر أو تمثل أو تعرض لاول مرة في مصر وكذلك على مصنفات المؤلفين المصريين التى تنشر أو تمثل أو تعرض لاول مرة في بلد أجنبى . أما مصنفات المؤلفين الاجانب التى تنشر لاول مرة في بلد أجنبى فلا يحميها هذا القانون الا اذا كانت محمية في البلد الأجنبى وبشرط أن يشمل هذا البلد الرعايا المصريين بحماية مماثلة لمصنفاتهم المنشورة أو الممثلة أو المعروضة لاول مرة في مصر وأن تمتد هذه الحماية الى البلاد التابعة لهذا البلد الاجنبى .

مادة ٥٠ ـ مع عدم الاخلال بأحكام المادة السابقة تسرى أحكام هذا القانون على كل المصنفات الموجودة وقت العمل به . على أنه بالنسبة لحساب مدة حماية المصنفات الموجودة يدخل فى حساب هذه المدة الفترة التى انقضت من تاريخ الحادث المحدد لبدء سريان المدة الى تاريخ العمل بهذا القانون . وتسرى أحكام هذا القانون على كل الحوادث والاتفاقات التالية لوقت العمل به ولو كانت متعلقة بمصنفات نشرت أو عرضت أو مثلت لاول مرة قبل ذلك أما الاتفاقات التى تمت قبل العمل بهذا القانون فلا تسرى عليها أحكامه بل تظل خاضعة للاحكام القانونية التى كانت سارية المفعول وقت تمامها .

مادة ٥١ ـ تلقى المواد ٣٣٨ و ٣٤٩ و ٣٥٠ و ٣٥١ من قانون العقوبات .

فى نافذة العرض

بقلم

الفلسفة الصوفية فى الإسلام

نصر

مصادرها ونظرياتها ومكانتها من الدين والحياة

تأليف : دكتور عبد القادر محمود • القاهرة ، دار الفكر العربى ، ١٩٦٧

يا منيــة المتمنى أفنيتنى بك عنى أدنيتنى منك حتى ظننت أنـك أنى عن مذهب الحــلول ونظــرية الاله الانسانى••ساق الطوسى هذين البيتين، لكنه لم ينسبهمـــا صراحة الى حلاج الأسرار ، وانما جهل مصدرهما •• فما السبب فى ذلك ؟ ! هل نظن أن الطوسى ـ وهو سنى ـ كان يريد دفع الريبة عن الحلاج ؟ ! •• انه يعلق عليهما بقوله •• هى مخاطبة مخلوق لمخلوق فكيف لمن إدعى محبة من هو أقرب اليه من حبل الوريد !! •

لكن الحلاج عندما مايصيح ثائرا ـ عندما سيق الى الاعدام ـ « اقتلونى تؤجروا وأسترح •• أقتلونى تكونوا أنتم مجــاهدين وأنا الشهيد » •• عندما يصيح بذلك فانه لا يريد أن يكون انسانا أو ملاكا ، بل أراد أن يصعد بانسانيته الى ولايته •• لاليكون انسانا الهيا ، بل ليصبح الها انسانيا•

حــــول هذه الرؤيا تدور آراء مدرسة الحلاج ومدرسة ابن عربى •• فتقدم أعمق النظريات الفلسفية ، وتثير أعنف المعــارك الفكرية بــين الموالين والمكفرين والمتوقفين عن ابداء الرأى •

كـذلك من الرؤى ما يثير التعجب والدهشة أكثر مما يثير النزاع أو الغضب •• فحين يشغل أهل التصوف اهتماماتهم بفتوة ابليس، ولم لم يسجد أمام الذات الالهية ، ولم عرف ابليس أنه مخلوق من نار فكرمه الله ، وأن الانسان مخلوق من طين فجعله الله من دونه •• ومع ذلك أمره سبحانه وتعالى بالسجود أمامه !! ، وحين يشغل اهتمام أهل التصوف موضوع التقابل بــين اللاهوتية والناسوتية أو الحق والخلق• وهل هما وجهان لحقيقة واحــدة هى الحقيقة الالهية !! وحين يهتمون بطبيعة موقف موسى فى كلامه مع الله •• هل هو موقف الملتحم بذاته سبحانه ، ام هو موقف المتلقى لصوت الله أو نوره أو لموجات الأثير !! ، وحين يجهدون أنفسهم فى البحث عن الدافع وراء استكبار فرعون وانكاره لاله عداه ، لدرجة أنه يموت فى اليم دون أن يتنازل عن عقيدته أنه هو الخالق •• فهل وصل فرعون هذا ـ صــاحب العقيدة الموحدة ـ هل وصل الى مرتبة الفناء فى ذات الله !! وحين يحاولون الكشف عن توقف رســول الله عنه سدرة المنتهى ، على الرغم من حث موسى له كى يدخل نار الارادة الالهية ويفنى فيها !! حين يحاولون الكشف عن سر هذا التوقف •• يكون العقل قد قارب أن يهبط من دماغ البشر الى أقدامهم •• فهى أقدر على الهرب من أحرج المواقف •

لكن ليس معنى هذا أن كتــاب الفلسفة الصوفية مقتصر على مواطن الخلاف والدهشة ، وانما هو يضــم الى جانبها شتى منابع التصــوف منذ الغنوصية الشرقية والغربية •• فتدعم العرفان وتتدرج به الى القرآن والسنة وعلم العقائد كمنبع اسلامى للتصوف السلفى عند مدارس المقاتلية والكرامية والسالمية والامامين مالك وابن حنبل وكمــورد فكرى للتصوف السنى عند الأئمة زين العابدين وجعفر الصادق وجابر بن حيان والحارث المحاسبى ثم لدى فيلسوف المعرفة الدينية الامام الغزالى • ولدى غــيره من السائرين على الدرب أمثال جلال الدين الرومى وابن سبعين •• الخ ••

ومما يزيد منهج البحث الذى سار عليه المؤلف فى الكتاب موضوعية •• هو انه على الرغم من ارتكازه على الموقف الاسلامى فى دين الفطرة والتوحيد فانه فضلا عن ذلك قد زوده بمواقف المدرسة الأوربية فى العصور الوسطى والحديثة ، وبنظــرياتها عند توما الاكــوينى ووليم جيمس فى وحــدة الوجود ، بالاضافة الى آراء المستشرقين وتحليلاتهم لنظريات التصوف الاسلامى •• لذا فان موضوعية البحث أملت على المؤلف أن يتناول هذه المواقف والآراء بالفحص والحوار •• ومايؤديان به الى الرد والرفض أو القبول • ومن أمثلة ذلك تتبعه للاتحاد ووحدة الوجود عند ابن تيمية والجيلى ، وامتداد ذلك فى المجال المسيحى بتأثير مدرســة ابن عربى ، ومحاولات توما الاكوينى لاسقاط هذا المذهب ، واحياء اتجاهات المذهب لدى اسبينوزا ومدرسته الحديثة،

التخطيط الاجتماعى فى المجتمع الاشتراكى

تأليف : دكتور أحمد كمال أحمد. القاهرة ، مكتبة القاهرة الحديثة ، ١٩٦٧ ٦٤٠ ص ، ٢٤ سم .

أخذت كلمة التخطيط تتردد بين الخاصة والعامة فى جمهوريتنا العربية المتحدة .. بعد قيام ثورة ٢٣ يوليو وانتهاجها الأسلوب العلمى فى البناء الثورى لوطننا .. وأصبح من واجب كل مواطن أن يعرف شيئا عن هذه الكلمة وابعادها وما تستهدفه من اغراض حتى يكون على المستوى نفسه الذى يعتمد فيه على امكانياته ليشارك فى هذا البناء الكبير .

وهذا الكتاب فيه من الوفاء بالأغراض ما يجعله ملائما لبحوث المتخصص ومشبعا لاحتياجات غيره ، ذلك لأن الانسان بعقله .. قد أمكنه أن يفكر ويميز ويبتكر ، وجعله غير قانع أبدا بما صار اليه ، وانما هو دائب السعى ـ منذ البدء ـ لتحسين أحواله هو وأسرته ومجتمعه الأكبر ، ومن ثم فهو مشارك بمسئولياته المختلفة على المستويات كافة .. تارة تكون مشاركة بالتبعية المطلقة أو القيادة المطلقة . تارة أخرى .. وهو بين الحالتين قد يقتصر على ذاته فيبقى حيث هو ، وقد يكتسب صفة الجماعة وتتغلب عليه حياته الغيرية فيصبح هم بعد أن كان هو .. لذا فانه كثيرا ما يخطط لنفسه ولجماعته وكثيرا ما خط له مجتمعه طريق الحياة .

ولما كان التخطيط الاشتراكى هو فى حقيقته عملية تغيير اجتماعى مرسوم ، وهو فى الوقت نفسه وسيلة لتحقيق هذا التغيير .. أصبح الأمر يتطلب مجموعة من القرارات أو النظم غير المتعارضة ، بل تتكامل كلها داخل جهاز المجتمع لتؤدى مهمتها فى الموعد المحدد وبالتكاليف المرصودة .

وهنا نلمس أن التغيير المطلوب ذو جوانب ثلاثة فى المجتمعات المختلفة .. جانب التحول بمعنى الاستمرار فى الحركة باتجاه واحد ، وليس بلازم أن تكون الحركة فيه نحو التقدم .. جانب التطور بمعنى النمو من طور مبسط الى آخر أكثر تعقيدا .. وجانب التقدم بمعنى التوجه دائما الى الأمام فى الحركة للوصول الى تحقيق أهداف مرسومة .

هذا الجانب الأخير هو المقصود بالتخطيط الاشتراكى .. فهو يستهدف التقدم بالمجتمع نحو غايات انتاجيه واستهلاكية بطريقة منسقة ، تسترشد بالقوانين الاقتصادية الموضوعية وبخواص التنمية الاجتماعية .. وهو فى سبيل ذلك يحتم تجنيد كل امكانيات المجتمع وطاقاته لخدمة هذه الغايات .. وهذا ما يميز التخطيط الاشتراكى عن البرامج الأخرى التى لجأت اليها مؤخرا دول رأسمالية ، تحت ضغط الكساد والأزمات الاقتصادية التى مرت بها ، وهذا أيضا مايفرد للتخطيط الاصتراكى نتائج مؤكدة شاملة لاعتماده على جماعية التخطيط وتنفيذه فهو يجمع بين المتخصصين وبين القيادة الشعبيين فى نطاق أيديولوجية المجتمع ، وفى اطار سياسى مشترك .. ومن ثم يتفادى الفجوة التى تنشأ فى النظم الرأسمالية بين كل من جهاز الحكم وأصحاب رءوس الأموال، وبين القاعدة العريضة

من جماهير مستهلكة ، وأخيرا بين الفنيين والمتخصصين الذين توكل اليهم عملية برمجة جزئية لا يظهر أثرها الا وهى متعارضة مع غيرها .

والحديث عن المتخصصين أمر يطول شرحه فى الكتاب .. اذ يتناول المخطط الاقتصادى والمخطط الاجتماعى ، ويبحث عن الأخصائى الاجتماعى المخطط ، ويربط بينه وبين متطلبات مجتمع اشتراكى فى طريقه للنمو والتقدم .. فنقف على مواصفات ضرورية لهذا النمط من المتخصصين .. لابد ـ مثلا ـ من أن يكون على قدر من المرونة مع الشجاعة فى ابداء الرأى فضلا عن استعداده الشخصى للقيادة ، ولا بد أيضا من ان يكون ذو باع عريض فى التنفيذ .. بمعنى التنبه والتحفز للسبق الى تنفيذ المقترحات الصائبة ، وبمعنى الموضوعية فى اجرائها ، وبمعنى معاصرة التطور العام للمجتمع والصمود أمام عوامل الفشل والمثابرة على مواصلة المسير . ولابد أن يكون أمينا على أسرار ومشكلات المواطنين ، متحكما فى مشاعره ، موضوعيا فى تناوله لهذه المشكلات . ولابد كذلك من أن يكون على قدر من التفتح .. يتابع أحدث الآراء العلمية فى مجال التخطيط الاجتماعى ، ويستزيد معرفة من تجاربه هو وما يستخلصه منها من نتائج .

وبعد الالمام بالتخطيط والمخطط الاجتماعيين .. نجد أنفسنا أمام أبواب هذه الأجهزة .. مثل .. اللجنة العليا للاصلاح الزراعى ، والمجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى ، والمجلس الدائم للخدمات العامة ، والهيئة العليا للتخطيط والتنسيق ولجنة التخطيط القومى والمجلس الأعلى للتخطيط القومى ، ومعهد التخطيط القومى ، واللجنة الوزارية لشئون التخطيط ، ووزارة التخطيط ومكاتب التخطيط بالوزارات .. فماذا تعمل هذه الأجهزة ؟ .. بالكتاب مفاتيح تفتح لنا أبوابها ـ كالسياسة الاجتماعية فى المجتمع العربى ، ومعالم السياسة الاجتماعية ، والاشتراكية والتطبيق الاشتراكى .. ولا يبقى أمامنا بعدئذ غير الدخول فى الكتاب لنهتدى به الى علمية التخطيط وأجهزته .

موسوعة جمال عبد الناصر فى الفقه الاسلامى

القاهرة ، المجلس الأعلى للشئون الاسلامية ١٩٦٧

صدر الجزء الثانى من موسوعة جمال عبد الناصر فى الفقه الاسلامى ، التى يصدرها المجلس الأعلى للشئون الاسلامية ، ويقوم بتحريرها صفوة من رجال الفقه وعلماء الشريعة بالجمهورية العربية المتحدة .

وسوف تنتظم هذه الموسوعة موضوعات الفقه الاسلامى على عدد من المذاهب والآراء . أما مادة الموسوعة فقد رتبت على حروف المعجم، تيسيرا لطلاب المعرفة وراغبى النظر فى الفقه الاسلامى من المسلمين وغير المسلمين .

ولما كان من غير اليسير ضم جميع

وجهة نظر

تأليف : دكتور زكى نجيب محمود، القاهرة ، مكتبة الانجلو المصرية ١٧
٤٠٦ ص ، ٢٤ سم ، ٨٠٠ مليم

عنوان متواضع لكتاب له وزنه واعتباره ، اذ يضم آراء تعبر عن طول التأمل وعمق الفكر ، وعما تريد تحديده من معالم شخصيتنا العربية الجديدة وقسماتها .. فى اناة وموضوعية لا تفقد الجديد بريقه وحماسته، وانما تزيد انه صقلا وثقلا ، فترسخ أقدامنا الجديدة فوق أرض تزداد صلابتها

والكتاب يحدثنا عن « حركة المقاومة فى الأدب العربى الحديث » .. فنعلم منه أن مجال الكتابة لدى كاتبنا قد شمل الأمة العربية بأسرها منذ بدء الاستعمار البريطانى لمصر عام ١٨٨٢ ، وأن هذه الحقبة قد مرت بمراحل ثلاث أولها كانت متسمة بالتنبيه المباشر للناس كى يهبوا لدفع الخطر الداهم، وثانيها فيما بين الحربين العالميتين .. حيث أضيفت الى الأولى بحوث نظرية عن الحرية وتجسيدات لسير أبطالها فى تاريخنا العربى وتاريخهم الأوربى وثالثها تغلب على الأدب فيها روح الايجابية التى تشق الطريق الى ثقافة جديدة قومية .. مستمدة من تراثنا العريق ومتفاعلة فى الوقت ذاته مع التطورات المعاصرة فى العالم .

وهنا ينتقل بنا الكتاب الى دور مع تطورات العصر وقضاياه المثارة فنجد محورها فى نهاية الأمر فكر فى فكر .. ومن ثم فهو حصيلة تاريخ بعيد لتناطح الرءوس ونزاع العقول مع ما عداها من مكونات المشاعر فتعمق تلافيف الأمخاخ وتلهب مراجل التفتق والابتكار .. وسواء أكان التقاليد أم الوجدان ، وسواء أكا

الآراء التى ورد ذكرها ، فقد اقتصر فى هذه الموسوعة على المذاهب السنية الأربعة ، وهى مذاهب الأئمة : أبو حنيفة ، ومالك والشافعى وابن حنبل ٠ واعتمدت من مذاهب الشيعة مذهب الامامية والزيدية ٠ومن مذاهب الخوارج مذهب الأباضية ٠ كما عرضت لمذهب الظاهرية ، اذا كان المقام مما عرض له الامام ابن حزم فى كتابه « المحلى » ٠ ولم يكن ذلك عن اختيار ، ولكنها المذاهب التى وصلتنا مصادرها الوثيقة ٠

ويحتوى هذا الجزء الثانى ،الذى صدر أخيرا ست عشرة مادة هى : ابن البنت ـ ابن الخال ـ ابن الخالة ـ ابن السبيل ـ ابن العم ـ ابن العمة ـ ابهام ـ اتباع ـ اتلاف ـ اثبات ـ أثر ـ اثم ـ اجابة ـ اجازة ـ اجبار ٠

ومنهج الموسوعة فى كل موادها ، انها تذكر المعنى اللغوى فى ايجاز وتتبعه المعنى الاصلاحى ثم تعرض لما جاء فى المذاهب كلها أو بعضها حسب ما تعرض له هذه المذاهب من أحكام الشريعة ، ويكون ذلك فى كل معنى يقصد بهذه المادة ٠ فمثلا فى مادة « اجابة » عرضت لاجابة المؤذن للصلاة ، واجابة الدعوة للوليمة ، اجابة المستفتى ، اجابة الاستغاثة ، اجابة الخصوم عند القاضى ، اجابة المرأة عند النكاح ، اجابة طالب الضيافة ٠٠ الخ ٠٠٠ وفى مادة « اجازة » عرضت لما تتحقق به الاجازة ـ هل يعتبر السكوت اجازة ؟ ـ الفرق بين الاجازة والاذن ـ اثر الاجازة فى القول والفعل ـ محل الاجازة تصرف المكره ـ تصرف الهازل شروط الاجازة ٠٠ الخ ٠٠

وفى ختام كل مجلد يجئ فهرس لمن ورد ذكرهم من الأئمة والعلماء مع ترجمات موجزة وكل ذلك مرتب أيضا على حروف المعجم ٠

وبعد فاننا نرجو لهذا العمل الجليل سرعة الاكتمال بما يتعادل مع حسن استقباله وحسن تقديره ٠

التصوف أم الدين ٠٠ من عوامل هذا النحت الفكرى ٠٠ فان المحصلة النهائية قد أوصلتنا الى ما نحن عنده الآن من اصرار على شق الطريق الى ثقافة نابعة منا لا من غيرنا ٠

ولهذا ٠٠ فاننا ونحن على الطريق ٠٠ ستعترضنا حتما مسائل وتساؤلات ٠٠ ما نوع هذه المحصلة المتطورة ؟ وما صورة هذا التطور الذى تم ؟ ما خصائصه ؟ هل نلجأ الى هيجل أم ماركس أم سارتر لنعثر على الاجابة أم نكتفى بما ساقه لنا الكتاب على صفحاته من اجابات تفتح لنا مسالك الطريق الى ثقافة نابعة منا لا من غيرنا ؟

ان ارادة التغيير لدينا تحتم علينا ـ ونحن فى سبيل شق هذا الطريق ـ العمل على تمهيده وتعبيده بامكانية الجراة على أستبعاد الموقات منه ، ولهذا فان الأمر يتطلب القدرة على الاستصفاء والاختيار ، تماما كالقدرة على التصميم والابتكار ٠٠ وكل هذا يتبع فورا بالتنفيذ تبديلا وتغييرا ٠٠ فما الذى نستبقيه وما الذى نستبعده، وما الذى يمكن جلبه وما الذى نستطيع استكشافه ٠٠ كيف ذلك حتى تصبح ثقافتنا الجديدة نابعة منا لا من غيرنا ؟

وبعدئذ يحق لنا أن نسائل أنفسنا ٠٠ ما الذى حققناه ؟٠٠ هل هو طريق وحدوى لفكر ثورى فريد ؟٠ ان كان الأمر كذلك ، واتضحت فعلا معالم هذا الطريق ، أما يحق لنا ثانية أن نستكشف نهاياته وفى أى اتجاه يسير !! أهى نهاية واحدة لهذا الطريق تحتم وحدة التفكير المؤدى اليه كهدف !! أم هى مسالك متشعبة تتردى الى متاهات وشتات من الأفكار؟! هنا يبرز دور الفرد ودور المجموع من الأفراد ، ثم يبرز دور المجتمع ككيان متكامل يستلزم ويوجه ، يمنع ويأذن ٠٠ فما هو هذا النوع من الوحدة الفكرية الذى يشكل عندئذ ثقافتنا النابعة منا لا من غيرنا ؟٠

لا بد لتحديد هذا النوع من توافر عنصر المثقف الثورى ، يكتب ليغير أوضاع الحياة فى مجتمعه ، والعنصر هنا يحتاج الى توضيح لخواصه لضمان تفاعله مع غيره من العناصر ، وفى الثقافة الثورية على وجه الخصوص ينبغى أن نعرف بالتحديد ٠٠ هل يكفى هنا المثقف الثورى بصفته الفردية ، مبررين هذا الاكتفاء بأن كل مثقف هو حصيلة مجتمعة ، ومن ثم فالمثقف الثورى هو المحصلة الطبيعية يريد التغيير ، أم تقتضى كلمة المثقف الثورى وجود جموع غفيرة من هؤلاء تعمل على رصف هذا الطريق الوحدوى ؟٠

اننا قد نستشف أسانيد مؤيدة لكل من المفهومين ، ولكن الفيصل القاطع بينهما هو الأساس العلمى الذى يبرز صواب الفكرة العقلية ٠٠ولذلك فاننا اذا اتخذنا من سقراط أو من أفلاطون أو الغزالى أو الأفغانى ومحمد عبده أو قاسم أمين ولطفى السيد مثقفا ثوريا ، لا يمكننا الحكم على صحة هذا الاختيار الا بمقتضى التغيير العلمى فى العقلية الجماعية السائدة، ومدى هذا التغيير الذى أحدثه الواحد منهم مطابقا لما ساد فكره من ثقافة ثورية ٠

والكتاب بهذا المنهج الفكرى يفجر قضايا فكرية عديدة ٠٠ تشحذ الهمم فى معترك الحياة الفكرية ، ويستلهم التواريخ والسير ، ويفتح أوسع الآفاق للتحليق والجدل ٠٠ فلا يشعر القارىء الا وهو على شفا الثورة الثقافية بالتأييد أو المعارضة ٠٠ فهل نتبين الطريق ؟

مساهمة القاضي عبد الحميد بدوي

في فقه القانون الدولي

اعداد وتعليق : دكتور عبد العزيز محمد سرحان ، مراجعة دكتور محمد حافظ غانم . القاهرة ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ، ١٩٦٧ . ٢٤٦ ص ، ١٧ × ٢٤ سم .

نكتفى هنا بالكلمة التى قدم بها الاستاذ الدكتور محمد حافظ غانم أستاذ ورئيس قسم القانون الدولى. فيقول سيادته « تصدى الدكتورعبد العزيز سرحان لدراسة الآثار القانونية التى خلفها القاضى بدوى بحماسة وجدية مستوحيا الأمانة فى العرض حريصا على ابداء وقائع كل نزاع أبدى الفقيد بشأنه رأيا منفردا أو مخالفا وعلى الربط بين رأى الفقيد وبين الاتجاهات القانونية المختلفة بشأن موضوع النزاع . ولهذا حقق مؤلفه عن القاضى بدوى هدفين هامين فقد سجل مساهمة الفقيد فى فقه القانون الدولى ، كما درس فى نفس الوقت كثيرا من مبادىء القانون الدولى المتصلة بعدد هام من موضوعات ذلك القانون .

يبدأ المؤلف ، بمقدمة عرف فيها بالفقيد الجليل ، وبمحكمة العدل الدولية كما بين فيها الاسلوب الذى اتبعه فى الدراسة وهو أسلوب يقوم على عرض مساهمة الفقيد فى اطار موضوعات القانون الدولى التى اهتم بها بصفة خاصة مع مراعاة الترتيب الزمنى فى عرضه لآراء الفقيد بصدد كل موضوع ، ولهذه الطريقة ميزة توضيح الصلة بين آراء الفقيد وبين الاتجاهات العامة للقانون الدولى . وقام المؤلف فى الفصل الأول بدراسة لمساهمة الفقيد فى تحديد القواعد الخاصة بالاختصاص الالزامى لمحكمة العدل الدولية بالتطبيق لأحكام المادة ٢/٣٦ من ميثاق الامم المتحدة . وبين فى الفصل الثانى رأى الفقيد بالنسبة لموضوعين على درجة كبيرة من الأهمية وهما الدلائل كوسيلة للاثبات فى القانون الدولى والمسئولية الموضوعية فى القانون الدولى .

وشرح فى الفصل الثالث اتجاهات الفقيد بالنسبة للشخصية القانونية للمنظمات الدولية .

وانتقل فى الفصل الرابع الى بيان رأى الفقيد فيما يتعلق بتحديد معنى الضرورة فى حالة اللجوء الدبلوماسى . ثم عرض الفصل الخامس الى توضيح رأى الفقيد فيما يتعلق بسلطة محكمة العدل الدولية فى الأمر باتخاذ اجراءات تحفظية .

أما الفصل السادس من المؤلف فيتناول رأى الفقيد فيما يتعلق بالامتيازات الأمريكية فى المغرب ويبين الفصل السابع اتجاه الفقيد بشأن اختصاص لجنة جنوب غرب افريقيا بالاستماع الى المتظلمين . ثم انتقل المؤلف فى الفصل الثامن الى عرض رأى الفقيد بشأن موقف القانون الدولى من الرقابة القضائية فى حالة اساءة استعمال السلطة .

وعرض فى الفصل التاسع الى مساهمة الفقيد فى تحديد اختصاص محكمة العدل الدولية بنظر المنازعات الخاصة بالقروض الدولية .

ويوضح الفصل العاشر رأى الفقيد فى بعض المشكلات المتصلة بقبول الاختصاص الالزامى لمحكمة العدل الدولية .

أما الفصل الحادى عشر فقد أوضح المؤلف فيه اتجاه الفقيد فيما يتصل بالتحفظات الضمنية على المعاهدات المتعلقة بالقانون الدولى الخاص .

وتناول المؤلف فى الفصل الثانى عشر فكر الفقيد المتصل بأثر التقادم فى احتساب حقوق السيادة .

أما الفصل الاخير فهو يعالج اتجاه الفقيد فيما يتعلق بأثر الأحكام المقررة فى القانون الدولى ولا يخالجنى شك فى أن الدكتور عبد العزيز سرحان قد ساهم بعمله هذا فى تسجيل الأفكار الخاصة للقاضى بدوى فى مجال القانون الدولى وفى تجميعها من قراء العربية ويوضح ما فيها بأسلوب علمى يجعلها قريبة المنال من فكر عميق وعلم غزير .

وزيادة على ذلك فلقد كان عمل المؤلف فى تسجيل مساهمة القاضى بدوى فى فقه القانون الدولى مناسبة لشرح وتوضيح الكثير من مبادىء ذلك القانون كما استقرت فى قضاء محكمة العدل الدولية فقدم بذلك خدمة كبيرة للمشتغلين بالقانون الدولى فى الجمهورية العربية المتحدة وفى العالم العربى .»

كتب علمية عربية ذات مستوى عالمي

يسر المرء ويســـعد حينما يطالع الدوريات العلمية
مالية في مجالات التخصص المختلفة ، فيقابل بين الحين
لحين فى مراجعات الكتب بكتاب لمؤلف عربى . ويزداد المرء
ورا وسعادة حينما يجـد أن الكتاب قـد لقى التقدير
لثناء العلمى على يد العديد من المتخصصين فى هــذه
جالات ، والذين يملكون بحق وعن خبرة تقدير الكتاب .

ويسر المرء ويسعد حينما يجد كتابا نال هذه المكانة
به عربى بغير لغته الاصلية . وان دل هذا على شىء فانما
ل على تمكن المؤلف مادة ولغة ليس فى مجاله المحلى بل
المجال العالمى .

ويسعد المجلة ويسرها أن تقدم الى الملايين من العرب
مجتمع البحث العلمى وفى المجتمع العام هذه المجموعة
الكتب دون القصـد الى أن تكون ببليوجرافية كاملة
الكتب التى ألفها علمــاء عـرب ونشرتها دور النشر
المية ونامل أن نوالى تقديم مايصل الى علمنا من هذه
تب ، ويسعدنى أن يسهم القراء فى معاونتنا للتعرف
مثل هذه الكتب استكمالا لهذه الدراسة .

Vitiligo and Psoralens

by

ABDEL MONEM EL MOFTY
M.B.Ch.B., D.V.D. (Hons.) M.D.

Professor of Dermatology
Kasr Al Aini Faculty of Medicine
Cairo University

PERGAMON PRESS
OXFORD · LONDON · EDINBURGH · NEW YORK
TORONTO · SYDNEY · PARIS · BRAUNSCHWEIG

١

يعتبر البهاق من الأمراض الجلدية المألوفة والتى تنتشر في جميع أنحاء العالم المختلفة دون تمييز أو تفرقة من ناحية العنصر أو الجنس أو السن وتقدر نسبة الاصابة به بين سكان العالم من ١٤ر٠٪ الى ٣٪ .

وقد بدأ اهتمام المؤلف بهذا الموضـــوع عند ملاحظته استجابة المرضي لاستخدام بذور الخلة الشيطانى المسحوقة عن طريق الفم والتى يمكن الحصول عليها من العشابين وذلك وفقـا للمواصفات المعروفة والمتــوارثة فى التطبيب والعلاج .

وهكذا بدأ المؤلف عام ١٩٤٧ بادخال الســورالين في مجال العلاج الحديث للأمراض الجلدية واستخدامه كعقار

لمعالجة البهاق . وقد أجريت التجارب الاكلينيكية على مرضى البهاق تحت الاشراف الطبى وكانت النتائج ايجابية ومشجعة الى الحد الذى دفع المؤلف الى الاستمرار في الدراسة ووضع برنامج بحثى لدراسة هذا العقار الجديد لتحديد الطريقة التى يؤثر بها على المرضى :

وقد أدت ملاحظة النشاط الضوء ديناميكى لمجموعة السورالين الى سلسلة من التجارب لتحديد دورها ليس فقط في أنها تتسبب في ظهور الحساسية للضوء وفي أنها تزيد من المناعة للضوء ولكن في الوقاية أيضا من الخلايا السرطانية وسرطان الجلد المفتعل تجريبيا .

ويعتبر هذا الكتاب محاولة ناجحة لجمع الدراسات والبحوث التى اجراها المتخصصون في هذا المجال بالاضافة الى الخبرة الطويلة للمؤلف ومدرسته العلمية في معالجة البهاق بالسورالين . ويقع الكتاب في ٢٢١ صفحة تضم سبعة عشر بابا تبدأ بمقدمة تاريخية عن المرض والتعرف عليه وما كتبه وما عرفه عنه الرومان والهنود والعرب .

ويتعرض الباب الثانى والثالث للاعتبارات والظواهر الاكلنيكية المرتبطة بالبهاق وتقسيمه الى أنواعه المختلفة مع تصنيفها ، متطرقا منها الى دور الأدمه والظواهر الايزومورفية وعلاقتها بالتغيرات الوضعية والظروف المختلفة التى تساعد عليها والتشخيص النوعى للمرض .

ويتناول الكتاب بطريقة محبوكة في الابواب الثلاثة التالية الميلانوسيت وهى الخلايا التى تفرز المادة الملونة للجلد ثم التركيب الحيوى لحبيبات الميلانين في خلايا الميلانوسيت وتستكمل الدراسة بعرض للتكوين الكيميائى والعوامل المختلفة التى تؤثر فيه مثل درجة الحرارة ودرجة تركيز أيون الايدروجين وغيرها من العوامل مثل مركبات الكبريت العضوية والهيدروكينون والعناصر الثقيلة والفيتامينات والهرمونات .

ويضم الكتاب شرحا مستفيضا للصورة الهستولوجية للمرض كما تظهر بالمجهر الضوئى والمجهر الالكترونى وهو أحدث ما توصل اليه البحث العلمى في هذا المرض ، وقد أحدثت نتائج الفحص الألكترونى لهذا المرض تغييرا جذريا في مفهوم كيفية حدوث المرض والعوامل التى تكون مسببه له ، ومن ذلك علاقة خلايا لانجرهانز بخلايا الميلانوسيت .

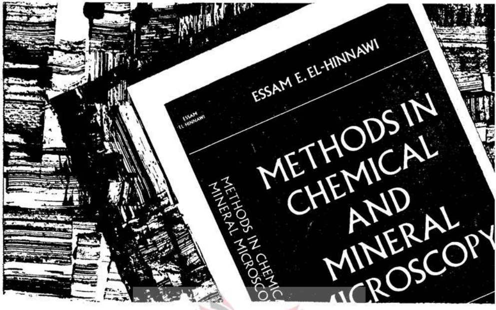
وقد أورد المؤلف دراسة مستفيضة لمجموعة مواد السورالين بطريقة تتناسب مع قدر اهتمام الطبيب بالموضوع مما يجعل طريقة فاعلية هذه المواد قريبة الى الفهم وسهلة الاستيعاب هذا بالاضافة الى التعريف بالأصل النباتى والتركيب الكيميائى وأثر التغيير فيه على مدى فاعليتها .

ويعطى الباب السابع عشر نبذة تاريخية عن تطور علاج مرض البهاق بالسورالين منذ بداية دراسة المؤلف لهذا الموضوع وادخاله لاول مرة مادة الميلادينين المستخرجة من بذر الخله الشيطانى في علاج مرض البهاق مع التنويه بالطرق التى اتبعت فى تطوير طريقة استعمال العقار والجرعة الفعالة واهمية التعرض للشمس أو للاشعة فوق البنفسجية ومدى أثرها على استجابة المرض في مجموعة من المرضى مكونه من ٥٤٥ مريضا من مختلف الاعمار من الجنسين اختلف فيهم مدد الاصابة بالمرض وتوزيع المرض فى المناطق المختلفة من الجلد

ويعتبر هذا الباب حصيلة خبرة المؤلف الطويلة في علاج مرض البهاق . وينتهى الكتاب بمجموعة مهمة من المصادر يبلغ عددها ٢٧٢ مصدرا :

٢

يدور موضوع هذا الكتاب حول الطرق المجهرية المختلفة التى تستخدم فى فحص المواد المتبلوره مثل المعادن والمركبات الكيميائية العضوية وغير العضوية ويقدم هذا الكتاب هذه الطرق الى جميع مستخدمى المجهر المستقطب وخاصة العاملين منهم في مجال البحوث الجيولوجية والكيمياء المجهرية . ويحتوى الكتاب على معلومات كثيرة وحديثة عن الطرق المجهرية التى يوجد بعضها منشورا بالفعل فى الدوريات العلمية والبعض الاخر حديث ينشرلأول مرة . والاخير هو نتيجة لبرنامج أبحاث طويلة كان يجريها المؤلف في المركز القومى للبحوث . ولقد اهتم المؤلف بدراسة

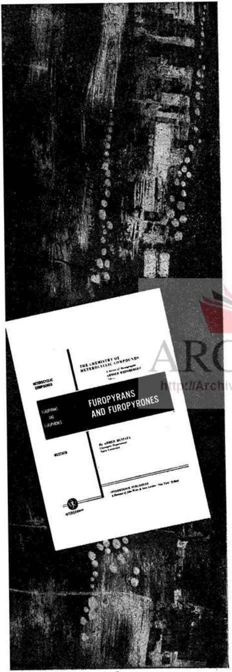


جميع البحوث التى نشرت في هذا المجال وخاصة التى نشرت باللغات الانجليزية والفرنسية والالمانية والايطالية كما درست بعض البحوث الهامة المنشورة باللغة الروسية. ويعتبر هذا الكتاب قد ملأ الفجوة الكبيرة بين كتاب جوهانسن الذى نشر عام ١٩١٨ ووقتنا هذا .

قدم المؤلف الطرق المجهرية في كتابه في احدى عشر بابا مرتبة حسب الخطوات التقليدية في الفحص المجهرى فيصف الباب الاول من الكتاب الطرق المختلفة لتحضير المواد تمهيدا لفحصها مجهريا فأعطيت طرق تحضير القطاعات الرقيقة في الصخور الصلبة والصخور الهشة والمعادن كما وضعت طرق تحضير أنواع خاصة من القطاعات الرقيقة اللامعة ثم طرق تحضير المركبات غير العضوية بطريقة البلورة على الشرائح الزجاجية . ويصف الباب الثانى القياسات الميناورلوجية التى يمكن القيام بها مثل التحليل الشكلى وقياس الابعاد والزوايا وتعيين حجم الحبيبات ثم التحليل الكمى تحت المجهر ويختص الباب الثالث بوصف الطرق المختلفة لتعيين معامل الانكسار للمعادن والمواد المتبلورة ومدى دقة هذه الطرق .

أما الباب الرابع فيناقش بتوسع خاصيتين لم تلقيا حتى الان الاهتمام الكافى وهما ظاهرتا الامتصاص والتغيير اللونى وامكان قياسهما كميا . ولقد عالج الباب الخامس خاصيتى الانطفاء وقرينة الانكسار المزدوج والوان التداخل وطرق تعيينهما . أما الباب السادس فأضاف الكثير من المعلومات الحديثة عن الطرق الكونوسكوبية الكمية وتعيين الزاوية البصرية للمعادن والبلورات فقدم تقسيما حديثا موسعا لصور التداخل وامكانيات استخدامها فى تعريف المعادن والبلورات وفى تعيين الزاوية البصرية ، ويختص الباب السابع بظاهرة التفرق بأنواعه المختلفة سواء فى البلورات أحادية المحور أو البلورات ثنائية المحور . أما فى البابين الثامن والتاسع فلقد أعطى المؤلف وصفا مفصلا لأحدث الطرق المتقدمة فى فحص المعادن والبلورات باستخدام الابرة الدائرية والمسرح الجامع . وفى الباب العاشر وصفتالطرق المجهرية الحرارية وامكانيات تعيين معامل انكسار البلورات المنصهرة وظاهرة التعدد الشكلى أثناء رفع درجة الحرارة أما الباب الحادى عشر فقدم نوعا جديدا من الفحص المجهرى باستخدام التفارق فى الحالة .

وقد اختتم المؤلف كتابه بمجموعة وافرة من المراجع بلغت ٢٧٥ مرجعا .



٣

تكون الفيوروبيرونات والفيوروبيرانات مجموعة أساسية من الفينولات نباتية الأصل وتحوى عددا كبيرا من المركبات العضوية متباينة في التركيب الكيماوى . ولما عرف من استخدام بعض هذه النباتات الحاوية لهذه المجموعة من المركبات فى صيد الاسماك ـ وما لبعضها الحاو على مركب الروتينون من أثر فعال كمبيد حشرى ـ وما عرف عن استخدام المصريين منذ قرون مضت لمستخلص نبات ألخله في علاج بعض الأمراض الجلدية ومزيلا لآلام المغص الكلوى والالام الناتجة عن انقباض المسالك البولية وفى السماح بمرور بعض الحصوات من الحالب .. الخ . الأمر الذى دفع المؤلف الى معالجة وتغطية الناحية العلمية لكيمياء هذه المركبات ـ المستخلص منها من النبات ـ والمخلق منها ذو الصلة التركيبية المباشرة .

والكتاب يكون المجلد رقم ٢٣ من مجموعة « كيمياء المركبات الحلقية غير المتجانسة » وقد قام كل مجلد بمعالجة ما استحدثه العلم فى الموضوع المعالج بواسطة العالم المختص ومن له سمعة علمية عالمية فى التخصص المعالج . ويشرف على اخراج هذه المجموعة دار الطباعة والنشر فى الولايات المتحدة وفى بريطانيا المعروفة .

وبذلك أصبح هذا الكتاب وهو المجلد رقم ٢٣ مكملا لهذه المجموعة التى لا غنى عنها للمكتبات المتخصصة فى جميع جامعات العالم ومعاهد بحوثها ومعامل بحوث دور الصناعة .

ولقد عالج المؤلف فى الباب الأول الفيوروبيرانات والفيوروبيرونات حيث تتصل حلقة الفيوران الخماسية اتصالا مباشرا بحلقة البيران أو البيرون السداسية سواء ما استخلص منها من المصادر الطبيعية أو ماخلق منها .

أما الباب الثانى فعالج مجموعة الفيوروكومارنات سواء ما تعلق بطرق الاستخلاص ـ والخواص الطبيعية ـ وطرق التسمية العلمية ـ ثم الخواص الكيماوية وطرق التعرف على التركيب الكيماوى لثلاثة وثلاثين مركبا من

هذه المجموعة مع الاشارة الى مصدر النبات المستخلص منه كل مركب أو مركبات واسمه العلمي . كما اهتم المؤلف بمعالجة النظريات العلمية التي انبنى عليها طرق تخليق هذه المركبات في النبات ــ وكذلك الفعل الفسيولوجي لها .

أما المجموعة من المركبات المعروفة بـ «الفيوروكرومونات» فقد عولجت بعناية في الباب الثالث بنفس الطريق الذى اتبع في معالجة شبيهاتها في الباب الثاني ــ كما اختص المؤلف مركبات الخلين والفزناجين والأمبول والفرامبول بشيء من العناية لتصنيع هذه المركبات في الجمهورية العربية المتحدة وتصديرها الى كثير من دول العالم كمركبات فعالة مستخلصة من النباتات الطبية .

كما عولج في الباب الرابع مجموعة الفيوروزانثونات ــ ما هو منها مستخلص من مصدر طبيعي ــ مثل الاستربجماتوستين ــ وما هو مخلق منها ، وهذه المركبات نالت عناية الكثير من علماء الكيمياء في التعرف على التركيب الكيماوى لها .

وفي الباب الخامس نالت كيمياء مجموعة الفيوروفلافونات الكثير من اهتمام المؤلف وطرق المعالجة العلمية لها ، كما عولجت الطرق الكيماوية المختلفة لتخليق العدد الكبير منها مؤدية بذلك الى فصل الصيغ المختلفة لهذه المركبات ــ وخاصة ما لم يستخلص بعد من المصادر الطبيعية أى النباتات المختلفة .

وقد عالج المؤلف في الباب السادس مجموعة الفيوروايسوفلافونويدات ــ وبعد نبذة عملية قصيرة أمكن تقييم هذه المجموعة الى سبع مجموعات فرعية لكيمياء هذه المركبات .

وقد تمكن المؤلف في هذا الباب من أن يلم بالمركبات المنتمية لكل مجموعة وكذلك تغطية طرق التحقق من تركيبها الكيماوى ومناقشة ما لم يستقر عليه الرأى بعد . منتهيا بمعالجة الفعل الفسيولوجي لهذه المركبات.

كما عولج في الباب السابع المجموعة المعروفة بالروتينيدات أى الكرومانوكرومانونات ــ تضم هذه المجموعة المركبات التي استخدمت منذ أمد طويل كمبيدات حشرية ــ أو مركبات تستخدم في صيد الاسماك . ويكون الروتينون أحد مكوناتها الرئيسية ولذلك عولجت كيمياء هذا المركب سواء ما كان منها يتعلق بطرق استخلاصه والخواص الطبيعية والكيميائية المؤدية الى اعادة تخليقه والتعرف على التركيب الكيماوى ــ وكذلك الكيمياء الفراغية لهذا المركب والمركبات الاخرى المكونة لهذه المجموعة .

وقد عالج المؤلف في الباب الثامن المركب الاقل شيوعا مثل الايسوجالوفلافين والأنيمين وما خلق منها أو المركبات الوسيطة ذات الهدف لاثبات التركيب الكيموى .

ولقد راعى المؤلف في كل من الأبواب السابق الاشارة اليها أن يضم اليها جداول بيانية لما عرفت من هذه المركبات وخاصة ما خلق من مركبات شبيه لها والمركبات المشتقة مع الاشارة الى بعض خواصها الطبيعية والكيماوية الأساسية والمراجع الخاصة بها حتى عام ١٩٦٥ وفي ذلك تغطية للسرد العلمي حتى هذا التاريخ . معبرا عن خبرة المؤلف في هذا المجال من البحث العلمي خلال نشاطه البحثي في هذا المجال ــ أى دراسة علاقة التركيب الكيماوى والفعل الفسيولوجي للمركبات المستخلصة من النباتات الطبية سواء ما استخلص منها من النبات مباشرة أو نتج عن بعض النباتات الدنيئة مثل الفطريات والبكتريا أو ما أمكن من تخليقه نتيجة لمثل هذه الدراسة .

ويقع الكتاب في ٣٧٦ صفحة بالاضافة الى المراجع المتعددة التي استند اليها المؤلف فان الكتاب يضم ببليوجرافيا عامة تشمل ٨١٨ مصدرا .

٤

جمع المؤلف في هذا الكتاب شتات المعلومات المتناثرة ع جيولوجية مصر فى نظرية جامعة واحدة فربطها فى لغـ سلسه مستعملا آخر ما بلغه علم الجيولوجيا من تصورا ذهنية ومبادىء حديثه كما ضمن المؤلف كتابه بيانا جديدة لم يسبق نشرها وذلك لاكمال صورة تطور مص الجيولوجى كما اقترحه المؤلف .

ويحتوى الكتاب على ستة أبواب وسبعة عشر فصلا ويتضمن الباب الاول نظرة عن طوبوغرافية وجيومورفولوج مصر ، وتعليق عام على جولوجية مصر ثم فصـلا م تكتونية (بنية) مصر . يعتبر بحق مفتاح الكتاب ، ا قسم المؤلف أرض مصر في هذا الفصل الى أربعة أقسا تركيبية عريضـة هى الكتلة العربية النوبية والرصيف الثابت وخانق السويس والرصيف غير الثابت ، ثم عال كل من هذه العصارات التركيبية في الابواب الاربعة التال من الكتاب مبتدئا في كل باب بوصـف لجولوجية بعض المناطق النموذجية فيها ثم خاتما اياها بمناقشة مستفيض عن توزيع صـخور هذه الوحـدة التركيبيـة وتاريخه الجيولوجى .

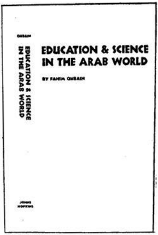
ويحتـوى البـاب السـادس على وصف لمعـادن مص الاقتصادية مبوبة حسب أصولها ونشأتها ثم يختتم الكتا بفصل عن امكانيات مصر البترولية ووصف الآبار البترولي المصرية ونشأة البترول فيها .

وقد اختتم المؤلف كتابه بثلاثة ملاحق : الملحق الاو ضمنه بعض البيانات الاساسية عن بعض المقاطع في عد من جبال مصر وكذا لعديد من الابار التى حفرت فيأرجائه وراء البحث عن المعادن ، والملحق الثانى ضمنه قائم بأسماء الوحدات الصخرية المصرية مرتبة حسب حروفه الابجدية مبينا فيها أسماء مؤلفيها ووصف كامل لها . أ الملحق الثالث فضمنه بعضا من الحفريات الشائعة . ك يحتوى الكتاب على فهرس للمواقع الجغرافية التى ورد في الكتاب خطوط طولها وعرضها والصفحات التى ورد فيها .

ويعتبر الكتاب مرجعا علميا عن جيولوجية مصر حشد فيه الكثير من المعلومات العلمية في اطار نظام علمى كم بوبت وفهرست بحيث يمكن الرجوع اليها في يسر . و شك أن معالجة موضوع جيولوجية مصر عن طريق توضي تأثير السحن التركيبية المختلفة لارض مصر على رواسبه وأنواع الحياة القديمة بها يشكل اكتنابا هاما وحدي لتفهم أعمق وأوسع للتطور الجيولوجى لارض مصر

ويقع هذا الكتاب فى ٣٧٧ صفحة من القطع الكبير وزو بعدد كبير من الخرائط والمقاطع الجيولوجية كما صدر للكتاب أيضا ترجمة باللغة الروسية عن أكاديمية العلو بموسكو عام ١٩٦٥ .





٥

يقدم هذا الكتاب نتائج دراسة اجريت في معهد الشرق الاوسط ، قام المؤلف باعدادها في صورة كتاب كجزء من برنامج مكتب الدراسات الاقتصادية والقوى العاملة للمؤسسة القومية للعلوم بالولايات المتحدة الامريكية ، التي تولت تمويل هذه الدراسة عن طريق منحة حددت فيها أهدافها بدراسة التنظيمات المسئولة عن اعداد وتدريب المعلمين ، ومصادر الافراد العلميين في الدول العربية — أي نوعيتها ومداها — وقد غطت هذه الدراسة سبع دول عربية هي المملكة الاردنية الهاشمية،والجمهورية العراقية والجمهورية العربية المتحدة ، والجمهورية العربية السورية ، الجمهورية العربية اللبنانية ، والمملكة الليبية المتحدة ، والمملكة العربية السعودية ، ولم تشمل الدراسة الجمهورية الجزائرية والجمهورية التونسية والمملكة المغربية وذلك لأن النظم التعليمية فيها كانت تسير وقت اجراء الدراسة في مرحلة تغيير كبير .

ويمكن اعتبار الكتاب منقسما الى جزأين أساسيين :

الجزء الاول يتحدث فيه المؤلف عن التعليم في مراحله الاولى ، وذلك في أربعة فصول في الفصل الاول أورد المؤلف الاطار العام لادارة التعليم في المرحلة الاولى وذلك من خلال تنظيمات وزارة التربية والتعليم وطرق تمويل التعليم ووضع المعلمين واهتم **الفصل الثاني** بالتعليم **الاولى** ومشاكله العامة وكفاءة المعلمين في هذه المرحلة . **وعرض الفصل للتعليم** دراسة للتعليم الابتدائي والثانوى مع التركيز على دراسة العلوم وأعطى المؤلف التعليم المهنى كل اهتمامه في الفصل الرابع .

ويهتم الجزء الثانى من الكتاب والذى يمثل أغلبية الكتاب بالتعليم العالى وتدريب المعلمين وتسلسل الدراسة فى كل بلد على حدة فى عدد من الفصول حتى الفصل الثامن والعشرين ولقد أشار المؤلف الى الصعوبات الجمة التى واجهته فى أعداد هذه الدراسة ففى بعض الحالات لم يتمكن من الحصول على أى نوع من البيانات ، وفي كثير من الحالات الاخرى فان البيانات كانت غير مؤكدة بل وبعضها يتعارض مع البعض أو غير كاملة وفي حالات نادرة كانت هناك بيانات كافية يمكن الاعتماد عليها كما أن البيانات الاحصائية التى بنيت عليها الدراسة كانت من المصادر الرسمية وهى من هذه الناحية تعتبر من أفضل البيانات ومع هذا فان الارقام الواردة يجب أن تؤخذ بنوع من الحذر فهى دقيقة في مفهومها العام الذى يعطى في ترتيبها تقديرا اجماليا للعمليات التى تمثلها والانعكاسات الحقيقية للاتجاهات وليست كأرقام كاملة الدقة — وقد نالت الجمهورية العربية المتحدة قسطا أكبر فى هذه الدراسة — فقد أفرد لها ستة فصول ، من الفصل السادس حتى الفصل الثانى عشر . تناولت التعليم العالى وتدريس العلوم العلمية والهندسية والزراعية والطبية والعلوم الاجتماعيةوالانسانية في الجامعات المصرية ، كما تناولت تخطيط البحث العلمى وتنظيماته والبعثات والمنح والمعونات العلمية والقوى البشرية من الفنيين والمهنيين .

ثم تناول المؤلف بالدراسة الاوضاع في بقية الدول العربية وذلك من الفصل الثالث عشر الى الثامن عشر — وقد أكدت هذه الدراسة أنه على الرغم من الظروف السياسية الصعبة التى مرت فيها الكثير من الدول العربية بعد الحرب العالمية الثانية فانها لم تغفل أهمية العلوم كعامل أساسى فى التنمية لملاحقة التقدم العلمى والتكنولوجى السريع في عالم اليوم كما دلت الدراسة على أن التعليم الجامعى الحديث فى صورته المألوفة فى الجامعات قد أخذ ينشط ويتسع في البلاد نشاطا واتساعا فاق ماكان يتوقعه الناس تفاؤلا وقد بدأ هذا التوسع فى مظهرين وان كانا متصلين اتصالا وثيقا الا أن لكل منهما مجاله ونتائجه :

توسع فى انشاء الكليات والجامعات والمعاهد العليا وزيادة أكبر في أعداد الطلبة الملتحقين بها ، وتبع هذا زيادة هائلة في اعداد الدارسين للعلوم ففى العشر سنوات الاخيرة من عام ١٩٥٣ الى ١٩٦٣ أصبحت أكثر من ثلاثة أضعاف ماكانت عليه . وفي العام الدراسي ٥٣\١٩٥٤ كان عدد الطلبة الدارسين للعلوم العلمية ٢٣ الف طالب زادوا الى ٧٧ الف طالب في العام الدراسي ٦٣\١٩٦٤ ويمثل ٨٢٪ من هذه الزيادة أبناء الجمهورية العربية المتحدة .

ويعتبر هذا الكتاب من أهم المصادر التى جمعت الكثير من البيانات عن الدول العربية وهو في هذا الاطار يعتبر أولى الدراسات الاقليمية التى ظهرت باللغة الانجليزية بعد الكتاب الذى صدر عام ١٩٤٩ لمؤلفه ر.د. ماثيوز ومتى عقراوى بعنوان « التعليم في الدول العربية بالشرق الاوسط »

من على المطابع

من عصارة ذهن المؤلف ، من جهود الناشر وترتيباته ، من سواعد عمال الطباعة ..

من هذه الرحلة التى يقطعها الكتاب الى الجماهير القارئة ، نقتطع منه فصلا .. لنسبق به عجلة المطابع .. لا لتحرز المجلة به قصب السبق ، وانما لتفوز به أنت .. ايها القارىء العزيز .

جمال بدران

في مطبعة دار مصر

قرأت لك هذه السطور من كتاب يجرى طبعه

« ووقعت عينا محمد ، على دار أمه فعرفها ، فراح يعدو اليها فى لهفة وقد فاض قلبه بحنان وشوق الى أمه العزيزة ، وراح الحارث وحليمة يشتدان ليلحقا به .

ودق الباب في لهفة ، وسرعان ما فتحت بركة الباب وما ان رآها حتى ذراعيه حول ساقيها فى حب . وفطنت بركة اليه فتهللت أساريرها بالفرح ، عليه تقبله هنا وهناك وقلبها يخفق بالرحمة والحنان .

وانفلت محمد من بين احضان بركة فى الوقت الذى وصل فيه الحارث و الى الدار ، وانطلق يجرى الى حيث كانت أمه وهو ينادى فى لهفة وشوق وحنا

ـ أماه .. أماه .

وانسكب صوت محمد في اذنى آمنة عذبا لكأنه كان رحيق الوجود أو مو السماء ، فتدفقت من كنز فؤادها مشاعر رقيقة حانية ، وسرت فى كيانها رجف أثر النشوة العارمة المفاجئة ، فما خطر لها على قلب أن يأتى محمد الحبيب ا ليملأ فراغ حياتها بهجة ، وظلام نهارها نورا واشراقا .

وهرعت آمنة اليه وقد بسطت له ذراعيها فارتمى فى أحضانها وهو ـ غاية السعادة ، وراحت تلثمه فى حب وفاض تأثرها فطفرت الدموع لتنفس عن ال الرقيقة الموارة التى ضاق بها صدرها .

واستمرت آمنة وابنها الحبيب متعانقين مدة استشعرا فيها أنهما ال كله ، بكل ما فيه من مشاعر حلوة ونبضات فرحة مرحة . وأفاقا من نشوة



على صـــوت اقدام بركة وحليمـــة ، فذهبت آمنة تســـتقبل مرضعته التى كانت حريصة كل الحرص على أن يمكث محمـــد معها ، واذا بها تعيده قبل أن ينقضى الأجل .

ورحبت آمنة بحليمة ثم قالت لها :

ـ ما أقدمك به ياظئر (مرضعة) ولقد كنت حريصة عليه وعلى مكثه عندك ؟

فاطرقت حليمة وقالت :

ـ قد بلغ والله وقضيت الذى على ، وتخوفت عليه الأحداث فأديته اليك كما تحبين .

ـ ما هذا شأنك فأصدقينى خبرك . »

ان هذه السطور من كتاب « محمد رسول الله والذين معه .. اليتيم » فما الذى ردت به حليمة على آمنة بنت وهب ؟ هذا ما يجيبنا به عبد الحميـد جودة السحار مؤلف الكتاب .

في مطبعة نهضة مصر

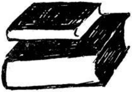
عثرت لك على هذه السطور :

« لم تعد التربيـــة تعنى تلقين المعـــلومات ، ولم تعد مجـــرد اعداد للحيـــاة المستقبلة ، بل أصبحت التربية هى الحياة عينها . وبذا ارتبطت التربية بحيـــاة المجتمع اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا ، تؤثر فى كل تغير يحدث فيه وتتأثر به .

وأصبح من الضرورى في المجتمع الديمقراطى أن ينال كل مواطن تعليما يناسب قدراته ، يعـــده ليشترك بذكاء فى عملية الحيـــاة فى مجتمع معقد دينامى دائم التغير .

وقد أصـــبحت المدرسة فى المجتمع الاشـــتراكى وجهة جميع أبناء الأمة لأنهـــا السبيل الوحيد للتحرك والترقى الاجتماعى . وأصبح لزاما عليها أن تحدد أهدافها ، وتنـــوع من فرص التعليم فيهـــا ، وتتخذ من الوسائل المناسبة ما يساعدها على تحقيـــق الاهداف التى تضمها . فينبغى أن تبنى منهجا يساعدها على تحقيق ما يلقى على كاهلها من أعباء . ويجب الا يكون هذا المنهج جامدا ، بل يجب أن يكون مرنا يستجيب للتغير والتطور الثقافى .

وقد اخذت بلادنا بنظام الحكم المحلى ، وعممته حتى شمل الأنظمة التعليمية . واصبحنا نؤمن أن السلطة يجب أن توضــع أقرب ما تكون الى مقر العمل ، وأن المنهج يجب أن يخطط فى موقع العمـــل نفســه باشتراك الخبراء وهيئة التدريس والمتعلمين والمواطنين جميعا . وأصـــبح دور المعـــلم هو تطويع المنهج لحاجات ومطالب الأفراد النامين ، واذا لم ينجح فى ذلك تصبح كل الجهود عبثا ، وتضيع هباء .



هـــذه النظرة الجديدة الى التربيـــة والى مســـئولياتها تتطلب اعادة النظـــر فى صياغة فلسفتنا التربوية ، وفى طريقة تخطيط مناهجنا ، وفى تقرير الأنشطة التعليمية المناسبة ، فى ضوء نتائج الأبحاث التربوية والنفسية الجديدة . »

فهل يقتصر الكتاب على مجـــرد المناداة فى هـــذه السطور وما يليها بهذه الدعوة ؟ انه يواصل البحث ـ بمنهج علمى سليم ـ فى النفس وفى المجتمع ويربط بين تطلعات الأفراد النـــامين وحاجاتهم .. ليخـــرج الى نتائج ملائمة لظروف مجتمعة الصـــاعد نحـــو الاشـــتراكية ، وليجيب على تساؤلنا فى النهـــاية بأن المعلم هو مفتاح العملية التربوية .. لذا فان فرنسيس عبد النور قد آثر أن يضع لمؤلفه هذا عنوانا ملائما لموضوع بحثه هو « التربية والمناهج » .



في مطبعة الانجلو المصرية

وقع نظرى على سطور سياسية نعايشها .. هى :

« كانت الكويت مستثناة من اتفاقية الخط الاحمر ، وفى عام ١٩٢٨ أجرت شركة الخليج عن طريق الماجور فرانك هولز ممثل النقابة الشرقية والعامة محادثات بترولية مع حاكم الكويت ، ثم ازداد اهتمامهـــا بالأمر بعد اكتشـــاف النفط فى البحرين . ولكن ظهر منافس هو الشركة الانجليزية ـ الفارسية المعتمدة على تأييد الحكومة البريطانية التى أبدت عدم رغبة في منح الامتياز للشركة الامريكية متعللة بموضوع الجنسية .

وقامت شركة الخليج بابلاغ وزارة الخارجية الأمريكية في عام ١٩٣١ ، بأن الحاكم نفســه كان راغباً في منحها الامتيـاز لولا تدخـل وزارة المستعمرات البريطانية . ودارت اتصالات دبلوماسية بين لندن ووشنطن وأشارت الأخيرة الى الأخطار التى يمكن أن تنجم من انتهاج سـياسة الباب المغـلق . وهنا أعلن البريطانيون أنهم على اسـتعداد للتنازل عن موضـوع الجنسية ، وأكدوا للأمريكيين أنهم مسـتعدون للسماح للنقابة الشرقية والعامة بتقديم طلب بالحصـول على امتياز ، على أن ينظر فيه مع بقية الطلبات . وبرغم هذه المذكرة المؤرخة فى ٨ من ابريل ١٩٣٢ ، ظلوا عازفين عن اتخـاذ قرار سريع ».

كان التنافس شـديدا بين الشركتين الأمريكية والبريطانية ، فكلتاهمـا تمتـاز بالمقدرة الماليـة والصناعية والخبرة البتروليـة ، وكل منهما لا تريد الانسحاب من الميدان اعتمادا على تأييد حكومتها . وأخـيرا تم فى ١٤ من ديسمبر ١٩٣٢ اتفاق بينهمـا على ما يأتى :

١ ــ الاشـــتراك فى الحصول على ما للنقابة الشرقية والعامة من تسهيلات أو أوليات لقاء مبلغ نقدى يدفع لها .

٢ ــ تكوين شركة لاستغلال نفط الكويت يشتركان في تمويلها وادارتها على قدم المساواة ».

٣ ــ عـدم تنازل أى طرف عن نصـيبه أو التصرف فيه بدون موافقة الطرف الثـانى ».

٤ ــ يتم الانتاج الى الحد الذى يتطلبه كل من الطرفين .

وفى فبراير ١٩٣٤ تكونت شركة نفط الكويت التى حصلت على امتياز منفرد في ٢٣ من ديسمبر ١٩٣٤ لمدة ٧٥ سنة ضمن امارة الكويت بما فى ذلك الجزر والمياه الاقليمية . وتتضمن الالتزامات المالية دفع ٤٧٥٠٠٠ روبية عند توقيع الاتفـاقية ، وتدفع الشركة ايجارا قدره ٩٥٩٩٠ روبية لحين اكتشاف الزيت بكميات تجارية ، ثم ٢٥٠٠٠٠ روبية سنويا بعد اكتشافه بكميات تجارية .

وطبق في الكويت بعد ذلك مبدأ اقتسام الأرباح مناصفة اعتبارا من ٣٠ نوفمبر ١٩٥١ » .

ويبدو للقارىء من هذه السطور مدى التنافس بين شركات البترول ، وصراع رؤوس الأموال الاستعمارية ، ومناهضة القوى العربية لها .. انها حرب البترول .. وهذا هو أيضا عنوان الكتاب اما المؤلف فهو الدكتور راشد البراوى .

في مطبعة دار الكاتب العربي

أقدم لك هذه السطور :

« ان المتأمل في حضارة العرب وفيما خلفوه من آثار مادية وروحية لتستوقفه نواح مجيدة من نواحى العـلم والمعرفة ، فاقوا فيها معاصريهم من أمم كانت لهـا حضارات على درجة كبيرة من الأهمية . فلقد نشـأ العرب قبل الاسلام فوق أديم الصحراء ، فاتخذوا من رماله وطاء ومن سمائه غطاء ، وألفوا من العيش أخشنه ، ومن الحياة أقساها . ثم مالبثوا أن اندفعوا خلف دول عريقة في الحضارة والمدنية فتبوأوا عروشـها ، واقتعدوا مقعدها ، ولم يثنهم هـول البحر عن تأدية رسالتهم فيه ، فاتخذوا من الأمم التى خضعت لسلطانهم نواتي وملاحين وربابنـة ومعلمين ، وأكثروا من بناء الجوارى والمنشآت ، ووسقوها بالعتاد والمقاتلة الى أمم ما وراء البحـار ، وغـدوا ملوك البر وحماة البحر أحقابا طويلة . ولم يكتفوا بأن حذقوا ثقافة البحار ، وفنون الغزو فيها ، والاتجار على شـواطئها وموانيها بل ظهر منهم المعلمون المهـرة ، والملاحون الحاذقون من أهل سيراف والبحرين وعمان ، أمثال أبى الحسن محمد بن أحمد بن عمر السيرافى ، وأبى الزهر البرختى الناخذاه والحسن بن عمر ، واسماعيل بن ابراهيم ابن جرواس الناخذاه ، وغبهرة الربان الكرمانى ، ومحمد بن باميشاد وعمران الاعـرج الربان الشهير ، وأمثال أحمد بن ماجد الذى قاد فاسكو دى جاما الى المحيط الهندى ومنه الى شبه جزيرة الهند ، وسليمان المهرى من رجال القرن العاشر الهجري . وقد صنفوا العديد من المؤلفات فى علم الملاحة وفنون البحر ، مثل كتاب « المترجم بالمدخل الكبير الى علـوم البحر » الذى ألفه أبو معشر المنجم ، ونقل عنه المسعودى ، وكتاب « الرهمانى » فى علوم

البحر تأليف محمد بن شادان ، وسهل بن أبان ، وليث بن كهلان . بل هناك من رجال القرن الرابع الهجرى من ألف فى علم البحار مثل أحمد بن بتروية والمعـلم خواشير بن يوسف بن صلاح الأركى ».

على انهم لم يقصروا بحوثهم على التأليف في فنون البحر فحسب بل صنفوا في الحروب عامة والبحرية خاصة ، وأفردوا للالآت المستعملة في الحروب البحرية ، والادوات الضرورية لركوب البحر ، المؤلفات الطوال التى تربو على ألف مخطوط لا تزال حبيسة المكتبات العامة اسطنبول وباريس ولندن وصوفيا وبرلين ولينتجراد واكسفورد والاسكوريال والقاهرةومعهـد المخطوطات بالجامعة العربية وغيرها من المكتاب الخاصة » .

واظنك لست أيها القارىء لهذه السطور موضوع هذا الكتاب .. هو البحرية في مصر الاسلامية وآثارها الباقية .. من تأليف الدكتورة سعاد ماهر .

فى مطبعة دار الاتحاد العربى للطباعة

أنقل لك هذه الكلمات :

« اعلم انه لما كان نوع الانسان أشرف موجود في عالم السفليات ، لكونه مخلوقا لمعـرفة الله تعالى التى هى أجـل المطلوبات ، وأسنى المرغوبات ، بما خصه الله به من العقل الذى به ادراك المعقـولات ، والمميز بين حقائق الموجودات ، على ما قال ، عليـه السلام ، حكاية عن ربه (كنت كنزا لم أعرف ، فخلقت خلقا لأعرف به) .

ولما كان هذا المقصود لا يتم دون الاطلاع على المقدمات النظرية ، المستندة الى القضايا الضرورية ، المتوسل بها الى مطلوباته وتحقيق ما جاء به ، وكان كل واحد لا يستقل بتحصيل معارفه بنفسه وحده دون معين ومساعد له من نوعه ، دعت الحاجة الى نصب دلائل يتوصل بها كل واحد الى معرفة ما في ضمير الآخر من المعلومات المعينة له في تحقيق غرضه . وأخف ما يكون من ذلك ما كان من الأفعال الاختيارية ، وأخف من ذلك ما كان منها لا يفتقر الى الآلات والادوات ، ولا فيه ضرر الازدحام ، ولا بقاء له مع الاستغناء عنه ، وهو مقدور عليه في كل الأوقات من غير مشقة ولا نصب . وذلك هو ما يتركب من المقاطع الصوتية التى خص بها نوع الانسان دون سائر أنواع الحيوان ، عناية من الله تعالى به .

ومن اختلاف تركيبات المقاطع الصوتية حدثت الدلائل الكلامية ، والعبـارات اللغوية .

وهى اما أن لا تكون موضوعة لمعنى ، أو هى موضوعة .

والقسم الأول مهمل لا اعتبار به ، والثانى يستدعى النظر في أنواعه ، وابتداء وضعه ، وطريق معرفته .

فهذان أصلان لابد من النظر فيهما . »

ويكفى للنظر في هذين الأصلين ، أن تعرف أيها القارىء الكتاب الذى يضمهما ، هو كتاب « الاحكام فى أصول الاحكام » تأليف سيف الدين الآمدى .

في مطبعة الحلبى

عثرت لك على هذه السطور :

« يامعشر الانصار : املكوا عليكم أيديكم ، فانما الناس في فيئكم وظلالكم ، ولن يجير مجير على خـلافكم ، ولن يصدر الناس الا عن رأيكم ، أنتم أهل العز والثروة وأولو العدد والنجدة ، وانما ينظر الناس ما تصنعون ، فلا تختلفوا ، فيفسد عليكم رأيكم ، وتقطع أموركم ، أنتم أهل الايواء والنصرة ، واليكم كانت الهجرة ، ولكم في السابقين الأولين مثل مالهم ، وأنتم أصـحاب الدار والايمان من قبلهم ، والله ما عبدوا الله علانية الا في بلادكم ، ولا جمعت الصلاة الا في مساجدكم ، ولا دانت العرب للاسلام الا بأسيافكم، فأنتم أعظم الناس نصيبا في هذا الأمر ، وان أبى القوم ، فمنا أمير ومنهم أمير .

فقام عمر رضي الله عنه ، فقال : هيهات لا يجتمع سيفان في غمد واحد ، انه والله لا يرضي العرب أن تؤمركم ونبيها من غيركم ، ولكن العرب لا ينبغى أن تولى هذا الأمر الا

من كانت النبوة فيهم ، وأولو الامر منهم ، [redacted] بذلك على من خالفنا من العرب الحجة الظاهرة ، والسلطان المبين ، من ينازعنا سلطان محمد وميراثه ، ونحن أولياؤه وعشيرته، الا مدل بباطل ، أو متجانف لاثم ، أو متورط فى هلكة ٠

فقام الحباب بن المنذر رضي الله عنه ، فقال : يا معشر الأنصار : املكوا على أيديكم، ولا تسمعوا مقـالة هذا وأصحابه ، فيـذهبوا بنصيبكم من هذا الأمر ، فان أبوا عليكم ما سألتهم فأجلوهم عن بلادكم ، وتولوا هـذا الأمر عليهم ، فأنتم والله أولى بهذا الامر منهم ، فانه دان لهـذا الأمر ما لم يكن يدين له بأسيافنا ، أما والله ان شئتم لنعيدنهـا جذعة ، والله لا يرد علي أحد ما أقول الا حطمت أنفه بالسيف ٠

قال عمر بن الخطاب : فلما كان الحباب هو الذى يجيبنى ، لم يكن لى معه كلام، لانه كان بينى وبينه منازعة في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فنهانى عنه ، فحلفت ألا أكلمه كلمة تسوؤه أبدا ٠

ثم قام أبو عبيـــدة ، فقال : يا معشر الأنصار أنتم أول من نصر وآوى ، فلا تكونوا أول من يبدل ويغير ٠ »

أظن أن هذا الحوار الحاد وما آل اليه .. قد عرفنا منه مناسبته .. انها السقيفة وما كان يتهدد المسلمين من فرقة قبلها ٠٠ انها فى كتاب « الامامة والسياســة » الذى ألفه الامام أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينورى ، وحققه الدكتور طه محمـد الزينى ٠

فى مطبعة القاهرة الحديثة

وجدتنى لا أرفع نظرى عن هذه السطور :

« لقد رفضت الديمقراطية الغربية في صورتها المعاصرة اكثر من مرة ومؤلفى عن الدولة النقابية الذى لم يقدر له النشر الا بين طائفة محدودة عرض واضح للأسباب التى من أجلها أسميت الديمقراطية التى تعيشها الجماعة الغربية في هذه اللحظة « ديمقراطية الصغار » ٠ لقد قلت بتلك المناسبة ان الصورة النظامية للحكم الذى نشــاهده فى تلك الجماعة يجب أن تتطور ، والا فمصيرها للانقراض ، ووسيلتها الوحيدة للتطور هى النظام النقابى ، على أن التطور لا يعنى الترقيع ، والتجديد لا يعنى الخلط بدعوى التقدم والمرونة٠ ان الدولة النقابية لها أسسها ولهـــا طبيعتها التى تأبى أن تختلط بما يســمى بالدولة البرلمانية ٠ وحماية الضعيف لا تعنى تحطيم القوى لأن الجماعة بطبيعتها طبقية ولن يقـدر لجماعة أن تقضى على نظـــام الطبقات الا عنـدما تعلن تلك الجماعة عن افلاسها فى مثلها الأعلى ٠ لان المثل الاعلى للجماعة المتطورة مهما تعددت صوره لا يمكن أن يكون قائما الا على القوة ٠ والقوة تعنى التدرج ٠ والتدرج ليس الا تعبيرا عن الطبقات ٠

كذلك رفضى الصريح للفلسفة الشيوعية وللفلسفة الماركسية بصفة خاصـــة قـد سبق أن تحدد في أكثر من مؤلف واحد وليس هذا الرفض نتيجة لتأثير خارجي وانما هو نتيجة تطور ذاتي استغرق اكثر من خمسة أعوام عكفت فيها على دراسة الفلسفة الماركسية وخرجت منها بأن تلك الفلسفة ليست الا نوعا من الزيف والبهتان قائمة على التنويه والتضليل ٠ على أن ذلك الذى دفعنى لان أرفضهـا هو منطقها الذى اثبتت لى دراسته بأنه من الوجهة الفلسفية منطق لا يقاوم المناقشة ٠ فكارل ماركس يستخلص من دراسته لجماعة معينة خلال فترة معينة قاعدة معينة لا شك في صحتها على أنه عقب ذلك يطلق تلك القاعدة ويعممها على جميع الجماعات وفى جميع العصــور ثم يكره كل حقيقة اخرى على أن تتشكل بشكل تلك القاعدة مشوها بذلك طبيعة الاكتشاف : وهكذا يحطم اسس فلسفته بنوع من التناقض الذى لا يمكن تبريره الا انه انتقل من أن يكون فليسوفا ليصير ديماجوجيا غايته محددة من قبل لا صـلة لها بالتفسير المنزه للظاهرة السياسية ٠ »

وعندما افقت من هذه الكلمات وجدت عيناى تقفان عند العنوان الذى سيصدر به هذا الكتاب .. انه « التعريف بالمشكلة السياسية في الفكر المعاصر » لمؤلفه الدكتور حامد عبد الله ربيع ٠

أخبار الكتاب فى :

الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع

يمتاز انتاج هذه الجمعية العلميه بالتخصص والوفرة فقد قارب انتاجها خلال هذا العام حول عشرة مجلدات ما بين كتاب أو عدد من أعداد المجلة وفيما يلى بيان باصدارات الجمعية عام ١٩٦٧ ٠

● مصر المعاصرة : عدد (٣٢٧) يناير ، ويقع فى ١٩٦ ص باللغة العربية، ١٤٨ ص باللغة الافرنجية

● مصر المعاصرة : عدد (٣٢٨) أبريل ، ويقع فى ٢١٤ ص باللغة العربية ، ٧٢ ص باللغة الافرنجية

● مصر المعاصرة : عدد (٣٢٩) يوليو ، وتقع فى ٢٢١ ص باللغة العربية ، ١٣٠ ص باللغة الافرنجية٠

● مصر المعاصرة : عدد (٣٣٠) ـوبر ، ويقع فى ٢٦٤ ص باللغة ـبة ، ٧٢ ص باللغة الافرنجية ٠

وتهتم المجلة بالاضافة الى مقالاتها المتخصصة ، بايراد تعليقات على الجديد من الكتب والرسائل الجامعية المتصلة بالموضوعات التى تدخل فى اهتماماتها٠

● مساهمة القاضى عبد الحميد بدوى فى فقه القانون الدولى ؛ اعداد وتعليق الدكتور عبد العزيز محمد سرحان ، ويجد القارىء كلمة عنه فى نافذة العرض ٠

● التخطيط المركزى ٠ تاليف جان تنبرجن وترجمة ٠د جلال أحمد أمين ومراجعة د٠ محمد زكى شافعى ويقع فى ١٢٩ صحيفة ٠

● مناهج البحث فى قانون المرافعات؛ من الشرح على المتون الى المدرسة الايطالية الحديثة تاليف د٠ **فتحى والى**

● خليج العقبة ومضيق تيران ؛ دراسة قام بها الدكاترة محمد حافظ غانم وبطرس بطرس غالى وعائشة راتب ٠

● تطوير الدراسات القانونية (تحت الطبع)

● التنمية الاقتصادية والتخطيط (تحت الطبع)

● تطور الاقتصاد القومى فى مرحلة التحول الاشتراكى ؛ تاليف د٠ حسين عمر ٠

المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية

● صدر مجلد شامل لأعمال الحلقة الثانية للدراسات القانونية التى عقدت بالكويت ٠٠ يحتوى على فلسفة الفكرة الاتحادية ، التشريع وتحقيق العدالة فى الوطن العربى ، دور القضاء الادارى فى نشاط الجهاز الحكومى ، التشريعات العمالية فى العالم العربى ، الوضع القانونى للأنهار الدولية فى العالم العربى ، الملكية ووظيفتها الاجتماعية فى العالم العربى ٠

كما تضمن المجلد توصيات الحلقة بتخصيص الحلقات القادمة لتوحيد المصطلحات القانونية ، واعتبار الشريعة الاسلامية مصدرا من مصادر القانون الدولى العام ، وتطبيقات الاتجاه الوحدوى فى دساتير البلاد العربية ٠

● صدر الجزء الأول من موسوعة تاريخ التعليم فى مصر منذ أقدم العصور ٠٠ اقتصر هذا الجزء على مصر القديمة ٠ يشترك فى اعداد هذه الموسوعة الدكاترة أحمد بدوى وجمال مختار وابراهيم نصحى وعبد اللطيف أحمد على والسيد الباز العرينى ومحمد خلف الله أحمد وفتحية سليمان وأحمد عزت عبد الكريم وأبو الفتوح رضوان وغيرهم٠

● صدر مجلد جامع لأعمال مهرجان الشعر السابع الذى عقد فى غزة ، واشترك فيه ثمانية وأربعون شاعرا وناقدا من شتى الأقطار العربية .

● ينتظر صدور موسوعة جامعة لكل فروع القانون ، وما كتب مترجما للتعريف بالشريعة الاسلامية ، والأبحاث التى تناولت تأثير التراث العربى على أوروبا .

● تصدر قريبا دراسة عن الشاعر احمد فتحى ضمن سلسلة خاصة بشعراء مصر المعاصرين ، الدراسة من عمل صالح جودت

● ينوى المجلس اصدار مجلة نصف سنوية باللغة الانجليزية للتعريف بالثقافة العربية فى الخارج.

● تقرر أن تتكفل مؤسسة التأليف والنشر بتوزيع مطبوعات المجلس كى تكون فى متناول أيدى القراء .

المجلس الأعلى للشئون الإسلامية

● « تاريخ الموصل » لأبى زكريا ابن القاسم الازدى ، تحقيق د . على حبيبة .

« تلخيص الخطابة » لابن رشد، تحقيق د . محمد سليم سالم .

أصدرت الكتابين لجنة احياء التراث التابعة للمجلس .

● « محمد وبنو اسرائيل » للدكتور مصطفى كمال وصفى ، « التأميم وموقف الشريعة الاسلامية منه » لمحمد دسوقى .. أصدرت هذين الكتابين لجنة التعريف بالاسلام.

● « اليهود وأمريكا » و «اليهود فى الكتب المقدسة » و «المستعمرات الاسرائيلية فى الاسلام » أصدرتها لجنة الرسائل .

المعهد القومى للإدارة العليا

● **يصدر عن المعهد خلال هذا الشهر العدد الاول من « مجلة الادارة العربية » ، وهى مجلة ربع سنوية. الهدف من اصدارها المشاركة فى التطوير الادارى مع الهيئات والمؤسسات العلمية والتدريبية .**

● **أصدرت جماعة خريجى المعهد خلال العام الماضى خمسة كتب ، تتناول موضوعات البيروقراطية والتطوير الادارى ، تطبيقات اشتراكية مسئولية الوحدات الانتاجية ، الدروس المستفادة من الخطة الاولى ، تنمية الصادرات .**

● من الدراسات التى صدرت عن المعهد أخيرا « الاستراتيجية والادارة العليا» للدكتور نبيل شعت» و«الامن الصناعى » للدكتور ملاك جرجس .

● ومن البحوث الاخرى التى صدرت باللغة الانجليزية ثلاثة بحوث للدكتور أحمد فؤاد شريف هى « التدريب الاقتصادى لمديرى المشاريع العامة بالجمهورية العربية المتحدة » و «اعداد مديرين جدد لقطاع المشروعات الاشتراكية بالجمهورية العربية المتحدة» و « الادارة العليا والمشاكل الذاتية للمشروعات العامة » .

معهد التخطيط القومى

● أصدر المعهد أخيرا « تطوير القوى العاملة فى ج.ع.م. وبعض الخصائص الاساسية للقوى العاملة الريفية » للدكتور عبد الخالق ذكرى وآخرين ■

«اقتصاديات التسميد واستعمالات بياناته فى التخطيط الزراعى » لعبد الفتاح فرج ■

« جداول التدفقات القومية واستخدامها فى دراسة المشروعات الاستثمارية » للدكتور محمد محمود الامام .

« دراسة مبدئية فى اعداد برنامج تنسيق التنمية الصناعية بين دول الوحدة الاقتصادية العربية » للدكتور فوزى رياض فهمى .

● ومن المطبوعات التى صدرت باللغة الانجليزية « التخطيط المتوسط المدى للاقتصاد القومى » للدكتور ايرهارت كاوته . « عمليات البحث فى التخطيط القومى » للدكتور محمد دسوقى . « سياسة الاستثمار والتنظيم الاقتصادى الاجتماعى فى يوغوسلافيا فى الفترة ما بين ١٩٤٥-١٩٦٥ » لمحمود عمر . « التخطيط طويل المدى » للدكتور كارل هاينس هورن .

دار الكتب والوثائق القومية

● تهتم الدار منذ سنوات بنشر « أوراق البردى العربية » التى جمعها المستشرق الالمانى الكبير أدولف جروهمان ، وقد نشرت الدار أخيرا الجزء الرابع ترجمة د. حسن ابراهيم حسن ، مراجعة عبد الحميد حسن . ويصدر قريبا الجزء الخامس من هذا الكتاب ترجمة عبد الحميد حسن .

● ومن كتب التراث التى تعنى الدار بنشرها كتاب « الجامع لأحكام القرآن » لأبى عبد الله محمد بن أحمد القرطبى ، الذى صدرت منه أخيرا الطبعة الثانية للجزءين التاسع عشر والعشرين .

● وفى مجال الخدمة البيبليوجرافية صدرت عن الدار الكتب الآتية :

١ - المجلدان الثانى والثالث من النشرة المصرية للمطبوعات ، ويختص هذان المجلدان بالمطبوعات باللغات الاجنبية .

٢ - القسمان الاول والثانى من فهرس المخطوطات الفارسية .

٣ - الجزء الثانى من فهرس الفنون الجميلة .

٤ - المكتبة الاشتراكية ، اعداد عبد المنعم موسى وشحاتة متولى .

٥ - فهرس تحليلى لموضوعات مجلة الاشتراكى ، اعداد سليمان جرجس وآخرين .

٦ - نشرة التاريخ العربى بالانجليزية .

٧ - فهرس تحليلى لكتاب وصف مصر بالفرنسية .

● ويجرى حاليا طبع الكتب الآتية:

١ - المجلد الخاص بسنتى ١٩٦٦-١٩٦٧ من النشرة المصرية للمطبوعات.

٢ - الفهرس الوصفى للمصورات الفارسية المزينة بالصور ، اعداد نصر الله الطرزى .

٣ - القسم العربى من نشرة التاريخ العربى وفهرس المخطوطات اليمنية المصورة بالميكروفيلم وفهرس القاموس الجغرافى .

قوائم ببليوجرافية

حركة التأليف فى مجال العمل والعمال من واقع القائمة الببليوجرافية للدراسات العمالية

رءوف عباس حامد

ظهر الاهتمام بمشاكل العمل والعمال في مصر في العقود الاولى من هذا القرن ، فقد شهد مطلع القرن العشرين مولد الطبقة العاملة المصرية كنتيجة لقيام الصناعة الحديثة في مصر معتمدة على رأس المال الاجنبى في البداية ، ثم على مشاركة رأس المال المصرى بعد الحرب العالمية الاولى ، فتعددت مشاكل العمال ، وتنوعت مطالبهم ، تلك المطالب التى حملت نقابات العمال لواءها ، ومن ثم بدأت أصداء هذه المشاكل تتردد على صفحات الجرائد والمجلات ، وتعالت الصيحات بضرورة اصدار تشريع للعمل والعمل .

وعملت السلطات — تحت ضغط الاضرابات العمالية — على ايجاد حل لمشاكل العمل والعمال ، فشكلت اللجان الخاصة لدراستها واقتراح الحلول لها ، وأعدت تقارير رسمية عن أعمال تلك اللجان طبعت ونشرت على الناس ، فكانت حافزا لحركة الكتابة في موضوع العمل والعمال دفع بعض الاقلام الى الاسهام في تلك الحركة .

ورغم أن الثلاثينات من هذا القرن وكذلك الاربعينات شهدت احتدام مشاكل العمل والعمال في مصر ، تلك المشاكل التى جذبت اهتمام الصحافة فى ذلك الحين ، فان حركة التاليف في مجال العمل والعمال ظلت محدودة — كما وكيفا — حتى منتصف الخمسينات ، وذلك لأن مسائل العمل والعمال كانت — فى تلك الحقبة من الزمان — ترتبط بالأمن العام وتدخل في اختصاص أجهزة وزارة الداخلية ، وخاصة البوليس السياسي ، ومن ثم تعرض النقابيون وأصحاب الأقلام التى ساهمت فى دراسة مسائل العمل والعمال لمطاردة السلطات .

ولكن قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ ، وما ترتب عليها من ثل عرش الطغيان واقرار العدالة الاجتماعية بعد التخلص من الاقطاع وتقليم أظافر الراسمالية ، أدى الى مضاعفة الاهتمام بمشاكل العمل والعمال ، ومن ثم شهدت المكتبة العربية عشرات المؤلفات المتعلقة بهذا المجال كونت مع غيرها من المؤلفات العمالية التى صدرت قبل الخمسينات — ركنا لا بأس به ضمن أركان المكتبة العربية ، وقدمت للقارىء موضوع العمل والعمال من زوايا مختلفة جاءت ثمرة لتباين اتجاهات الأقلام التى عالجت الموضوع .

ويغلب **الاتجاه القانونى** على المؤلفات الخاصة بالعمل والعمال ، ويرجع ذلك الى ان القضية الاساسية بالنسبة للعمال في مصر ، كانت تنحصر في المطالبة باصدار تشريع للعمل ، ومن ثم ترتب على صدور التشريعات العمالية ظهور المؤلفات التى تعالج القضايا المترتبة على مشاكل التطبيق ، متجهة الى تحليل مواد القوانين وتفسيرها مع مقارنتها بمثيلتها في البلاد الاجنبية وخاصة دول غرب أوربا . ويتمثل هذا الاتجاه فى كتابات الدكتور حسين خلاف (نقابات العمال في مصر ، بحث فى تشريع العمل المقارن) والدكتور احمد زكى بدوى (مشاكل العمل والمنظمات العمالية فى مصر) وغيرهم من أساتذة القانون . ويغلب على كتابات هؤلاء الطابع الاكاديمى .

كما اهتم جانب كبير رجال القانون — وخاصة المحامين الذين اشتغلوا بالقضايا العمالية — بتجميع القوانين ونشرها مع المذكرات التفسيرية الخاصة بها ، والمبادىء القضائية الصادرة فى أحكام المحاكم ، وفتاوى مجلس الدولة . ويتمثل هذا الاتجاه فى كتابات عصمت الهوارى (الموسوعة القضائية فى منازعات العمال) ، وسعد عبد السلام حبيب (مجموعة قوانين العمل والعمال ، ومشاكل العمل والعمال) ، وحسن الفكهانى (المدونة العمالية) ، ومحمد فهيم أمين (الموسوعة العمالية) وغيرهم كثيرين . ومعظم أصحاب هذا الجانب من الاتجاه القانونى لدراسة موضوع العمل والعمال ، لم يهتموا بتحليل القوانين أو تفسيرها ، أو محاولة البحث عن حلول للمشاكل المترتبة على تطبيقها .

وهناك اتجاه ثان للكتابة فى مجال العمل العمال هو **اتجاه الدراسات الميدانية** لمشاكل العمل والعمال ، ومعظم الأقلام التى خدمت هذا الاتجاه اشتغل أصحابها بمسائل العمل والعمال على الصعيد الرسمى ، أو على الصعيد النقابى . ونميز من بين المجموعة الاولى موظفى وزارة العمل ، ويأتى فى مقدمتهم ابراهيم الفطريفى (العمل

والانتاج) ، وعبد الغنى سعيد (حق العمل فى الميثاق العالمى لحقوق الانسان) ، وأبراهيم حسن حنبل (فى محيط العمل العمال) ويغلب على كتابات هؤلاء طابع التقارير الرسمية المبنية على أساس الدراسة الميدانية.

وساهمت أقلام النقابيين فى خدمة نفس الاتجاه ، فألف بعضهم كتيبات عالجوا فيها مشاكل النقابة والحركة النقابية من واقع ممارستهم العملية لها ، وأخذوا يحاولون وضع الحلول لها ، وخلق أسس للعمل النقابى تساعد القيادات النقابية على شق طريقها . ومن هذه الكتابات ما الفه المرحوم سيد قنديل (نقابيتى ، والعامل والنقابة ، وكيف نحرر انفسنا) وما كتبه محمود يوسف المدرك (التربية النقابية ، وادارة النقابة ، وعمال مصر مع عمال العالم) وأخيرا كتاب يس مصطفى ومحمد فتحى (النصيحة الى العمال فى مصر) ، وجميع هذه الكتيبات على قدر كبير من الاهمية من الناحية التاريخية .

وتنتمى أبحاث معهد التخطيط القومى ــ الخاصة بالمسائل المتعلقة بالعمل والعمال ــ الى نفس الاتجاه ، فهى ميدانية تهتم بدراسة مشاكل العمل والعمال على الطبيعة دراسة علمية فى مجموعها دراسات سليمة وتقترح العلاج الممكن لها .

وهناك **مطبوعات رسمية** صدرت عن جهات حكومية تتعلق بالمسائل العمالية ، من بينها تقارير وزارة الداخلية الخاصة بنشاط مكتب العمل الذى كان يتبع هذه الوزارة منذ تأسيسه ١٩٣١ حتى ١٩٣٦ ، وكذلك تقارير مصلحة العمل ، ثم وزارة العمل (فيما بعد) ، وهذه التقارير تبرز وجهة النظر الرسمية فى مسائل العمل والعمال ، ولذلك فهى على قدر كبير من الاهمية بالنسبة للمهتمين بدراسة تطور تشريع العمل والحركة النقابية .

ويضاف الى المطبوعات الرسمية ما كانت تصدره مصلحة الاحصاء والتعداد ، ثم الجهاز المركزى للاحصاء والتعداد والتعبئة العامة ، من جداول احصائية خاصة بالاجور وساعات العمل وحركة العماله . ولكن الاحصائيات الخاصة بالسنوات السابقة على الثورة يجب أن تؤخذ بحذر شديد لانها أعدت فى وقت لم تكن فيه قواعد تلزم أصحاب الاعمال باتباع نظام معين لاثبات حالة العمالة فى مؤسساتهم ونظام العمل بها ، ولذلك فان البيانات التى كانوا يقدمونها للسلطات الرسمية لايمكن أن تكون دقيقة فى تصويرها لواقع الحال .

ولقد برز فى السنوات الأخيرة **اتجاه جديد لدراسة تاريخ الحركة النقابية** فى مصر استنادا الى المصادر الأصلية ، ويتمثل هذا الاتجاه فى كتابات المرحوم محمد حلمى ابراهيم (أضواء على الحركة النقابية) ، وأمين عز الدين (تاريخ الطبقة العاملة المصرية) والدكتور سليمان النخيلى (الحركة العمالية المصرية وموقف الصحافة والسلطات منها) ورءوف عباس (الحركة العمالية فى مصر) . ولكن هذا الاتجاه الجديد يعوقه ندرة الوثائق ، وصعوبة الحصول على المادة الاصلية المتمثلة فى أوراق النقابات والمنمات العمالية .

ورغم صدور عشرات المؤلفات الخاصة بالعمل والعمال فان التأليف فى هذا المجال يحتاج الى المزيد من الكتابات المتخصصة التى تعالج المسائل المتعلقة بعلاقات العمل على أساس علمى سليم ، وكذلك المسائل المتعلقة بالنقابات والعمل النقابى التى يمكنها أن تسهم فى ايجاد عمل نقابى منظم بدلا من الارتجال الذى يبدد الكثير من طاقات هذا العمل .

الثغرات الموجودة

ولا يمكن أن نسد الثغرات الموجودة فى مجال التأليف فى العمل والعمال دون أن نضع بين أيدى المهتمين بدراسة مشاكل العمل وعلاقاته المصادر الاصلية التى يجب أن تكون أساسا لدراساتهم ، وأعنى بها الوثائق الخاصة بالعمل والعمال التى لازالت موزعة بين وزارة الداخلية ووزارة العمل . والأوراق الخاصة بالنقابات التى يوجد بعضها فى أيدى النقابيين القدامى الذين ساهموا فى قيادة وتوجيه المنظمات النقابية ، وهى محتملة الضياع أكثر من غيرها ، كما يوجد بعضها الآخر بدار نقابة عمال ترام القاهرة التى تعد من أقدم النقابات فى مصر .

ولاشك أن الوقت قد حان لتجميع هذه الوثائق وتنظيمها وترتيبها ، ومثل هذا العمل يحتاج الى تضافر جهود الهيئات الرسمية المهتمة بالعمل والعمال وعلى رأسها وزارة العمل ، وأمانة العمال بالاتحاد الاشتراكى العربى واتحاد العمال المصرى وهذان الأخيران يمكنهما العمل على جمع الوثائق الخاصة بالنقابات من بيوت النقابيين القدامى . وبقدر ما يتحقق من نجاح فى حصر وثائق العمل والعمال وتجميعها ، بقدر ما يمكن أن يوضع أساس متين لدراسة مشاكل العمل وعلاقاته فى مصر .

وفى هذه القائمة البيليوجرافية التى نقدمها اليوم الى المهتمين بدراسة موضوع العمل والعمال حاولنا أن نجمع ــ جهد الطاقة ــ ما أخرجته المطابع العربية من مؤلفات عالجت هذا الموضوع . وقد راعينا أن تكون هذه القائمة شاملة لشتى اتجاهات التأليف فى العمل والعمال ، ولا نستطيع أن نقول انه لم يغب عنا ذكر جميع المؤلفات المتعلقة بالموضوع ولكن حسبنا أن نكون قد جمعنا معظم تلك المؤلفات فى مثل هذه القائمة بهدف تيسير مهمة الباحثين والمهتمين بدراسة مشاكل العمل وعلاقاته وكل ما نرجوه منهم أن يزودوا المجلة برأيهم فيها اذ الهدف هو الوصول بهذا العمل الى الحد الذى يجعله وافيا بالغرض الذى أعد من أجله .

وبالاضافة الى المؤلفات التى وردت بهذه القائمة فهناك عشرات المقالات التى تناولت موضوع العمل والعمال ونشرت بالصحف والمجلات المتخصصة أو العامة لاتخلو هى الاخرى من قيمة علمية بالنسبة للموضوع ، ونأمل أن تتاح الفرصة لاعداد قائمة بها تحقيقا للفائدة المرجوة ، وتوفيرا لجهد الباحثين .